رِسالَةَ المُعْتَقَد

للإمامِ العارفِ المحدِّثِ المُتكلِّم

أبي عبد الله محمّدِ بنِ خَفِيفٍ الشِّيرازيّ (٢٧٦-٣٧١هـ)

تِلميذِ الإمامِ أَبي الحسَنِ الأَشعرِيّ ووارِثِ عِلمِه رضي الله عنهُما

ومعَها إيضاحاتٌ جلِيلةٌ وتَقرِيراتٌ نَفِيسةٌ

بإسناد وتحقيق وتعليق

الشيخ جميل بن محمد علي حليم

دكتور محاضر في العقائد والفرق

الطبعة الأولى

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ ر



بيروت - لبنان

العنوان: المزرعة، بربور، شارع ابن خلدون،
بناية الإخلاص
تلفون وفاكس: ٣١١ ٣٠٤(١ ٩٦١)٠٠
صندوق بريد: ٥٢٨٣ - ١٤ بيروت - لبنان



يقولُ الإمامُ المُزَنِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

«قرأتُ كتابَ الرسالةِ على الشَّافعيّ ثمانين مرة، فَمَا مِن مرةٍ إلَّا وكان يقفُ عَلَى خطأ، فقالَ الشَّافعيُّ: هِيه، أَبَى اللهُ أن يكونَ كِتابٌ صحيحٌ غيرَ كِتَابِهِ»

أَخِي القارئُ الكريمُ، مَا كَان مِن خطإٍ في كتابِنا فَأَرْشِدنا إليهِ، فَإِنَّنا لَا نَدَّعي العِصمةَ، ونحنُ لكَ مِن الشَّاكرِين

قَالَ شَيخُنَا الحافِظُ الهَرَرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

«الَّذِي يَعْتَمِدُ وَحْدَهُ عَلَى مُطَالَعَةِ الكُتُبِ يَطْلُعُ ضَالًّا مُضِلًّا»

فلا بُدَّ أَخِي القارئ

مِن تَلَقِّي العِلمِ مِن أفواهِ الأثباتِ الثِّقاتِ مِن أهلِ العِلمِ

المقدِّمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله وسلَّم على سيّدنا محمَّد النَّبِيّ الأُمِّيّ الأَمِين، وعلى ءاله الطاهرِين وصحابَتِه المُنتجَبِين.

وبعد، فهذه رسالةٌ لطِيفةٌ في شَرحِ عقيدةِ الإمامِ الكبيرِ أبي عبد الله محمدِ بنِ خفِيفٍ الشِّيرازيّ رحمه الله تعالى، تُبيِّنُ أصولَ عقِيدةِ أهلِ السُّنّة والجماعةِ على مذهبِ الإمامِ أبي الحسنِ الأشعريّ رضي الله عنه.

وتَمتازُ هذه العقِيدةُ بكَونِها مِن نَصِّ الإمامِ ابنِ خفِيفٍ تِليمذِ الإمامِ الأشعريِّ وصاحبِه ووارِثِ عِلمِه رضي الله عنهُما، نقَل عنه عقيدتَه الّتي قرَّرها في حَياتِه وتُوفِّي عليها، وهي ما علَيه اليوم مِئاتُ الملايِين مِن المُسلمِين في مَشارِق الأرضِ ومَغاربِها، ومضمُونُها توحيدُ اللهِ وتَنزيهُه عن التحيُّزِ في جهةٍ ومَكانٍ وعن الأعضاءِ والجَوارِح وعن مُشابهةِ الخَلقِ، وصَرفُ النُّصوصِ الشّرعيّةِ المُتشابِهة عن ظاهرِها من غيرِ تكييفٍ ولا تعطيلٍ، خلافًا لِما ذهبَتْ إليه المجسِّمةُ مِن مُضادّةِ هذه الأصولِ ورَميِهم أبا الحسَنِ الأشعريَّ بُهتانًا بالرُّجوعِ عن الحقِّ الّذي كان عليهِ إلى الباطِلِ إلى يَدِينُون به.

وقد نقَّحْنا متنَ العقيدةِ وحَقَّقْناه وأوضَحْنا عِباراتِها بعِباراتٍ جلِيلةً وحلَّيْناها بتَقرِيراتٍ نَفِيسةٍ تقرِّبُ منطُوقَها إلى الأذهانِ، ونسألَ أن ينفعَ بهذا العمَلِ، وأن يغفِرَ لنا ولإخوانِنا الّذين سبَقُونا بالإيمان، ءامين.

التَّوطِئة

المِيزانِ في بَيان عَقِيدةِ أهلِ الإيمانِ

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى اللهُ وسلَّم وشرَّف وكرَّم على سيِّدنا محمَّد، الحبيبِ المحبوبِ، العظيمِ الجاهِ، العالي القَدرِ طه الأمينِ، وإمامِ المرسلينَ وقائدِ الغُرِّ المحَجَّلِينَ، وعلى ذُرِّيَّته وأهلِ بَيتِه المَيامِين المكرَّمين، وعلى زوجاتِه أمَّهات المؤمنِين البارّاتِ التَّقِيَّات النَّقِيَّات الطاهراتِ الصَّفِيَّات، وصحابَتِه الطيِّبِين الطَّاهرِين، ومَن تَبِعَهُم بإحسانٍ إلى يَومِ الدِّين.

أما بعدُ، فهذه عقيدةُ كلِّ الأمّة الإسلاميةِ سلَفًا وخلفًا، وهي المرجع الذي تُعْرض عليه عقائدُ الناس، فمن خالفها أو كذبها لا يكونُ من المسلمينَ، وهي ميزان الحقِّ الذي يَكْشِفُ زيْفَ الباطلِ وزيغَهُ، فكان لا بُدَّ من هذا البيان المهمِّ لخصوصِ الغَرضِ وعمومِ النَّفْعِ؛ وعليه:

اعلم أرشدَنا اللهُ وإياكَ أنهُ يجبُ على كلِّ مكلفٍ أن يعلمَ أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ واحدٌ في ملكِهِ، خلقَ العالمَ بأسرِهِ العلويَّ والسفليَّ والعرشَ والكرسيَّ، والسمـٰواتِ والأرضَ وما فيهمَا وما بينهُمَا. جميعُ الخلائِقِ مقهورونَ بقدرتِهِ، لا تتحرَكُ ذرةٌ إلا بإذنِهِ، ليس

معهُ مُدَبّرٌ في الخلقِ ولا شريكٌ في الملكِ، حي قيومٌ لا تأخذُهُ سِنَةٌ ولا نومٌ، عالمُ الغيبِ والشهادةِ لا يخفى عليه شيء في الأرضِ ولا في السماءِ، يعلمُ ما في البرّ والبحرِ، وما تسقطُ من ورقةٍ إلا يعلمُهَا، ولا حبةٍ في ظلماتِ الأرضِ ولا رطبٍ ولا يابسٍ إلا في كتابٍ مبينٍ.

أحاطَ بكلِ شيء علمًا وأحصَى كلّ شيءٍ عددًا، فعالٌ لما يريدُ، قادرٌ على ما يشاءُ، له الملكُ وله الغِنى، وله العِزُّ والبقاءُ، وله الحكمُ والقضاءُ، وله الأسماءُ الحسنى، لا دافعَ لما قضَى، ولا مانعَ لما أعطَى، يَفْعَلُ في ملكِهِ ما يريدُ، ويَحْكُمُ في خَلْقِهِ بما يشاءُ، لا يَرجُو ثوابًا ولا يخافُ عقابًا، ليس عليهِ حقٌّ يلزَمُهُ ولا عليهِ حُكْمٌ، وكلُّ نِعْمةٍ منْهُ فَضْلٌ وكل نِقْمةٍ منه عَدْلٌ، لا يُسألُ عمّا يَفْعَلُ وهم يُسْألونَ. مَوجودٌ قبلَ الخَلْقِ، ليسَ لهُ قبلٌ ولا بعدٌ، ولا فوقٌ ولا تحتٌ، ولا يمينٌ ولا شمالٌ، ولا أمامٌ ولا خلفٌ، ولا كلٌّ ولا بعضٌ، ولا يقالُ متَى كانَ ولا أينَ كانَ ولا كيفَ، كانَ ولا مكانَ، كوَّنَ الأكوانَ، ودبَّرَ الزمانَ، لا يتقَيَّدُ بالزمانِ، ولا يتخصَّصُ بالمكانِ، ولا يشغَلُهُ شأْنٌ عن شأْنٍ، ولا يلحقُهُ وهمٌ ولا يكتنِفُهُ عقلٌ، ولا يتخصَّصُ بالذّهنِ، ولا يتمثَّلُ في النفسِ، ولا يُتَصَورُ في الوهمِ، ولا يتكيفُ في العقلِ، لا تَلْحَقُهُ الأوهامُ

والأفكارُ ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾.

تنزَّه ربّي عن الجلوسِ والقعودِ والاستقرارِ والمحاذاةِ، الرّحمـٰنُ على العرشِ استوى استواءً منزهًا عن المماسةِ والاعوجاجِ، خلقَ العرشَ إظهارًا لقدرتِهِ ولم يتَّخِذه مكانًا لذاتِهِ، ومن اعتقدَ أنَّ اللهَ جالسٌ على العرشِ فهو كافرٌ، الرّحمـٰنُ على العرشِ استوى كما أخبرَ لا كما يخطرُ للبشرِ، فهو قاهرٌ للعرشِ مُتَصرِّفٌ فيه كيف يشاءُ، تنزَّهَ وتقدَّسَ ربّي عن الحركةِ والسكونِ، وعن الاتصالِ والانفصالِ والقُربِ والبُعدِ بالحِسّ والمسافةِ، وعن التَّحوُّلِ والزّوالِ والانتقالِ، جلَّ ربّي لا تُحيطُ به الأَوهامُ ولا الظُّنونُ ولا الأفهامُ، لا فِكرةَ في الرَّبِّ، خلق الخلق بقُدرته، وأحكمَهم بعِلْمه، وخَصَّهم بمشيئته، ودَبَّرَهم بحِكمَته، لم يكن له في خَلْقِهم مُعِين، ولا في تَدبِيرهم مُشِير ولا ظَهِير.

لا يلزمه (لِمَ)، ولا يُجاوِرُه (أين)، ولا يُلاصِقُه (حَيث)، ولا يَحُلُّه (ما)، ولا يَعُدُّه (كَم)، ولا يَحصُره (متَى)، ولا يُحِيطُ به (كَيف)، ولا يَنالُه (أيُّ)، ولا يُظِلُّه (فَوق) ولا يُقِلُّه (تَحت)، ولا يُقابِلُه (حَدّ)، ولا يُزاحِمُه (عِند)، ولا يأخُذه (خَلْف)، ولا يَحُدُّه (أمام)، ولم يَتقدَّمُه (قَبْل)، ولم يَفُتْه (بَعد)، ولم يَجْمَعْه (كُلّ)، ولم يُوجِدْه (كان)، ولم يَفْقِدْه (لَيس).

لا إلـٰـه إلا هو، تقدَّسَ عن كلِّ صفاتِ المخلوقينَ وسِمَاتِ المحدَثينَ، لا يَمَسُّ ولا يُمَسُّ ولا يُحَسُّ ولا يُجَسُّ، لا يُعرَفُ بالحواسِّ ولا يُقاسُ بالناس، نُوَحِّدُه ولا نُبَعِّضُه، ليس جسمًا ولا يتَّصِفُ بصفاتِ الأجسام، فالمجسِّم كافر بالإجماع وإن قال: «الله جسمٌ لا كالأجسام» وإن صام وصلى صورةً، فالله ليس شبحًا، وليس شخصًا، وليس جوهرًا، وليس عَرَضًا، لا تَحُلُّ فيه الأعراضُ، ليس مؤلَّفًا ولا مُرَكَّبًا، ليس بذي أبعاضٍ ولا أجزاءٍ، ليس ضوءًا وليس ظلامًا، ليس ماءً وليس غَيمًا وليس هواءً وليس نارًا، وليس روحًا ولا له روحٌ، لا اجتماعَ له ولا افتراقَ.

لا تجري عليه الآفاتُ ولا تأخذُه السِّنَاتُ، منزّهٌ عن الطُّولِ والعَرْضِ والعُمْقِ والسَّمْكِ والتركيبِ والتأليفِ والألوانِ، لا يَحُلُّ فيه شيء، ولا يَنْحَلُّ منه شيء، ولا يَحُلُّ هو في شيء، لأنه ليس كمثله شيء، فمَن زعَم أنّ الله في شيء أو مِن شيء أو على شيء فقد أشْرَك، إذ لو كان في شيء لكان محصورًا، ولو كان مِن شيء لكان مُحدَثًا أي مخلوقًا، ولو كان على شيء لكان محمولًا، وهو معكم بعِلمِه أينما كنتم لا تخفى عليه خافية، وهو أعلم بكم منكم، وليس كالهواء مخالطًا لكم.

وكَلَّم الله موسى تكليمًا، وكلامُه كلامٌ واحدٌ لا يتبعض ولا

يتعدد ليس حرفًا ولا صوتًا ولا لغةً، ليس مُبتَدَأً ولا مُختَتَمًا، ولا يتخلله انقطاع، أزليٌ أبديٌ ليس ككلام المخلوقين، فهو ليس بفم ولا لسان ولا شفاه ولا مخارج حروف ولا انسلال هواء ولا اصطكاك أجرام. كلامُه صفةٌ من صفاتِه، وصفاتُه أزليةٌ أبديةٌ كذاتِه، وصفاته لا تتغيَّر لأنَّ التغيُّرَ أكبرُ علاماتِ الحدوثِ، وحدوثُ الصفةِ يستلزمُ حدوثَ الذاتِ، والله منزَّهٌ عن كل ذلك، مهما تصورت ببالك فالله لا يشبه ذلك، فصونوا عقائدَكم من التَّمَسُّكِ بظاهِرِ ما تشابَه من الكتابِ والسنَّةِ فإنَّ ذلك من أصولِ الكفر، ﴿فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾، ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾، ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾، ومن زعم أن إلـٰهنا محدودٌ فقد جَهِلَ الخالقَ المعبودَ، فالله تعالى ليس بقدر العرش ولا أوسع منه ولا أصغر، ولا تصِحُّ العبادة إلا بعد معرفة المعبود، وتعالى ربّنا عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، ولا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات، ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد خرج من الإسلام وكفَر.

﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾، ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا﴾، ما شاء الله كان وما لم يشأْ لم يكن، وكلّ ما دخل في الوجود من أجسامٍ

وأجرامٍ وأعمالٍ وحركاتٍ وسكناتٍ ونوايا وخواطر وحياة وموت وصحة ومَرَض ولذّة وألم وفَرَح وحزن وانزعاج وانبساط وحرارة وبُرودة ولُيونة وخشونة وحلاوة ومرارة وإيمانٍ وكفر وطاعة ومعصية وفوز وخسران وتوفيق وخذلان وتحركات وسكنات الإنس والجن والملائكة والبهائم وقطرات المياه والبحار والأنهار والآبار وأوراق الشجر وحبات الرمال والحصى في السهول والجبال والقفار فهو بخلق الله، بتقديره وعلمه الأزلي، فالإنس والجن والملائكة والبهائم لا يخلقون شيئًا من أعمالهم، وهم وأعمالهم خَلْق لله، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾، ومن كذَّبَ بالقدر فقد كفر.

ونشهد أن سَيِّدَنا ونبيَّنا وعظيمنا وقائدَنا وقُرَّة أعينِنا وغوثنا ووسيلتنا ومعلمنا وهادينا ومرشدنا وشفيعنا محمَّدًا عبدُه ورسولُه، وصفيُّه وحبيبُه وخليلُه، مَن أرسَلَه اللهُ رحمةً للعالمين، جاءنا بدين الإسلام ككُلِّ الأنبياء والمرسلين، هاديًا ومُبَشِّرًا ونذيرًا وداعيًا إلى الله بإذنه قمرًا وهَّاجًا وسِراجًا مُنيرًا، فبلَّغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وجاهد في الله حقّ جهاده حتى أتاه اليقين، فعَلَّمَ وأرشدَ ونصحَ وهدى إلى طريق الحقِّ والجنَّة، ﷺ وعلى كلِّ رسولٍ أرسَلَه، ورضي الله عن ساداتنا وأئمتنا

وقُدوَتنا ومَلاذنا أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وسائر العشرة المبشرين بالجنة الأتقياء البررة وعن أمهات المؤمنين زوجات النبي الطاهرات النقيات المبرَّآت، وعن أهل البيت الأصفياء الأجلاء وعن سائر الأولياء وعباد الله الصالحين.

ولله الحمدُ والفَضلُ والمِنَّةُ أنْ هدانا لهذا الحقّ الّذي عليه الأشاعرة والماتريدية وكلُّ الأمّة الإسلامية، والحمدُ لله ربّ العالمين.

بيان أنّ عِلمَ التَّوحِيد هو أفضَلُ العُلومِ

اعلم أنّ شرَف هذا العِلم على غيره مِن العلوم لكونه متعلِّقًا بأشرف المعلومات التي هي أصول الدّين أي معرفة الله ورسوله.

إنّ العِلمَ بالله تعالى وصفاته أجلّ العلوم وأعلاها وأوجبها وأولاها، وهو أصل كل علم ومنشأ كل سعادة، ولهذا سمي علم الأصول؛ وقد خصَّ النبي ﷺ نفسه بالترقي في هذا العلم فقال: «**أنا أَعْلَمُكُم باللهِ وأَخْشاكُم له**» رواه البخاري.

فكان هذا أهم العلوم تحصيلًا وأحقّها تبجيلًا وتعظيمًا، قال تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾، قدَّم الأمر بمعرفة التوحيد على الأمر بالاستغفار، والسبب فيه أن معرفة التوحيد إشارة إلى علم الأصول والاشتغال بالاستغفار إشارة إلى علم الفروع لأنه ما لم يعلم وجود الصانع يمتنع الاشتغال بطاعته. وقد حثّ الله تعالى عباده في كثير من ءايات القرءان على النظر في ملكوته لمعرفة جبروته فقال: ﴿أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾، وقال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ﴾، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ يُؤۡتِكُمۡ كِفۡلَيۡنِ مِن رَّحۡمَتِهِۦ

﴿وَيَجۡعَل لَّكُمۡ نُورٗا تَمۡشُونَ بِهِۦ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾.

قال الإمام أبو حنيفة في «الفقه الأبسط» ما نصه: «اعلَم أنّ الفِقهَ في الدِّين أفضَلُ مِن الفقه في الأحكام، والفِقهُ معرِفةُ النّفْس ما لها وما عليها» اهـ.

وقال: «أصلُ التوحيد وما يصِحُّ الاعتقاد عليه وما يتعلَّق منها بالاعتقاديات هو الفِقهُ الأكبر» اهـ.

ويسمَّى هذا العلم أيضًا مع أدلّته العقلية والنقلية من الكتاب والسنّة علم الكلام؛ والسبب في تسميته بهذا الاسم كثرةُ المخالفين فيه من المنتسبين إلى الإسلام وطول الكلام فيه من أهل السنّة لتقرير الحقّ؛ وقيل لأن أشهر الخلافات فيه مسألة كلام الله تعالى أنه قديم - وهو الحقّ - أو حادث - وهو الباطل - فالحَشوِيّة قالت: كلامه صوت وحرف، حتى بالغ بعضهم فقال: إن هذا الصوت أزلي قديم وإن أشكال الحروف التي في المصحف أزلية قديمة فخرجوا عن دائرة العقل. وقالت طائفة أخرى: إن الله تعالى متكلّم بمعنى أنه خالق الكلام في غيره كالشجرة التي سمع عندها موسى كلام الله لا بمعنى أنه قام بذات الله كلام هو صفة من صفاته وهم المعتزلة قبّحهم الله. وقال أهل السنّة: إن الله متكلّم بكلام ذاتي أزلي أبدي ليس حرفًا ولا صوتًا ولا

يختلف باختلاف اللغات.

وموضوع علم الكلام هو النظر أي الاستدلال بخلق الله تعالى لإثبات وجوده وصفاته الكمالية وبالنصوص الشرعية المستخرَج منها البراهين، وهو على قانون الإسلام لا على أصول الفلاسفة لأن الفلاسفة لهم كلام في ذلك يُعرف عندهم بالإلهيّات؛ وعلماء التوحيد لا يتكلمون في حق الله وفي حق الملائكة وغير ذلك اعتمادًا على مجرد النظر بالعقل، بل يتكلّمون في ذلك من باب الاستشهاد بالعقل على صحة ما جاء عن رسول الله ﷺ فالعقل عند علماء التوحيد شاهد للشرع ليس أصلًا للدين، وأما الفلاسفة فجعلوه أصلًا من غير التفات إلى ما جاء عن الأنبياء، فلا يتقيّدون بالجمع بين النظر العقلي وبين ما جاء عن الأنبياء، على أن النظر العقلي السليم لا يخرج عمّا جاء به الشرع ولا يتناقض معه.

فإن قيل: لم ينقل أنه ﷺ علَّم أحدًا من أصحابه هذا العلم ولا عن أحد من أصحابه أنه تعلم أو علَّم غيره وإنما حدث هذا العلم بعد انقراضهم بزمان؛ فلو كان هذا العلم مهمًّا في الدين لكان أولى به الصحابة والتابعون.

قلنا: إن عُني بهذا المقال أنهم لم يعلموا ذات الله وصفاته

وتوحيده وتنزيهه وحقية رسوله وصحة معجزاته بدلالة العقل بل أقرّوا بذلك تقليدًا فهو بعيد من القول شنيعٌ من الكلام؛ وقد ردّ الله عزَّ وجلَّ في كتابه على من قلَّد أباه في عبادة الأصنام بقوله: ﴿إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقۡتَدُونَ﴾ أي أنّ أولئك اقتدَوا بآبائهم في إشراكهم بغير دليل يقوم على صحة ذلك الدين وهذا يفهم منه أن علم الدليل مطلوب.

وإن أريد أن الصحابة لم يتلفظوا بهذه العبارات المصطلحة عند أهل هذه الصناعة نحو الجوهر والعرض والجائز والمحال والحدث والقِدم فهذا مُسَلَّمٌ به، لكننا نعارض هذا بمثله في سائر العلوم فإنه لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه التلفّظ بالناسخ والمنسوخ والمجمل والمتشابه وغيرها كما هو المستعمل عند أهل التفسير، ولا بالقياس والاستحسان والمعارضة والمناقضة والطرد والشرط والسبب والعلة وغيرها كما هو المستعمل عند الفقهاء، ولا بالجرح والتعديل والآحاد والمشهور والمتواتر والصحيح والغريب وغير ذلك كما هو المستعمل عند أهل الحديث. فهل لقائل أنْ يقول يجب رفض هذه العلوم لهذه العلّة؛ على أنه في عصر النبي ﷺ لم تظهر تلك الأهواء والبدع كما ظهرت فيما بعد فلم تمسّ الحاجة إلى الدخول في التفاصيل

والاصطلاحات.

قال أبو حنيفة رضي الله عنه جوابًا على القائلين لِمَ تتكلمون بعلم الكلام والصحابة لَم يتكلَّموا فيه: «إنما مثَلُهم كأُناسٍ ليس بحَضرَتِهم مَن يُقاتِلُهم فلَم يَحتاجوا إلى إبراز السِّلاح، ومثَلُنا كأناس بحَضرَتِهم مَن يُقاتِلُهم فاحتاجُوا إلى إبراز السِّلاح» اهـ.

وهذا العلم أصلُه كان موجودًا بين الصحابة متوفِّرًا بينهم أكثر ممن جاء بعدهم، والكلام فيه بالرد على أهل البدع بدأ في عصر الصحابة فأوَّل متكلِّمي الصحابة عليّ بن أبي طالب كرَّم الله وجهه فقد قطع الخوارج بالحُجّة، وروي أنه قطع دهريًّا، وأقام الحُجّة على أربعين رجلًا من اليهود المجسِّمة بكلام نفيس مُطْنَبٍ؛ ثمّ ردّ ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم على المعتزِلة، وقطع ابنُ عباس رضي الله عنهما الخوارج بالحُجّة أيضًا.

ومن التابعين الخليفة عمر بن عبد العزيز فقد ردَّ على القدرية وألّف رسالة وجِيزة في الرّد عليهم، وقطع كذلكَ أصحابَ شَوْذبٍ الخارجيَّ.

ثم زيد بن عليّ بن الحسين بن علي بن أبي طالب له كتاب في الردّ على القدرِيّة من القرءان، وكذا الحسن بن محمد ابن الحنفيّة، وقطعَ إياسُ بن معاوية القاضي القدريّة، وأفتى الزُّهري عبدَ الملك

بنَ مروان بدِماء القدريّة، وقطع ربيعةُ الرأي شيخُ الإمام مالك والإمام الأوزاعيُّ غَيلانَ بنَ مسلِم القدَرِيَّ. وكذلك اشتغل بهذا العلم الحسن البصري وهو من أكابر التابعين في ءاخَرِين من السّلَف.

فإن قيل: روى البيهقي بإسناد صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «تفكَّرُوا في كلِّ شىءٍ ولا تَفَكَّرُوا في ذاتِ الله» فهو منهيّ عنه.

فالجواب: أنّ النهي ورد عن التفكُّر في الخالق مع الأمر بالتفكُّر في الخَلْق، فإنّه يُوجِبُ النظَر وإعمالَ الفكر والتأمّل في ملكوت السماوات والأرض ليُستدَلَّ بذلك على وجود الصانع، وعلى أنّه لا يشبه شيئًا مِن خَلقِه؛ ومَن لَم يَعرِف الخالق من المخلوق كيف يعمل بهذا الأثر الصحيح؟!

وقد أمر القرءان بتعلّم الأدلة على العقائد الإسلامية على وجوده تعالى وعلى ثبوت العلم له والقدرة والمشيئة والوحدانية إلى غير ذلك. ولَم يَطعَن إمامٌ مُعتبَر في هذا العِلم الذي هو مقصد أهل السنّة والجماعة من السّلَف والخلف.

وما يُروى عن الشافعي أنه قال: «لأَنْ يُبتلَى المرءُ بجميع ما نهَى الله عنه ما خلا الشِّركَ خيرٌ له مِن أن يَبتلِيَه الله بالكلام» فهو

ليس على إطلاقه إنما هو في المبتدِعة القدرية وغيرهم الذين جانَبُوا نصوص الشريعة كتابًا وسُنّةً وتعمّقوا في الأهواءِ الفاسدة، وأما الكلام الموافق للكتاب والسنّة الموضِح لحقائق الشريعة عند ظهور الفتنة فهو محمود عند العلماء قاطبةً لم يَذُمَّه الشافعي، وقد كان الشافعي رضي الله عنه يُحسِنُه ويَفهَمُه، وقد ناظر بِشْرًا المَرِيسِيَّ وحَفصًا الفَرْد فقَطَعَهما بالحُجَج.

وروى البيهقي وغيره لفظًا ءاخر عنه: «لأَنْ يَلقَى اللهَ عزَّ وجلَّ العبدُ بكُلّ ذَنبٍ ما خَلا الشِّركَ خَيرٌ له مِن أن يَلقاه بشىء من هذه الأهواء». والأهواء جمع هوًى وهو هنا ما مالت إليه نفُوس المبتدِعة الخارجين عمّا كان عليه السلَف أي ما تعلَّق به البدعِيّون في الاعتقاد كالخوارج والمعتزلة والمرجئة والنَّجّارية وغيرهم وهم الاثنتان والسبعون فرقةً كما ورد في الحديث المشهور: «**وإنّ هَذِهِ المِلَّةَ سَتَفْتَرِقُ علَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ، ثِنْتانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَواحِدَةٌ فِي الجَنَّةِ وَهِيَ الجَماعَةُ**» رواه أبو داود.

قال البيهقي في «مَناقِب الشافعيّ» ما نصه: «قلتُ: إنّما أراد الشافعيُّ بهذا الكلام حفصًا وأمثاله مِن أهلِ البِدَع وهذا مُرادُه بكُلّ ما حُكي عنه في ذَمّ الكلام وذَمِّ أَهلِه، غير أنّ بعضَ الرُّواة أَطلَقَه وبعضُهم قيّده، وفي تَقيِيد مَن قَيَّده دلِيلٌ على مراده» اهـ.

ثم قال: «وكيف يكون كلام أهل السنة والجماعة مذمومًا عنده وقد تكلَّم فيه وناظر من ناظره فيه وكشف عن تمويه من ألقى إلى سمع بعض أصحابه من أهل الأهواء شيئًا مما هم فيه» اهـ.

وقال ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري»: «فالشافعيُّ رحمه الله إنّما عنَى بمَقالِه كلامَ حفصٍ الفَردِ القدرِيَّ وأمثالِه» اهـ.

بيان مَزِيد عِنايةِ السّلَف بعِلم التَّوحِيد

قال الإمام أبو الحسن الأشعري: «أوّلُ ما يجِبُ على العبد العِلمُ بالله ورَسولِه ودِينه» اهـ.

فلما كان علم التوحيد يفيد معرفَة الله على ما يليق به ومعرفة رسوله على ما يليق به وتنزِيه الله عّما لا يجوز عليه وتبرئة الأنبياء عما لا يليق بهم، كان أفضلَ من علم الأحكام.

وقال الإمام الشافعي: «أحكَمْنا ذاك قبل هذا» أي عِلمَ التَّوحِيد قبل فُروع الفقه.

وقد ألَّف الإمام أبو حنيفة الذي هو أحد أعلام الأئمة في وسط القرون الثلاثة الفاضلة كتبه «الفقه الأكبر» و«الرسالة» و«الفقه الأبسط» وكتاب «العالم والمتعلّم» و«الوصية» نسبت إلى الإمام واختُلِف في ذلك كثيرًا فمنهم مَن يُنكِر عَزْوَها إلى الإمام مطلقًا ويزعم أنها ليستْ مِن عمَلِه ومنهم من يَنسُبها إلى محمد بن يوسف البخاري المكنى بأبي حنيفة وهذا قول المعتزلة لما فيها من إبطال نصوصهم الزائفة وادّعائهم كون الإمام منهم كما في «المناقب الكَرْدَرِيّة» وهذا كذِبٌ على الإمام فإنّه رضي الله عنه وصاحِبَيه أوّل مَن تكلَّم في أصولِ الدّين وأَتقنَها بقَواطِع البراهِين على رأسِ المائة الأولى، قال الحافظ محمد مرتضى

الزبيدي في «الإتحاف»: «ففي «التبصرة البغدادية» أوّل مُتكلِّمي أهل السنة من الفقهاء أبو حنيفة ألَّف فيه «الفقه الأكبر» و«الرسالة» في نُصرة أهل السنة. وقد ناظر فرقةَ الخوارج والروافض والقدرية والدَّهرية وكانت دُعاتُهم بالبصرة فسافر إليها نيّفًا وعشرين مرة وفَضَّهُم بالأدلة الباهرة. وبلغ في الكلام أي علم التوحيد إلى أنه كان المشار إليه بين الأنام واقتفى به تلامذته الأعلام» اهـ.

وفي «مناقب الكَرْدَرِيّ» عن خالد بن زيد العمري أنه قال: كان أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمدٌ وزفر وحماد بن أبي حنيفة قد خَصَمُوا بالكلام الناس أي ألزَمُوا المخالِفين وهم أئمّةُ العِلم.

وعن الإمام أبي عبد الله الصَّيْمرِيّ أنّ الإمام أبا حنيفة كان متكلِّم هذه الأمة في زمانه وفَقِيهَهم في الحلال والحرام.

وقد عُلِم ممّا تقدم أن هذه الكتب من تأليف الإمام نفسه والصحيح أن هذه المسائل المذكورة في هذه الكتب مِن أماليّ الإمام التي أملاها على أصحابه كحمَّادٍ وأبي يوسف وأبي مُطِيعٍ الحكَم بنِ عبد الله البَلخِيّ وأبي مقاتل حفصٍ بن سَلْمٍ السَّمرقَندِيّ، فهُم الّذين قاموا بجمعها وتلقَّاها عنهم جماعة من الأئمة كإسماعيل بن حَمّادٍ ومحمد بن مُقاتِل الرازِيّ ومحمد بن

سَماعةَ ونُصَيرِ بن يحيى البَلخِيّ وشَدّاد بنِ الحكَم وغيرِهم إلى أنْ وصَلَتْ بالإسناد الصحيح إلى الإمام أبي منصور الماتريدي، فمَن عَزاهُنّ إلى الإمام صَحَّ لكون تلك المسائل مِن إملائه، ومَن عَزاهُنّ إلى أبي مُطِيعٍ البَلخِيّ أو غيره مِمّن هو في طَبَقَتِه أو مِمّن هو بَعدَهُم صَحَّ لِكَونِها مِن جَمعِه، ذكره كُلَّه خاتمة الحُفّاظ واللُّغويِّين محمد مرتضى الزبيدي.

وقال الزركشي في «تشنيف المسامع»: «بل انْتدَبوا - يعني الأئِمّةَ - للرَّدّ على أهل البدع والضّلال، وقد صَنَّف الشافعي كتاب «القياس» رَدَّ فيه على مَن قال بقِدَم العالَم من المُلحدِين وكتاب «الرَّدّ على البَراهِمة» وغير ذلك، وأبو حنيفة كتاب «الفِقه الأكبر» وكتاب «العالِم والمتعلِّم» رَدَّ فيه على المخالفِين، وكذلك مالك سُئِل عن مسائلَ مِن هذا العلم فأجاب عنها بالطريق القويم وكذلك الإمام أحمد رضي الله عنه» اهـ.

وقال أبو المظفَّر الإسفراييني في «التبصِير» بعدَ أنْ ذَكَر اعتقادَ أهلِ السُّنّة والجماعة وأنه لا خلافَ في شيء منه بين الشافعي وأبي حنيفة وجميع أهل الرأي والحديث من أئمة الحجاز والشام والعراق وأئمة خُراسان وما وراء النهر ومَن تَقدَّمَهم من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين ما نصه: «ومَن أراد أن

يَتحقَّق أنْ لا خلاف بين الفرِيقَين في هذه الجملة فليَنظُر فيما صَنَّفه أبو حنيفة رحمه الله في الكلام وهو كتاب «العِلم» وفيه الحُجَج القاهِرة على أهل الإلحاد والبِدعة، وقد تَكلَّم في شرح اعتقاد المتكلِّمين وقرَّر أحسَن طريقة في الردّ على المخالفين، وكتاب «الفقه الأكبر» الذي أخبرنا به الثقةُ بطريق معتمَد وإسنادٍ صحيح عن نُصَير بن يحيى عن أبي مَطِيعٍ عن أبي حنيفة، وما جمَعَه أبو حنيفة في «الوصية» التي كتبها إلى أبي عمرو عثمان البَتِّي وردَّ فيها على المبتدِعين، وليُنظَر فيما صَنَّفه الشافعيُّ في مُصنَّفاته فلا يَجِد بين مذهبَيهِما تَبايُنًا بحال، وكلُّ ما حكي عنهم خلاف ما ذكَرْنا من مذاهبهم هو كَذِبٌ يَرتكِبُه مُبتدِع تَروِيجًا لبدعته» اهـ.

فشُدَّ عليها يَدَيك ولا تلتفت إلى من يطعن في نسبتها إلى الإمام أبي حنيفة لما فيها من تنزيه الله عن الجسمية والتحيُّز وإثبات خلق الأفعال وهم المشبّهة الذين يَعتقِدُون في الله الجِسميّة والتحيُّز في المكان والمعتزلةُ الذين يعتقدون أنّ الله ليس خالقًا لأفعال العباد، وكلُّ ذلكَ كُفرٌ اتّفاقًا.

تتِمّة في بيانِ نَشأة عِلم الكَلام

كان الحجاز وما حوله من فلسطين والشام وبلاد الروم والعراق وأرض الفرس والهند وبلاد إفريقية وما والاها حين بُعث النبي ﷺ على الشرك من عبادة الأوثان والأصنام والكواكب وغير ذلك، فقام سيدنا محمد ﷺ بالدعوة إلى الإسلام وأقام الحجة لدعوته بحيث لا يدع لمعاند عذرا، وأيقظ العقول بطريقة لا تعلو عن مدارك العامة ولا يستنكرها الخاصة فدانوا له تباعا، وعلمهم طريق التنزيه وفقههم في أبواب العمل ودربهم على الفضيلة والسجايا الكريمة فانتشرت دعوته ﷺ إلى جميع الآفاق فدانت الأمم بنور هدايته في مشارق الأرض ومغاربها.

وأمهات ما تلقَّت الأمّة من النبي ﷺ هي العلم بالله وصفاته والعلم بالأحكام العملية من عبادات ومعاملات.

وقد كان أصحاب رسول الله ﷺ يسألونه عن الحقّ لصحة الاعتقاد والمعرفة، ويسألونه عن الباطل والشَّرّ للتمكُّن من المُجانَبة حتى قال حذيفة بن اليمان رضي الله عنه: «كان النّاسُ يسألون رسول الله ﷺ عن الخير وكنتُ أسأله عن الشَّرّ مَخافةَ أن يُدرِكَنِي» وإنما كان يَفعَلُه لتصِحّ له مجانَبُته لأنّ مَن لَم يَعلَمِ الشَّرّ يُوشِكُ أن يقَع فيه كما قال الشاعر: [الهَزج]

عَرَفْـــتُ الشَّـــرَّ لَا لِلشَّـــرِّ لَكِـــنْ لِتَوَقِّيـــهِ

وَمَـنْ لَا يَعْـرِفُ الشَّـــرَّ مِـنَ النَّـاسِ يَقَـعُ فِيـهِ

فظهرت بعد وفاته ﷺ فرق عديدة منها المعتزلة ويسمّون القدرية لإنكارهم القدر، والجهمية ويسمّون الجبرية أتباع جهم بن صفوان يقولون إن العبد مجبور في أفعاله لا اختيار له وإنما هو كالريشة المعلقة في الهواء يأخذها الهواء يمنة ويسرة، والخوارج الذين خرجوا على سيدنا علي رضي الله عنه ويكفرون مرتكب المعصية الكبيرة، والمرجئة الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب بمعنى لا يعاقب عصاة المؤمنين في الآخرة، والكرّامية الذين يقولون إن الله تقوم به الحوادث في ذاته وأقواله ويقولون بأن الله ليس له نهاية من الجهات الخمس وله نهاية من الأسفل، والمشبهة والمجسمة -أسلاف الطائفة المسماة بالوهابية في يومنا هذا- الذين يتقوّلون في الله ما لا يُجوّزه الشرع ولا العقل من إثبات الحركة له والنقلة والحد والجهة والقعود والإقعاد[1]، والاستلقاء والاستقرار إلى نحوها مما تلقوه بالقبول من دجاجلة الملبسين من الثنوية وعباد الأوثان ومما ورثوه من أمم قد خلت،

---

(١) أي يزعُمون أنّ اللهَ يُقعِدُ محمّدًا إلى جَنْبِه على العرش يومَ القيامة، كما قال ابنُ تيميةَ في «فتاويه» وغيرِها.

ويؤلفون في ذلك كتبا يملأونها بالوقيعة في أهل السنة ويتسترون بالسلف مستغلين ما ينقل عن بعض السلف من الأقوال المجملة التي لا حجة فيها، نعم لهم سلف ولكن من غير هذه الأمة وهم على سُنّة ضلالة ولكن على مَن سَنَّها الأوزار إلى يوم القيامة.

وكان أناس يواصلون السعيَ في نشر الإلحاد بين المسلمين وترجمة كتب الفلاسفة والملاحدة والثَّنَوِيّة مِن الفُرس حتى استَفحَل أمرُهم، فأمر المهدِيُّ العلماءَ مِن المتكلمين بتصنيف الكتب في الردّ على هؤلاء فأقاموا البراهين وأزالوا الشبه وأوضحوا الحق وخدموا الدين. وكان لخصماء الدين من الأسلحة ما لا يمكن مقابلته إلا بمثل أسنتهم، وجَروا مع المسلمين على طريق التدرُّج في مراحل العداء، فلو تُرك الأمر وشأنه لكاد أن تتسرب شكوكهم إلى قلوب جماعة المسلمين فيطم الخطب.

وقال الكَمال البَياضيُّ في «إشارات المَرام» شارحًا كلام الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ممزوجًا ما نصُّه: "**(وأصحابُ رسول الله ﷺ إنّما لَم يَدخُلوا فيه)** أي فيما فيه اختلاف الأُمّة من الاعتقادات **(لأنّ مِثلَهم)** بإفنائهم الزائغين بعد كشف شبههم لإصرارهم في اللَّجاج لم يُحْوِج إلى التوغُّل في الاحتجاج، وصار مثلهم فيه

وحالهم (**كقومٍ ليس بحَضرتِهم مَن يُقاتِلُهم**) ويَبرُز لهم (**فلا يَتكلَّفُون**) ولا يُظهِرُون الكُلفة والمشَقّة في تعاطيهم (**السِّلاحَ**) لِدَفعِ مَن لم يقاتلهم» اهـ. ثم قال: "(**ونحن قد ابتلينا**) في عصرنا (**بمَن يَطعَنُ**) في الاعتقاديات (**علينا**) من أهل البدع والأهواء (**ويستحِلُّ الدِّماء منّا**) ويَستطِيلُون علينا لِشُيوع بِدعَتِهم، ونصرة بعض مُلوك السُّوء لهم كيزِيدَ بنِ الوليد ومروانَ بنِ محمّدٍ من الأُمَوِيّة كما في «تاريخ الخلفاء» للسُّيوطي وغيره. (**فلا يَسَعُنا أنْ لا نَعلَمَ**) بإقامة البراهين اليقينية (**مَن المُخطِئُ مِنّا**) أي مِن المُتخالفِين (**ومَن المُصِيبُ، وأنْ لا نَذُبَّ**) ونَمنع المخالفين بإقامة الحُجَج عليهم وإبطال نحلهم (**عن**) الاستطالة على (**أنفُسِنا وحُرَمِنا، فقد ابتُلِينا بِمَن يُقاتِلُنا**) مِن أهل الأهواء بإظهار الشُّبَه والإغراء الذي هو القِتالُ المعنوي (**فلا بُدَّ لنا**) في دَفعِهم وإزالة شُبَهِهم (**مِن**) إقامة الحُجَج الساطعة والبراهين القاطعة التي في معنَى (**السِّلاح**) فقد أشار إلى أنّ البحثَ فيه والمُحاجّة صارتْ مِن الفُروض على الكفاية دُون البِدَع المَنهِيّة، وصرّح به في «المُلتقَط»[1] «والتَّتارخانِيّة»" اهـ. مُختصرًا.

---

(١) هو «المُلتقَط مِن الفتاوَى» لمحمد بن يوسف السَّمرقنديّ.

ففي مثل هذه الظروف الحرجة غار الإمام أبو الحسن الأشعري على ما حلّ بالمسلمين مِن ضروب النَّكال، وقام لِنُصرة السُّنّة وقمع البدعة فوفقه الله لجمع كلمة المسلمين وتوحيد صفوفهم وقمع المعاندين وكسر تطرّفهم، وتواردت عليه المسائل من أقطار العالم فأجاب عنها فطبق في ذِكره الآفاق وملأ الدنيا بكتبه وكتب أصحابه في السنة والرد على أصناف المبتدعة والملاحدة، وتفرق أصحابه في بلاد العراق وخراسان والشام وبلاد المغرب ومضى لسبيله وبعد وفاته بيَسِيرٍ استعاد المعتزلة بعض قُوَّتِهم في عهد بني بُوَيهِ، لكن الإمام ناصر السنة أبا بكر الباقلاني قام في وجههم وقمعهم بحججه، ودانت السنة على الطريقة الأشعرية أهل البسيطة إلى أقصى بلاد إفريقية.

وقد بعَث ابن الباقلانيّ في جملة من بعث من أصحابه إلى البلاد أبا عبد الله الحسين بن عبد الله بن حاتم الأزدي إلى الشام ثم إلى قيروان وبلاد المغرب فدان له أهل العلم من أئمة المغاربة وانتشر إلى صقلية والأندلس، وقام بنشر المذهب في الحجاز راوي الجامع الصحيح الحافظ أبو ذرّ الهروي وأخذ عنه من ارتحل إليه من علماء الآفاق.

وفي كلام المتقدمين من المتكلمين ما ينبغي أن يسترشد به القائمون بالدفاع عن الدين في كل عصر، ومن البَيّن أن طرق الدفاع عن عقائد الإسلام ووسائل الوقاية عن تسرب الفساد إلى الأخلاق والأحكام مما يتجدد في كل عصر بتجدد أساليب الأخصام وهي في نفسها ثابتة عند ما حده الشرع لا تتبدل حقائقها، فيجب على المسلمين في جميع أدوار بقائهم أن يتفرغ منهم جماعة لتتبع الآراء السائدة في طوائف البشر والعلوم المنتشرة بينهم وفحص كل ما يمكن أن يأتي من قبله ضرر للمسلمين لا سيّما في المعتقد الذي لا يزال ينبوع كل خير ما دام راسخًا رَصِينًا ويصير منشأً كلّ فساد إنِ استحال[1] واهنًا واهيًا، فيدرسون هذه الآراء والعلوم دراسة أصحابها أو فوق دراستهم ليجدوا فيها ما يدفعون به الشكوك التي يستثيرها أعداء الدين بوسائط عصرية حتى إذا فوَّق متقصد سهامًا منها نحو التعاليم الاسلامية من المعتقد والأحكام ردّوها إلى نحره، وإن لم يفعلوا ذلك يسهل على الأعداء أن يجدوا سبيلًا إلى مراتع خصبة بين المسلمين تنبت فيها بذور تلبيساتهم بحيث يصعب اجتثاث

(١) أي صار.

عروقها الفوضوية بل تسري سموم الإلحاد في قلوب خالية تتمكن فيها فيهلك الحرث والنسل وَقانا اللهُ شَرَّ ذلك.

فتبَّين من ذلك أنّ نشأة علم الكلام كان ضرورةً للرَّدّ على أهل البدع من المعتزلة والمجسمة وغيرهما من الفرق الضالة، وللرد على الفلاسفة والملاحدة والمخالفين لأهل الحق في المعتقد.

وقال القاضي أبو المعالي الجوينيّ: «من اعتقد أنّ السَّلَف الصالح رضي الله عنهم نَهَوا عن معرفة الأصول وتجنَّبُوها أو تغافلوا عنها وأهمَلُوها فقد اعتقد فيهم عجزًا وأساء بهم ظنّا لأنه يستحيل في العقل والدِّين عند كل مَن أنصَف مِن نفسه أنّ الواحد منهم يَتكلَّم في مسئلة العَوْل وقضايا الجَدّ وكمية الحدود وكيفية القصاص بفُصول ويُباهِلُ عليها ويُلاعِنُ ويجافي فيها ويُبالِغُ ويَذكُر في إزالة النجاسات عشرين دليلًا لِنَفسِه وللمُخالِف ويُشقِّق الشعر في النظَر فيها ثُم لا يعرف رَبَّه الآمرَ خلْقَه بالتحليل والتحريم والمكلّف عباده للترك والتعظيم فهيهات أن يكون ذلك، وإنما أهمَلُوا تحرير أدلته وإقرار أسئِلَته وأجوبته فإنّ الله سبحانه وتعالى بعث نبيَّنا محمّدًا صلواتُ الله عليه وسلامه فأيده بالآيات الباهرة والمعجزات القاهرة حتى أوضح الشريعة وبيَّنها وعلَّمهم مواقيتها وعينها فلم يترك لهم

أصلًا من الأصول إلا بناه وشيَّدَه ولا حُكمًا من الأحكام إلا أوضَحه ومهَّده لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾، فاطمأنَّتْ قلوب الصحابة لِمَا عاينوا من عجائب الرّسولِ ﷺ وشاهدوا مِن صِدق التنزيل بِبَدائِه العقول، والشريعةُ غَضّة طرِيّة متداولة بينهم في مواسمهم ومجالسهم يعرفون التوحيد مشاهدةً بالوحي والسماع ويتكلّمون في أدلة الوحدانية بالطباع مُستَغنِين عن تحرير أدلَّتِها وتقويم حُجَجِها وعِلَلها، كما أنهم كانوا يعرفون تفسير القرءان ومعاني الشعر والبيان وترتيب النحو والعروض وفتاوى النوافل والفروض من غير تحرير العِلّة ولا تقويم الأدلة.

ثمّ لمّا انقرضت أيامهم وتغيرت طباع مَن بعدهم وكلامهم وخالطهم من غير جنسهم وطال بالسلف الصالح والعرب العرباء عهدهم أشكل عليهم تفسير القرءان ومَرَن عليهم غلط اللسان وكثر المخالفون في الأصول والفروع واضطرُّوا إلى جمع العروض والنحو وتمييز المراسيل من المسانيد والآحاد من التواتر وصنفوا التفسير والتعليق وبيَّنوا التدقيق والتحقيق، ولم يقل قائل إن هذه كلّها بِدَع ظهرت أو أنها محالات جمعت ودونت بل هو الشرع الصحيح والرأي الصريح، وكذلك هذه الطائفة كثّر

الله عدَدهم وقوى عُدَدهم، بل هذه العلوم أولى بجمعها لحُِرمة معلومها فإنّ مراتب العلوم تترتَّب على حسب معلوماتها والصنائع تكرم على قدر مصنوعاتها، فهي من فرائض الأعيان وغيرها إمّا من فرائض الكفايات أو كالمندوب والمستحبّ، فإنّ مَن جَهِلَ صِفة مِن صفات معلومه لم يعرف المعلوم على ما هو به، ومن لم يعرف البارىء سبحانه على ما هو به لم يَستحِقّ اسم الإيمان ولا الخروج يوم القيامة من النِّيران» اهـ. نقلَه عنه أبو القاسِم ابن عساكِرَ في «التّبيِين».

حُكم تَعلُّم عِلم الكلام والاشتِغال به

يجب على كل مُكَلَّفٍ تعلم القدر الذي لا يُستغنَى عنه من العقيدة، أمّا تعلُّم عِلم الكلام الذي يُعرَف به الأدِلّةُ التي بِها يكون الرَّدُّ على المخالِفِين في الدِّين فهو فرضُ كفايةٍ يجبُ أن يقومَ بذلك من تَحصُلُ بهِ الكفايةُ لأن هذا من بابِ إزالةِ المُنكَر، وهذا من أفرضِ الفروضِ لأنه حفظٌ لأصولِ عقيدةِ أهلِ السنة.

قال السُّبكِيُّ في «طبقاتِ الشافعيّة الكُبرَى»: "وقد قال الشافعيُّ رضي الله عنه: سألتُ مالِكًا عن التوحيد فقال: مُحالٌ أنْ نَظُنَّ بالنَّبِيّ ﷺ أنه عَلَّم أُمَّتَه الاستِنجاءَ ولم يُعَلِّمْهُم التوحيدَ وقد قال ﷺ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ**» الحديثَ. فبَيَّنَ مالِكٌ رضي الله عنه أنَّ المطلوبَ مِن النّاس في التوحيدِ هو ما اشتَمَل عليه هذا الحديثُ ولم يَقُل مِن التَّوحيد اعتقادُ أنَّ الله تعالى في جِهَة العُلُوّ"، ثُمّ قال: عَقِيدَتُنا أنّ الله قديمٌ أزَلِيٌّ لا يُشْبِه شيئًا ولا يُشبِهُه شىء، ليس له جهةٌ ولا مكانٌ ولا يجري عليه وَقتٌ ولا زمان، ولا يقال له أينٌ ولا حيثٌ، يُرَى لا عن مُقابَلةٍ ولا على مُدابرةٍ، كان ولا مكانَ، كَوَّن المكانَ ودَبَّر الزمانَ وهو الآنَ على ما علَيه كان" اهـ.

قال ابن حجَر الهيتميّ في كتابه «الفتاوى الحدِيثيّة» ما نصه: «الذي صَرّح به أئمَّتُنا أنه يجب على كل أحد وجوبًا عينيًّا أن يعرف صحيح الاعتقاد مِن فاسده، ولا يُشترَط فيه عِلمُه بقوانينِ أهل الكلام، لأنّ المَدار على الاعتقاد الجازم ولو بالتقليد على الأصح. وأما تعلُّم الحُجَج الكلامية والقيام بها للرَّدّ على المخالفين فهو فرضُ كفاية، اللَّهُمَّ إلّا إنْ وقعت حادثةٌ وتوقَّفَ دَفعُ المُخالِف فيها على تعَلُّم ما يتعلَّق بها مِن عِلم الكلام أو ءالاته فيجِبُ عَينًا على مَن تأهَّل لذلك تعَلُّمُه للردَّ على المخالفين» اهـ.

وقال الشيخ شمس الدين الرملي الشافعي في «شرح الزُّبَد» ما نصه: «التوغُّل في علم الكلام بحيث يتمكَّن من إقامة الأدلة وإزالة الشُّبَه فرض كفاية على جميع المكلَّفِين الذين يمكن كلًّا منهم فعله، فكل منهم مخاطب بفعله لكن إذا فعله البعض سقط الحرَج عن الباقين، فإنِ امتَنع جميعهم مِن فِعلِه أَثِمَ كُلُّ مَن لا عُذرَ له ممّن عَلِمَ ذلك وأَمكَنَه القيام به» اهـ.

وقال الحافظُ النووي في «شرح مسلم» ما نصه: «قال العلماء: البِدعة خَمسةُ أقسامٍ: واجبةٌ ومَندوبةٌ ومُحرَّمةٌ ومَكرُوهةٌ ومُباحةٌ، فمِن الواجبة نَظمُ أدِلّة المتكلِّمين للرَّدّ على المَلاحِدة والمُبتدعِين وشبه ذلك» اهـ.

وقال الشيخ تَقِيُّ الدين السبكي: «أكثر العلوم التي نحن نبحث وندأب فيها الليل والنهار حاصلة عندهم[1] بأصل الخِلقة من اللُّغة والنحو والتصريف وأصول الفقه وما عندهم من العقول الراجحة وما أفاض الله عليها مِن نور النبوة العاصم من الخطأ في الفكر يُغني عن المنطق وغيره من العلوم العقلية، وما ألّف الله بين قلوبهم حتى صاروا بنعمته إخوانًا يغني عن الاستعداد للمناظرة والمجادلة فلم يكن يحتاجون في عِلمهم إلّا إلى ما يَسمَعُونه مِن النَّبِيّ ﷺ من الكتاب والسنة فيفهمونه أحسنَ فهم ويحملونه على أحسن مَحمِل ويُنزلونه مَنزِلَته، وليس بينهم من يُماري فيه ولا يجادل ولا بدعة ولا ضلالة، ثم التابعون على منوالهم قريبًا منهم ثم أتباعهم وهم القرون الثلاثة الّتي شهد النّبيُّ ﷺ بأنها خيرُ القرون بعده، ثم نشأ بعدهم وكان قليلًا في أثناء الثاني والثالث أصحاب بِدَع وضلالات، فاحتاج العلماء مِن أهل السُّنّة إلى مقاومتهم ومجادلتهم ومناظرتهم حتى لا يَلْبِسوا على الضُّعفاء أمر دينهم ولا يُدخِلوا في الدِّين ما ليس منه، ودخل في كلام أهل البدع من كلام المنطقيين وغيرهم من أهل الإلحاد شيء كثير ورتَّبوا عليه شبها كثيرة، فإنْ تركناهم

---

(١) أي عند الصّحابةِ.

وما يصنعون استَولَوا على كثير من الضعفاء وعوامّ المسلمين والقاصرين من فقهائهم وعلمائهم فأضلُّوهم وغيروا ما عندهم من الاعتقادات الصحيحة وانتشرت البدع والحوادث ولم يُمْكِنْ كلَّ واحد أن يقاومهم وقد لا يفهم كلامهم لعدم اشتغاله به، وإنما يرد على الكلام من يفهمه ومتى لم يرد عليه تعلو كلمته ويعتقد الجهلاء والأمراء والملوك المستولون على الرَّعِيّة صحة كلام ذلك المبتدع كما اتّفَق في كثير من الأعصار وقَصُرت همم الناس عما كان عليه المتقدِّمون، فكان الواجب أن يكون في الناس مَن يَحفظُ اللهُ به عقائدَ عباده الصالحين ويدفَعُ به شُبَه الملحدِين" اهـ.

وقال السُّبكيُّ في «الطّبقات»: "والعجبُ مِمّن يقول ليس في القُرءانِ عِلمُ الكلام والآياتُ الّتي في الأحكام الشرعية والآياتُ الّتي فيها عِلمُ الأصول يجِدُها تُوفِي على ذلك وترْبي بِكثيرٍ، وفي الجملةِ لا يجْحدُ عِلم الكلام إلا أحد رجُلين: جاهلٌ رَكَنَ إلى التّقلِيد وشقّ عليه سُلوكُ أهل التّحصِيل وخلا عن طريق أهل النّظر أو رجُلٌ يعتقِد مذاهب فاسدةً فينطوِي على بِدعٍ خفِيّة يُلبِّسُ على الناس عوار مذْهبِه ويُعمِي عليهم فضائِح طوِيّتِه وعقِيدتِه ويعلمُ أنّ أهل التّحصِيل مِن أهلِ النّظر هم الذين يهْتِكُون السِّتْر عن بِدعِهِم ويظْهِرُون للنّاس قُبْح مقالتِهِم" اهـ مختصرًا.

ترجَمة الإمامِ ابنِ خفِيفٍ (٢٧٦ - ٣٧١هـ)

نسبه ومولده:

هو أبو عبد الله محمد بن خفيف بن إسفكشاد[١] الضَّبِّي الفارسي الشيرازيّ شيخ إقليم فارسَ ورأس الصُّوفِيّة في زمانه.

ولد من أمٍّ نيسابوريّة سنة ٢٧٦ للهِجرة وأقام بشِيرازَ، وكان من أولاد الأمراء فتَزهَّد حتى قال: «كنتُ أذهَبُ وأجمَعُ الخِرَق من المزابل وأغسِلُها وأصلِحُ منها ما أَلبَسُه».

شيوخه:

تفقّه على أبي العباس بن سُرَيج، وحدَّث عن حمّاد بن مدرك، ومحمد بن جعفر التمَّار، والحسين المَحامِلي، وأبي يعقوب الأقطع، وأبي الحسن المزيِّن، وأبي عليّ الرُّوذْباريّ وجماعة.

وكان رحَل إلى إمامِ أهل السنُّة أبِي الحسَن الأشعريّ رضي الله عنه من شيرازَ إلى البصرة فلازمَه فترةً وأخذ عنه الكثيرَ، وكان مِن أعيانِ تَلامِذَتِه.

---

(١) في بعض المصادِر «اسشفكار» بالرّاء، وبعضها «إسفكساد» بالسين بدل الشين، وفي غيرها «أسيدكشاذ».

تلامِذَتُه:

حدَّث عنه أبو الفضل الخُزاعيُّ، والحسن بن حفص الأندلسي، وإبراهيم بن الخضر الشيّاح، والقاضي أبو بكر الباقلّاني، ومحمد بن عبد الله بن باكويه، والفضل بن محمّد المعروف بأبي أحمد الكبير، والحسن بن عليّ الشيرازيّ المعروف بأبي أحمد الصغير، وعبد الرحيم الإصطَخريّ، وأبو عبد الله المقاريضيّ، وأبو عليّ الأكّار، وأبو الحسن الدَّيلميّ كاتبُ سِيرتِه وكثير غيرهم.

ثَناءُ العلماء عليه:

قال التاج السبكي في «طبقاته»: «الشيخ أبو عبد الله بن خفيف شيخ المشايخ وذو القَدَم الراسخ في العلم والدِّين، كان سيّدًا جليلًا وإمامًا حَفِيلًا، يُستمطَرُ الغَيثُ بدُعائه، ويؤدَّب المُصِرُّ بكلامه، مِن أعلَم المشايخ بعلوم الظاهِر، وممّن اتفَقُوا على عَظِيم تمَسُّكِه بالكتاب والسُّنّة، وكانت له أسفارٌ وبِدايات، وأحوالٌ عالياتٌ ورِياضاتٌ، وصَحِبَ مِن أرباب الأحوال أحبارًا وأخيارًا، وشَرِبَ مِن مَنهَلِ الطّرِيق كاساتٍ كِبارًا، وسافرَ مَشرِقًا ومغربًا، وصابَرَ النَّفسَ حتى انقادتْ له فأصبَحَ مَبنَى الثَّناء عليها

مُعربًا، صَبَر على الطاعة لا يَعصِيه فيه قَلبُه، واستمَرَّ على المُراقَبة شَهِيدٌ عليه رَبُّه، وجنب لا يَدرِي القَرار، ونَفس لا تعرِف المأوى إلا البَيداءَ ولا المسكنَ إلا القِفار».

وقال فيه أيضًا: «بَلَغ ما لَم يَبلُغه أحَدٌ مِن الخَلقِ في العِلمِ والجاهِ عند الخاصّ والعامّ[1]، وصار أَوْحَد زَمانِه مَقصُودًا مِن الآفاقِ مُفِيدًا في كلِّ نَوعٍ مِن العلوم مباركًا على مَن يَقصِدُه، رفيقًا بِمُرِيديه يَبلُغ كَلامُه مُرادَه».

مُصَنَّفاتُه وءاثارُه:

كان رضي الله عنه محدِّثًا متكلِّمًا صوفيًّا فقيهًا شافعيًّا، وقد صَنَّف مصنّفاتٍ كثيرةً عُرِف منها: «**شرَف الفَقر**»، و«**الفُصول في الأصول**»، «**الجُوع وتَرك الشَّهوات**»، و«**الإعانة**»، «**المِعراج**»، و«**الاعتقادُ**»، وكتاب «**المُعتقَد**» الصغيرُ وهو الّذي بين أيدينا، والآخَر الكبيرُ، و«**المنهج في الفقه**»، و«**الاقتصاد**»، و«**اللَّوامِع**»، و«**المَشيَخة**»، و«**المفرَدات**»، و«**فضال التصوُّف**»، و«**الفرق بين التَّقوى والتصوُّف**»، و«**الاستدراج والاندراج**»، و«**بَلوَى الأنبياء**»، و«**المحَبّة**»، و«**الوِدّ والألفة**»، و«**مسائل عليّ بن سهل**»، و«**معرفة**

---

(١) أي في زَمانِه.

الزَّوال»، و«**الفضائل وجامع الدّعَوات والأذكار**»، و«**السَّماع**»، و«**الرَّدّ على ابن سالم**»، و«**الرَّدّ على ابن زينان**».

كَراماتُه:

منها ما ذكره السُّبكي في «الطبَقات» وهي أنّه ناظَر يومًا بعض البَراهِمة[1]، فقال له البَرْهَمِيّ: إن كان دِينُك حقًّا فتَعالَ أَصبِرْ أنا وأنت عن الطعام أربعِينَ يومًا، فأجابه ابنُ خَفِيفٍ، فعَجَزَ البَرهَمِيُّ عن إكمال المُدّة المذكورةِ وأكمَلَها ابنُ خَفِيفٍ وهو طيِّبٌ مَسرُورٌ لَم يُصِبهُ مكروهٌ ولا ضَعفٌ.

ومنها أيضًا أنّ بَرْهَمِيًّا ءاخر ناظَرَه ثُمّ دعاه إلى المُكثِ معَه تحت الماءِ مُدّة، فمات البَرْهَمِيُّ قبل انتهاءِ المُدّة وصَبَرَ الشّيخُ إلى أنِ انتَهَتْ وخَرَج سالِمًا لَم يَظهَر علَيه تغَيُّرٌ.

وفاتُه:

توفِّيَ رحمه الله ليلة الثالث مِن رمضان سنة ٣٧١ للهِجرة عن خمسة وتسعِين عامًا، وقِيل إنّهُم صَلَّوا عليه نحوًا مِن مائةِ مرّةٍ.

---

(١) طبَقةٌ مِن الهِندُوس منتسِبُون إلى «برهما»، يُنكِرُون النّبوّات، ويُحرِّمون ذبحَ الحيوان، ويقولون بتناسُخ الأرواح، ويَنفُون وجودَ البعث.

نُبْذَة تعريفِيَّة بالشّيخ الدُّكتور جَمِيل حَلِيم

بقلم الناشر

هو السيد الشريف رئيس جمعية المشايخ الصوفية الشيخ الدكتور عماد الدين أبو الفضل جميل بن محمد حليم، الحسينيُّ الأشعري الشافعي الرفاعي القادريّ.

تلقَّى العلم عن علَّامة العصر وقدوة المحققين الحافظ الشيخ عبد الله بن محمد الهرري الشيبي العبدري، وأجازه كثيرٌ من العلماءِ والمحدِّثين والمشايخ في شتّى البلاد.

وقد حاز الشيخ جميل على شهادتي دكتوراه، الأولى من الجامعة العالمية في لبنان تحت عنوان «السُّقوط الكبير المُدَوِّي للمُجَسِّم ابن تَيمِيَةَ الحرَّاني» بتقديرٍ ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى، والأخرى من جامعة مولاي إسماعيل بالمغرب تحت عنوان «التأويل في علم الكلام وضوابطه عند أهل السنة والجماعة» وذلك بتقدير مشرّف جدًّا.

وقد أولى الشيخ جميل اهتمامه التعلُّم التّعلِيم والإرشادَ والمطالعة والتّصنيف. هذا وقد خصَّهُ بعض العلماء وأحفاد رسول الله ﷺ وأصحاب الطرق من بلادٍ شتّى بآثارٍ من آثار رسول الله محمَّد ﷺ، فحفظها في «الخزينة الحليمية». وفي كل عام يتبرك عشرات الآلاف من المسلمين في شتى البلاد ببعض هذه الآثار الزكيّة[1].

---

(١) للتواصل مع المؤلف راجع ما يلي: ‎+٩٦١٣٠٠٦٠٧٨ / +٩٦١٣٢١٥٣١٦

 sh.jamil.halim@gmail.com  Sheikh.Jameel  SheikhJameelHalim

 sheikh_jameel  JameelHalim  sheikhjameelhalim

أسانِيد المحقِّق في رِسالة المُعتقَد

للإمامِ الفقيهِ المتكلِّم المحدِّث محمد بنِ خَفِيفٍ الشيرازيّ

أقول وأنا جميل: أروي هذه الرسّالة بالسّند المتّصل قراءةً من أوّلها إلى ءاخِرها على السيّد المسنِد محمد بن أبي بكر الحبشي المكي [١] وهو **عن** الحبيب عبد القادر بن أحمد السقّاف (ت ١٤٣١هـ) [٢] **عن** أبيه أحمد بن عبد الله السقّاف (ت ١٣٦٩هـ) [٣] **عن** الإمام الحبيب عَيْدَرُوس بن عمرَ الحبشي (ت ١٣١٤هـ) [٤] **عن** عمّه السيد محمد بن عَيْدَرُوس الحبشي [٥] **عن** السيد أحمد بن علَوِي باعَلوي الحسيني المدني (ت ١٢١٦هـ) [٦] **عن** محمد بن محمد بن عبد الله المغرِبي الفاسيّ المدني (ت ١١٤١هـ) [٧] **عن** عبدِ الله بن سالِم بن محمد سالم البصري (ت ١١٣٤هـ) [٨] **عن** المحدِّث محمد ابن علي بن سعد الدين المَكتَبي الدمشقيّ (ت ١٠٩٦هـ) [٩] **عن** الفقيه المؤرِّخ أبي المَكارِم نجم الدين محمد بن بدر الدِّين الغَزِّي (ت ١٠٦١هـ) [١٠] **عن** والِدِه الفقيه أبي البَرَكات بدر الدِّين محمد بن رَضِيّ الدِّين محمد الغَزِّي (ت ٩٨٤هـ) [١١] **عن** القاضي زكريا بن محمد الأنصاريّ (ت ٩٢٥هـ) [١٢] **عن** الحافظ تقي الدِّين محمد بن محمد ابن فَهْد الهاشمي (ت ٨٧١هـ) [١٣] **عن** الفقيه اللُّغَويّ مجد الدِّين محمد بن يعقوب الفيروزءابادي (ت ٨١٧هـ) [١٤] **عن** مُحَدِّث

العراق سِراج الدِّين عمر بن عليّ بن عمر القَزوِينيّ (ت ٧٥٠هـ) [١٥] **عن** القاضي أبي بكر محمد بن عبد الله التَّفْتازاني [١٦] **عن** شرف الدِّين أبي بكر محمد بن محمد الهَرَوِي [١٧] **عن** المفسِّر المتكلِّم فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن الرّازِيّ المعروف بابن خَطِيب الرَّيّ (ت ٦٠٦هـ) [١٨] **عن** أبيه المحدِّث عمر بن الحسن بن الحسين الرازيّ (ت بعد ٥٥٩هـ) [١٩] **عن** الفقيه المتكلِّم الزاهِد أبي القاسم عبد الجبار بن عليّ الإسفراييني (ت ٤٥٢هـ) [٢٠] **عن** الفقيه المتكلِّم الأصوليّ الأستاذ أبي إسحـٰق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفراييني (ت ٤١٨هـ) [٢١] **عن** الإمام العارف المتكلم الفقيه المحدِّث أبي عبد الله محمدِ بن خفِيفٍ الشيرازيّ رحمه الله تعالى.

وأرويها عن السيّد المسنِد الحبشي بسنَدٍ ءاخر، فهو **عن** شيخه ومسنِد عصرِه الشيخ محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني المكي (ت ١٤١٠هـ) [١] وهو **عن** شيخه محدِّث الحرَمين الشيخ عمر بن حمدان المَحْرسي (ت ١٣٦٨هـ) [٢] **عن** السيد محمد علي بن ظاهر الوتري (ت ١٣٢٢هـ) [٣] **عن** الشيخ عبد الغنِيّ الدِّهْلَوي (ت ١٢٩٦هـ) [٤] **عن** أبيه الشيخ أبي سعيدٍ أحمدَ بن الصَفِيّ عبد العزيز الدِّهْلَوي (ت ١٢٧٧هـ) [٥] **عن** أبيه الشيخ عبد العزيز بن أحمد الدِّهْلَوي (ت ١٢٣٩هـ) [٦] عن أبيه الشاه أحمد بن عبد الرَّحِيم

الدِّهْلَوي (ت ١١٧٦هـ) [٧] عن المنلا أبي طاهر محمد بن إبراهيم الكَوْراني (ت ١١٤٥هـ) [٨] عن أبيه المنلا إبراهيم بن حسَن الكَوْراني المدني (ت ١١٠١هـ) [٩] عن الصَّفِيِّ أحمدَ بن محمد القَشّاشِي الدَّجَانِي المدَنِيّ (ت ١٠٧١هـ) [١٠] عن الشَّمسِ محمَّد ابن الشِّهابِ أحمد الرَّمِلي (ت ١٠٠٤هـ) [١١] عن أبيه الشّهاب أحمد بن حمزة الرَّمِلي (ت ٩٥٧هـ) [١٢] **عن** القاضي زكريا بن محمد الأنصاريّ (ت ٩٢٥هـ) [١٣] بسنَدِه المتقدِّم إلى الإمام ابن خفِيفٍ رحمه الله تعالى.

وأرويها إجازةً أعلى مِن ذلك كُلِّه **عن** الشيخ المعمَّر حسَن أستوران مستك التُّركي [١] **عن** أبي الهدى الصّياديّ الرفاعيّ [٢] **عن** شيخه الإمام الوليّ الصّالِح رفاعِيّ عَصرِه السيّد بهاء الدّين محمّد مهدِيّ ءال خزام الصّيادِيّ الرفاعيّ الشّهِير بالرَّوّاس (ت ١٢٨٧هـ) [٣] **عن** شيخه ثُعَيلِب بن سالِم الفشنيّ المصري (ت ١٢٤١هـ) **عن** عليّ الإسقاطي المصريّ [٤] **عن** عبدِ الله بن سالِمِ البصري (ت ١١٣٤هـ) [٥] بسنَدِه المتقدِّم إلى الإمام ابن خفِيفٍ رحمه الله تعالى، فتكون قد وقعتْ لي مِن هذه الطريقِ متّصلةً إلى الإمام ابن خفيفٍ بثماني عشْرة واسطةً.

وأروي أصول العقيدة الأشعريّة وأكثرَ فُروعِها سماعًا وقراءةً مِن طُرقٍ كثيرةٍ، منها:

عن شيخِنا ومَلاذِنا الأستاذِ الحافظ المتكلِّم الأصوليِّ المدقِّق الفقيهِ المحقِّق الشيخِ عبدِ اللهِ بنِ محمّدٍ الهرريّ الشَّيبِيّ رحمه الله تعالى (ت ١٤٢٩هـ) [١] **عن** شيخ القراء في الحرم المكي الوليّ الصالح مولانا الحاج كبير أحمد بن عبد الرحمن الْعَدّيّ الحُسَينِيّ الدَّوِّي (ت ١٣٩٠هـ) المعروف بالمطَّلِب الحبشي الشافعِيّ [٢] **عن** جدِّه المفتِي داود بن أبي بكر بن حسين الجَبرتِيّ الشافعيّ [٣] **عن** مفتي زَبِيد السيّد عبد الرحمن بن سلَيمان بن يحيَى الأهدل الشافعيّ (ت ١٢٥٠هـ) [٤] **عن** أبيه السيّد سليمان بن يحيَى بن عُمرَ الأهدل الشافعيّ (ت ١١٩٧هـ) [٥] **عن** الفقيه السيّد المساوَى بن ابراهيم الحشيبري الشافعيّ (ت ١١٧٠هـ) [٦] **عن** الفقيه يحيي بن أحمد الحشيبري الشافعي [٧] **عن** الجمالِ محمد بن أبي بكر الأَشْخَر الزَّبِيديّ الشافعيّ (ت ٩٩١هـ) [٨] **عن** الشِّهاب أحمد بن محمد بن حجر الهيتَمِي الشافعيّ (ت ٩٧٣هـ) [٩] **عن** القاضي زكريا الأنصاري (ت ٩٢٥هـ) [١٠] بسنَدِه المتقدِّم إلى الإمام ابن خفِيفٍ رحمه الله.

وعن مفتي مكة الفقيه المسنِد السيّد أحمد بن عبد الله بن عبد العزيز الرُّقَيمي رحمه الله (ت ١٤٤١هـ) [١] **عن** المحدِّث الفقيه محمد العربي بن التَبَّانِي بن الحسين الواحِدِيّ السّطايفي الجزائريّ (ت ١٣٩٠هـ) [٢] **عن** المحدِّث الفقيه حَمْدان بن أحمدَ الوَنِيسِي القُسَنْطِيّ الجزائريّ (ت ١٣٣٨هـ) [٣] **عن** القاضي السيّد محمد المكي بن مصطفى بن محمد بن عَزُّوز الحسَنِيّ الإدرِيسي الأشعريّ التونسي (ت ١٣٣٤هـ) [٤] **عن** مفتي مكة السيّد أحمد بن زَيني بن أحمد دحلان (ت ١٣٠٤هـ) [٥] **عن** الشيخ عثمان بن حسن الدِّمْياطي الأزهريّ (ت ١٢٦٥هـ) [٦] **عن** شيخ الأزهر محمد بن علي ابن منصور الشَّنَوانِيّ (ت ١٢٣٣هـ) [٧] **عن** الشيخ عيسى بن أحمد ابن عيسى بن محمد الزُّبَيرِيّ الأزهريّ المعروف بالبَرّاوِي (ت ١١٨٢هـ) [٨] **عن** الشيخ شمس الدِّين محمد بن محمد الدَّفَرِي المصريّ (ت ١١٦١هـ) [٩] **عن** عبد الله بن سالم البِصْري (ت ١١٣٤هـ) [١٠] **عن** أبيه [١١] **عن** شيخ الشافعية بمِصرَ منصور ابن عبد الرَّزّاق بن صالح الطُّوخِي (ت ١٠٩٠هـ) [١٢] **عن** الإمام المقرئ سلطان بن أحمد بن سلامة الْمَزَّاحِي (ت ١٠٧٥هـ) [١٣] **عن** الفقيه النُّور عليّ بن يحيَى الزَّيَّادِيّ الشافعيّ (ت ١٠٢٤هـ) [١٤] **عن** الشهاب أحمد بن محمد بن حَجَر الهيتَمِي (ت ٩٧٣هـ) [١٥] بسنَدِه المتقدِّم إلى الإمام ابن خفِيفٍ رحمه الله.

الحديث المُسَلسَل بالأَشاعِرة

أقول وأنا جميل: أروي هذا الحديثَ مسلسَلًا عن الشيخ محمود بن محمد سراج الأندنوسي المكي، وهو عن الشيخ محمد ياسين الفاداني، وهو عن الشيخ شبير أحمد العثماني، وهو عن شيخ الهند محمود حسن الديوبندي، وهو عن المحدث أحمد علي السهارنفوري صاحب الحاشية على «صحيح البخاري»، وهو عن عبد الغني الدِّهْلَوِي، وهو عن محمد إسحاق الدِّهْلَوِي، وهو عن جده لأمِّه الشيخ عبد العزيز الدِّهْلَوِي، وهو عن أبيه أبي العباس أحمد الولي ابن عبد الرحيم الدِّهْلَوِي، وهو عن أبي طاهر الشافعي الأشعري، وهو عن أبيه الشيخ إبراهيم الكردي الأشعري، وهو عن الشيخ أحمد القشاشي الأشعري، وهو عن الشيخ أحمد الشناوي الأشعري، وهو عن أبيه الشيخ علي الأشعري، وهو عن الشمس الرملي الأشعري، وهو عن القاضي الزين زكريا الأشعري، وهو عن الحافظ ابن حجر العسقلاني الأشعري، وهو عن أبي الحسن علي بن أبي المجد الدمشقي الأشعري، وهو عن أبي النضر محمد بن شيراز الأشعري، وهو عن جده أبي نصر محمد بن هبة الله الشيرازي الأشعري، وهو عن الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله

بن عساكر الدمشقي الأشعري قال في كتابه «تبيين كذب المفتري»: حدثني الثقة من أصحابنا، أخبرني الحافظ أبو إسحاق بن علي بن الحسين الشيباني الطبري ثم المكي من لفظه ببغداد، أنا الحافظ أبو نعيم عبيد الله بن الحسن بن أحمد بن أحمد الحسين بأصبهان، حدثنا أبو إبراهيم بن سعد بم مسعود العتبي، أخبرنا الأستاذ أبو منصور عبد القادر بن طاهر البغدادي، سمعت عبد الله بن محمد بن طاهر الصوفي يقول: رأيتُ أبا الحسَن الأشعرِيَّ في مَسجدِ البصرة وقد أَبْهَت المعتزلةَ في المناظَرة، فقال له بعض الحاضِرينَ: قد عَرَفْنا تبَحُّرَك في عِلم الكلام وإنِّي سائِلُك عن مسألة ظاهرةٍ في الفِقه، فقال: سَلْ عَمَّا شِئتَ، فقال له: ما تقولُ في الصَّلاة بغير فاتحةِ الكتابِ؟ فقال: حَدَّثنا زكريا بنُ يحي الساجِيُّ قال: حدثنا عبد الجَبَّار قال: حدثنا سُفيانُ قال: حَدَّثنِي الزُّهْرِيّ عن محمود ابن الرَّبِيع عن عُبادة بن الصامِت عن النَّبِيّ ﷺ: «**لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ**».

تبرِئةُ الإمامِ الأشعَرِي

ممّا نسَبَهُ إليه الوهّابي المُفترِي

﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾

لا يَستريبُ أحدٌ مِمّن عرَفَ المجسِّمةَ وطريقَهم أنّهُم يُكفِّرونَ أهلَ السنّةِ والجماعةِ الأشاعرةَ والماتريديّةَ تارةً بحُجّةِ أنّهُم «مُعطِّلةٌ» وأُخرى أنّهُم «مُبتدِعةٌ»، لكنّهم ابتدَعُوا في السّنواتِ الأخيرةِ مقالةً حاولوا فيها التأثيرَ على كثيرٍ مِن ضُعفاءِ العُقولِ وجهَلةِ العوامّ وترسيخَ جماعتِهم القائمِين على الضّلالة في مذهبِهم الفاسِدِ الخارِجِ عن عقيدة المسلمِين الّذي يصِفُون به اللهَ تعالى بما لا يجوزُ عليه عقلًا ولا شرعًا.

وكانت مقالَتُهم المُبتدَعةُ - والّتي سنحكِيها - مستنِدةً إلى كلامٍ ذكرَهُ شيخُ المجسِّمةِ أحمدُ بنُ تيميةَ الحرّاني؛ حيث ذهَب بزَعمِه إلى أنّ الإمامَ أبا الحسَنِ الأشعريَّ رجعَ إلى مذهبٍ يُوافِقُ فيه ما أسماه ابنُ تيميةَ «منهَج السّلَفِ وأهلِ الحديثِ» وما يريدُ ابنُ تيميةَ في الحقيقةِ إلّا رَميَ أبي الحسنِ رضيَ اللهُ عنه بأنّه انتقلَ إلى

مذهبِ مُجسِّمةِ الحنابِلةِ لأنَّهُ - أعني ابنَ تيميةَ - لَم يَستطِعْ إنكارَ رُسوخِ قدَمِ الإمامِ الأشعريِّ في العقيدةِ لا سيّما وأنّه لَم يُنقَلْ عن أحَدٍ مِنَ الأئمّةِ المعاصِرينَ للأشعريّ أو المتأخّرينَ عنه إلى يومِنا هذا أنّه يَطعَن في دِينِ الإمامِ الأشعريّ أو ينسُبُه إلى الزَّنْدَقةِ والعياذُ باللهِ إلّا المُبتدِعُونَ كالمجسِّمةِ والجَهمِيّةِ وكثيرٌ ما هُم، غيرَ أنّهُ لا يُعبأُ بمِثلِ هؤلاءِ ولو اجتمَعُوا.

وقد أفرَدْنا رسالةً في رَدِّ فِريةِ المجسّمةِ بأنَّ أبا الحسَنِ الأشعريَّ رجَعَ إلى ما يعتقِدُونَه هُم دِينًا وما هو في الحقيقةِ إلا مذهب تجسِيمٍ رَدِيّ ساقِطٍ لا يَقبَلُهُ عَقلٌ سلِيمٌ ولا يُساعِدُهُ نَقلٌ قوِيمٌ؛ وها نحن نُورِدُ بعضَ الحُجَجِ الّتي تَدحَضُ مَقالةَ المجسّمةِ وشيخِهم ابن تيميةَ ودعاة مذهبهم في أيامنا هذه في زَعمِهم رُجوعَ أبي الحسَنِ عن مذهبِه الحَقِّ الّذي عليه اليومَ مئات الملايِين من المسلمِين فنقول:

١) إطباقُ المؤرّخينَ وأصحابِ الطّبقاتِ والتّراجِمِ مِن القَرْنِ الخامسِ الهِجريّ إلى اليوم كأبي نُعَيْمٍ الأصبهانيّ وأبي بكرٍ البيهقِيّ والخطيبِ البغداديّ وابنِ عساكرَ وابنِ الأثيرِ الجزريّ وابنِ خَلِّكانَ والجمالِ الإسنويّ وغيرِهم على أنَّ الأشعريَّ كان على الاعتزالِ ثُمّ رجَعَ عنه إلى مذهبِ الحقّ

وهو تنزيهُ اللهِ عنِ الأعضاءِ والجسميةِ والكميةِ والأَينيةِ والكيفيةِ، وإثباتُ ما أثبتهُ اللهُ لنفسِهِ مِنْ صفاتِهِ وأثبتَهُ له الرسولُ ﷺ مِنَ الصفاتِ على المعنى الذي يليقُ باللهِ عزَّ وجلَّ مع نفيِ كلِّ ما كان مِنْ صفاتِ المخلوقينَ وسِماتِ المُحْدَثِينَ مِنَ الجوارِحِ والأدواتِ والتَّحَيُّزِ والقعودِ والجلوسِ، ونَصَرَهُ وبَيَّنَ قواعِدَهُ وأُسُسَهُ، ولَم يذكُرْ أحَدٌ مِنهُم أنَّهُ انتقلَ ثانِيًا إلى مذهبٍ ءاخَرَ كالذي تدّعِيهِ المجسّمةُ وهو التشبيه والتجسيم وإثبات الجزئية والتركيب والافتقار إلى المحلّ كالعرش، تَنَزَّهَ اللهُ عن قولِ الكافرينَ تَنَزُّهًا بعيدًا.

٢) انفِرادُ ابنِ تيميةَ في دعوَى أنَّ الأشعريَّ رجَعَ إلى مذهبِ «حنابِلةِ بغدادَ» - وهُو لقَبٌ كان يُطلَقُ على مجسّمةِ ذلكَ الوقتِ - ولَم يُساعِد ابنَ تيميةَ في دعواه هذه أحَدٌ سوَى أتباعِه في عصرِنا.

٣) اعتِمادُ ابنِ تيميةَ في دعواهُ على كِتابِ «الإبانة» الّذي ثبَتَ أنَّ للإمامِ الأشعريّ مُصَنَّفًا بهذا الاسمِ لكنّه ليسَ بعَينِ المضمونِ الّذي يزعُمُهُ ابنُ تيميةَ وأتباعُهُ؛ فالتَّشبيهُ والتَّحريفُ داخلُ النُّسخَ المُتداوَلةَ منذ مئاتِ السّنين،

لكنَّ المعتمدِينَ على هذه النُّسخِ المُتلاعَبِ بها لا يستطيعونَ أن يأتوا بسندٍ صحِيحٍ متّصلٍ واحدٍ لهذا الكتابِ بصُورتِه المحرَّفةِ، مع أنّهُم يعلمونَ أن العِلْمَ لا يُرْوَى إلّا بالسنَدِ، فوضَحَ أنَّهُ لا وَزْنَ للنَّقلِ مِن نُسَخٍ لا تَثبُتُ نِسبتُها إلى المنقولِ عنه.

٤) استِنادُ المجسّمةِ إلى كلامِ ابنِ كثيرٍ والذّهبيّ أنَّ أبا الحسنِ الأشعريَّ مرَّ بمرحلةِ الاعتزالِ، ثمّ مذهبِ إثباتِ الصّفاتِ وتأويلِ الخبرِيّ منها كالذي فيه إضافةُ اليدِ والقَدَمِ ونحوِها، ثمّ مذهبِ إثباتِ الخبَرِيّ مِنْ غيرِ تكييفٍ ولا تشبيهٍ ولا تأويلٍ أي مِنْ غيرِ أنْ يُعَيّنَ معنًى للآيةِ أو الحديثِ جازمًا بأنَّهُ هو المرادُ للهِ ولرسولِهِ ﷺ، مع نفيه الكيفيةَ والمشابهةَ والمِثليةَ، جريًا على «مِنوال أكثرِ السّلَفِ».

فمِنَ البَلِيّةِ أن يَلهجَ المجسّمةُ بأنَّ مثلَ هذا الكلامِ عن الذهبيّ وابنِ كثيرٍ يُثْبِتُ رجُوعَ الأشعريّ إلى مذهبهم الّذي هو «مذهب التَّجسيمِ»، فإذا كان الإيمانُ بما جاءَ عنِ اللهِ على مُرادِ اللهِ والإيمانُ بما جاءَ عنْ رسولِ اللهِ ﷺ على مرادِهِ ﷺ مِنْ غيرِ تكييفٍ ولا تشبيهٍ يَعُدُّهُ المجسّمةُ مذهَبًا لهُم خاصّةً وأنَّ الأشعريَّ رجَعَ إليهِ بعدَ أنْ كانَ على

نقيضِهِ فذلكَ أكبرُ العلاماتِ على أنّ المجسِّمةَ لا يعرِفُونَ الفرقَ بينَ التأويلِ والتفويضِ عندَ أهلِ السُّنّةِ، وكلامُ الذهبيّ وابنِ كثيرٍ لا يَطعَنُ في أبي الحسنِ رضيَ اللهُ عنه، لأنّ «مِنوالَ أكثرِ السّلَفِ» إنْ أُرِيدَ به التَّفويضُ مِنْ غيرِ تَعْيِينِ معنًى للنَّصِّ ففيه نوعُ تأويلٍ حينَ يقالُ عَقِبَ إجراءِ النصِّ على ظاهرِه: «بلا كَيفٍ ولا مَثيلٍ ولا شبيهٍ ولا نَظِيرٍ»، وإلّا فإنْ كانَ النصُّ المُتشابِهُ على ظاهرِهِ الحقيقيّ فلِمَ يُقيِّدُونَهُ بما يَدفَعُ توهُّمِ التّشبيهِ؟! وهذا تصريحٌ منَ الذهبيّ وابنِ كثيرٍ أنَّ الأشعريَّ كانَ على التأويلِ وماتَ عليه ولم يطعنا فيه لأجل ذلك في نقلهما المارِّ آنفًا، وهما مِنْ زعماءِ المشبهةِ المجسمةِ، فماذا ستقولُ فيهما مشبهةُ العصرِ الوهابيةُ.

٥) يَطعَنُ الوهّابيّةُ في عقيدةِ الحافظِ ابنِ عساكرَ ولا يرَونَ له وزنًا، وهو قد أثبتَ عن أبي الحسنِ رضيَ اللهُ عنه كتابَ «الإبانة» بما يوافقُ عقيدةَ الأشاعرةِ التي عليها اليومَ مئاتُ الملايين، فيقولُ رحمه اللهُ: "ومَنْ وَقَفَ على كتابِهِ المسَمَّى بالإِبانةِ عَرَفَ مَوضِعَهُ مِنَ العِلمِ والدِّيانَةِ" اهـ.

فلو كانت النُّسخةُ التي يتبنّاها المجسِّمةُ عينَ ما يمدَحُهُ ابنُ عساكرَ لأدّى ذلكَ إلى القولِ بأنّ ابنَ عساكرَ كانَ على التّجسيمِ، والملزومُ باطلٌ فبطَلَ اللازمُ.

٦) إطلاقُ المُترجِمِينَ للأشعريِّ مِنَ المجسِّمةِ الطَّعنَ فيه والثَّلبَ ونِسبتُهم إيّاه إلى الزَّندقةِ، حتّى إنَّ كُتُبَ الطبقاتِ ذكَرَتْ تعرُّضَ مجسِّمةِ الحنابلةِ للأشعريّ طعنًا وسبًّا في حياتِه والافتراءَ عليه، فلو كانَ رجَعَ إلى ما يَشتهُونَه لعظَّموهُ وبالغوا في إطرائِهِ والثناءِ عليهِ، بل الواقعُ أنهم في كتبِهم ومُحاضراتِهم إلى هذه الساعة يُكَفِّرُونَهُ ويُفَسِّقُونَهُ ويُبَدِّعُونَهُ، ويقولونَ عنه: إنَّهُ كانَ مُعَطِّلًا ونافِيًا للصفاتِ، وكَذَبُوا، وهذا يُؤَكِّدُ تَذَبْذُبَهُم وفَضِيحَتَهُم في دعواهم أنَّهُ رجعَ إلى تجسيمِهم.

٧) لَم يَنقُلْ أحَدٌ مِن تلامذةِ الأشعريِّ أو أتباعِهِ عنه أنَّهُ رجَعَ إلى نفيِ التأويلِ في النُّصوصِ المتشابهاتِ وإجرائِها على ظاهرِها، فإذا نظَرْنا في كُتبِ خاصّةِ تلامذتِهِ فهذه عقيدةُ الإمامِ ابنِ خفيفٍ رحمه اللهُ الذي هو عَلَمٌ مِنْ أعلامِ الأشاعرةِ وهيَ هذه الرسالةُ التي بينَ أيدينا لا يرتضيها المجسِّمةُ ويَعُدُّونَها مِنَ التَّعطِيلِ، وكذلكَ كتبُ أبي إسحاقَ

الشيرازيِّ تلميذِ تلامذةِ الأشعريِّ، ومِثلُه أبو الطيّبِ الباقلّانيُّ الذي صرَّحَ بتكفيرِ المشبهةِ المجسمةِ كتبُهُ شاهدةٌ على ما عليه اليومَ مئاتُ الملايين مِنَ الأشاعرةِ الّذين لَم يَحِيدُوا عمّا نشرَه تلامذةُ الأشعريِّ لا سيّما أبو الحسنِ الباهليُّ وابنُ خفيفٍ.

٨) العقيدةُ الإسلاميةُ التي هيَ التنزيهُ والتأويل موجودةٌ قبلَ الأشعريِّ وفي زمانِهِ وبعده، وهذا ما كانَ عليه الصحابةُ ومَنْ بعدَهُم مِنْ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ إلى اليوم.

وعلى تسليمِ أنَّهُ رجعَ على زعمِكُمُ المكذوبِ وزعمِكُمُ المُفترى فهل نتركُ الإسلامَ مِنْ أجلِهِ؟ ولأنه إذا رجعَ يعني أنَّهُ تركَ التوحيدَ وتعظيمَ اللهِ وَوَصَفَ اللهَ بالعجزِ والنقصِ وصفاتِ المخلوقينَ. فإذا كان تَرَكَ الإسلامَ بعضُ مَنْ كانُوا صحابةً، والصحابةُ لم يتركوا الإسلامَ مِنْ أجلِ مَنْ تركَ، فهل نتركُ الإسلامَ مِنْ أجلِ افترائكم على الأشعريِّ؟ وحاشاهُ أنْ يكونَ تركَ ورجعَ إلى التشبيهِ والتجسيمِ، فنحنُ نتبعُ الإسلامَ ونعبدُ اللهَ ولا نتركُ ذلكَ مِنْ أجلِ أحدٍ مِنَ النَّاسِ.

رِسالَة المُعْتَقَد

«كتابُ المُعْتَقَدِ الصَّغِيرُ»

للإمامِ العارفِ المحدِّثِ المُتكلِّم

أبي عبد الله محمّدِ بنِ خَفِيفٍ الشِّيرازيّ (٢٧٦-٣٧١هـ)

تِلميذِ الإمامِ أَبِي الحسَنِ الأَشعرِيّ ووارِثِ عِلمِه رضي الله عنهُما

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال الشيخُ الكبيرُ أبو عبدِ اللهِ **محمّدُ** بنُ خَفِيفٍ قدَّسَ اللهُ سِرَّهُ:
هذا مُعتقَدِي ومُعتقَدُ الأئمَّةِ السَّادةِ والعلَماءِ الصِّيْدِ[١] القادةِ الّذين قَبلِي وفي زَمانِي مِن أهلِ السُّنّة والجماعةِ[٢].

الحمدُ لله الّذي هَدانا السُّبلَ[٣]، وأنزلَ لنا الكُتبَ[٤]، ومَنَّ علَينا

---

(١) جمعُ أصْيَدَ وهو الذي يَنظُر أمامَه قلَّما يَلتفِت، وأراد به العلماءَ العاملين الماضِين على سَنَنِ الحقّ وطريقِه غيرَ حائدِين عنه.

(٢) **أهل السُّنّة**: هم الذين وافَقُوا سُنّة النَّبِيّ ﷺ أي شَرِيعتَه أي القرءانَ والحديثَ، والشريعةُ هي العقيدةُ والأحكامُ. **والجماعة**: هم الذين وافَقُوا جماعةَ المسلمِين. فالجماعة في هذا الموطِن جمهورُ المسلمِين وهم الّذين ثبَتُوا على ما كان عليه الصحابةُ مِن حيث المعتقَدُ ولَم يَخرُجوا عنه.

(٣) أي وفَّقَنا إلى الحقِّ.

(٤) أي الكُتب السَّماويّة على الأنبياءِ الّذين جاؤوا بالإسلامِ، الدّعوة إلى عبادةِ اللهِ وحدَه وأن لا يُشرَك به شيءٌ، وكُلُّ الكتُب السماويّة اشتملَتْ على ذلك وعلى غيره مِن المواعِظ والعِبَر والأخبار، واشتمَل بعضُها على الأحكامِ أيضًا كالتَّوراةِ والإنجيلِ والقرءانِ الّذي هو مُهيمِنٌ على سائِرها أي شاهِدٌ بصِحّتِها وإثباتِها، قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ ومعنَى =

بالرُّسل[١]، وبَيَّن لنا الآثارَ والسُّنَن[٢]، وفصَّلَ لنا الآياتِ والسُّوَر، فحذَّر وأنْذَرَ، ونهَى وأمَرَ، وحرَّمَ وحرَّضَ[٣] وزجَرَ[٤]، وجعلَها عِظةً[٥] لِمَنِ اتّعَظَ، وعِبرةً لِمَنِ اعتبَرَ.

فللهِ الحَمدُ أوّلًا وءاخِرًا[٦]، وظاهِرًا وباطِنًا[٧]، والصّلاةُ على خَيرِ خَلْقِه محمّدٍ المصطفَى، وءالِه الطيّبينَ[٨] الأخيارِ[٩] الأبرارِ[١٠]،

= كونِ القرءانِ ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ أنّه مُصدِّقٌ لجميعِ ما تقدَّمَهُ مِن الكتُب السّماويَّة التي أنزلَها اللهُ على أنبيائِه عليهم السّلامُ.

(١) أي أَنعمَ علينا وتفضَّل ببِعثةِ الرُّسلِ الهادِينَ.

(٢) الّتي نقلَها صحابةُ النّبِيّ ﷺ عنه إلينا بسِلسلةٍ متّصلةٍ.

(٣) أي حَثَّ.

(٤) أي نَهَى.

(٥) أي جَعلَ في الآياتِ والسُّوَرِ موعِظةً.

(٦) أي أوّلَ الأمرِ وءاخِرَه.

(٧) أي حمدًا في الظاهِر بالثَّناءِ باللِّسان موافِقًا لِمَا في الباطِن القَلبِ.

(٨) أي الأتقياءِ.

(٩) جمع خَيِّرٍ وخَيْرٍ.

(١٠) أي الطائِعين.

وصَحْبِه الصّادقِين الأخبارِ[1].

أمّا بعدُ، فإنّ العاقِلَ مَن صَحَّحَ اعتِقادَه عِدّةً لِلقاءِ رَبِّه[2]، وأخلَصَ نِيّتَه تَزْكِيةً لأعمالِه[3]، وأحسَنَ عِبادةَ رَبِّه ذُخرًا لِمَعادِه[4]، وعَلِمَ أنّه لَم يُخْلَقْ عَبَثًا[5]، ولَم يُترَكْ سُدًى[6].

فيَجتَهِدُ في تَوثِيقِ عُرَى دِينِه[7]، وتَصفِيةِ عمَلِه[8]، وتَصحِيحِ عِبادتِه[9]، فبِه يَتِمُّ[10] ويَصْفُو، ويَزِيدُ ويَنْمُو، واللهُ الموفِّق لِسُبلِ

---

(١) فالصّحابة كلُّهم صادِقُون فيما يَروُون عن النّبيّ ﷺ.

(٢) أي استِعدادًا لِلقاءِ حِساب اللهِ وجَزائِه، وليس معنَى لقاءِ اللهِ أنّ العَبدَ يُقابِلُ اللهَ وبَينَه وبَينَه مَسافةٌ أو مُقابَلةٌ أو مُدابَرةٌ، لأنّ الله عزَّ وجلَّ لا يَتحيَّزُ في جهةٍ ولا مَكانٍ.

(٣) أي نَماءً لَهَا رَغبةً في نَيلِ الثّمرةِ عليها وهو الثَّوابُ من اللهِ تعالى.

(٤) أي لآخِرَتِه، والمَعادُ المَبعَثُ في الآخِرة.

(٥) أي لَم يوُجَد في الدُّنيا لِغَيرِ حِكمةٍ وفائِدةٍ.

(٦) أي لَم يُترَكْ مُهمَلًا لا يُؤمَرُ ولا يُنهَى ولا يُبعَثُ ولا يُجازَى.

(٧) أي تكمِيلِ إيمانِه بالعمَلِ.

(٨) مِن الآفاتِ كالرِّياءِ والعُجْب.

(٩) بالإتيانِ بها على ما يُوافِقُ الشّرعَ.

(١٠) أي إيمانُ المرءِ.

الرَّشاد، ولِمَا يُحِبّ ويَرضَى.

فأوّلُ ما يَحتاجُ إليه العَبدُ اعتِقادُه التَّوحيدَ[1] لِيَتِمَّ به سائرُ الأعمالِ[2].

فيَعتقِدُ أنّ اللهَ تعالى واحدٌ لا مِن حيثُ العَدَدُ ولا كالآحادِ[3].

وأنّه شىءٌ لا كالأشياءِ[4].

---

(١) فإنّ أوجَبَ الواجباتِ الإيمانُ باللهِ وبرَسُولِه.

(٢) ومَن لَم يصِحَّ إيمانُه بكونِه يعتقِدُ ما يُضادُّه لَم يُقبَلْ منه ما يأتي به مِن صُورةِ الطّاعات، فلا يصِحُّ الفرعُ إذا فسَد الأصلُ.

(٣) الآحادُ جمع أحَدٍ بمعنَى واحِد، فاللهُ تعالى واحدٌ بمعنَى أنّه لا شريك له، وليس معناه كالواحِد مِن طريقِ العدَدِ، لأنّ الواحِدَ مِن طريقِ العدَدِ يَقبَلُ الزّيادةَ والنُّقصان، وذلك على اللهِ مُحالٌ.

(٤) أي موجودٌ لا كالموجوداتِ، فليس معنَى الشىء هنا المخلوقَ بل معناه الموجودُ، ويَشهدُ لذلك قولُ الله تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ [سُورة الأنعام: ١٩]. رُوي أنّ أهلَ مكّةَ أتَوا رسولَ اللهِ ﷺ فقالوا: يا محمّدُ أرِنا مَن يَشهَدُ أنّك رسولُ اللهِ؟ فإنّا لا نرَى أحدًا يُصدِّقُك، ولقد سأَلْنا عنك اليهودَ والنّصارَى فزعَمُوا أنّه ليس لك عِندَهم ذِكرٌ، فأنزل اللهُ عزَّ وجلَّ ﴿قُلْ﴾ أي يا محمّدُ لهؤلاءِ المشركِين الّذين يُكذِّبُونك ويَجحَدُون نُبوَّتكَ مِن قومِك ﴿أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ﴾ أي أعظَمُ شَهادةً ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ يَشهَدُ لي بالحَقّ ويشهَدُ علَيكم بالباطِل.

وأنّه لا شِبْهَ له مِن خَلْقِه[1].

ولا ضِدَّ له في مُلْكِه[2].

---

(١) أي لا يُشبهُه شيءٌ في ذاتِه أو صِفاتِه أو أفعالِه بأيِّ وَجهٍ مِن الوُجوهِ.

(٢) لا مُنازِعَ له في سُلطانِه، وهو المُتصَرِّف في العالَم على ما يشاء، وسُلطانُه تعالى صفةٌ له أزليّة أبديّة لم تَحدُث بعدَ وُجودِ المملوكاتِ، كما أنّه عزَّ وجلَّ مُستحِقٌّ التسمِيةَ بالخالِق قبل وُجودِ المخلوقاتِ، وكذلك لا يزولُ عنه اتّصافُه بأنّه ذُو السُّلطانِ القدِيم بعدَ فَناءِ الأحياء، وهو التأويل الّذي ذهَب إليه البُخاريّ وغيرُه مِن السّلَفِ الصالِح في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ معناه إلا مُلكَه إلّا سُلطانَه.

قال شيخنا الإمام الهرريّ رحِمَه اللهُ رحمةً واسعةً: "حين كنتُ في المدينةِ جاء أحدُ مشايخِ الجامعةِ إلى المكانِ الذي كنتُ فيه فسأل سؤالًا، قلت له: البخاريُّ يقولُ في تفسير هذه الآيةِ: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ إلّا مُلكَه أي سُلْطانَه، ما أعجَبَه كأنّه اختَنَقَ، لأنّه عِندَهم اللهُ جِسمٌ على زعمِهم، ذهَب فأخبَرَ جَماعتَه لكن ما ناظَرُوني، لو كان عِندَهم عِلمٌ لَناظَرُوني" اهـ.

فالمجسِّمة إخوانُ بَيانِ بن سمعانَ المجسِّم المتقدِّم زعيم البَيانيّة الّذي زعَم أنّ الإلهَ على صُورةِ الإنسانِ في أعضائِه وأنّه يَفنَى كُلُّه إلّا وَجهَه، وهُم أعداء الإمام أحمدَ بنِ حنبل الّذي ينتسِبُون إليه كذِبًا، فإنّه قال رضي الله عنه في رسالةٍ له في المعتقَد: "ووجهُ اللهِ (أي سُلْطانُه) باقٍ =

ولا نِدَّ له في صُنْعِه[1].

ولا هو جِسمٌ ولا عرَضٌ ولا جَوهرٌ[2].

= لا يَبلَى، وصِفةٌ له لا تَفنَى، ومَن ادَّعَى أنّ وَجهَه نَفْسُه فقَد أَلْحَدَ، ومَن غيَّر معناهُ (أي إلى ما لا يَلِيقُ باللهِ) فقَد كَفَرَ، وليسَ معنَى وَجهِه جِسمٌ عِندَه ولا صورةٌ ولا تَخطِيطٌ" اهـ.

وقال الحافظ ابن الجوزيّ الحنبليّ رحمه الله في «كشف المُشكِل»: وكان ابن عَقِيلٍ يقُول: الصُّورة على الحَقِيقة تقَعُ على التَّخاطِيط والأشكالِ، وذلك مِن صِفاتِ الأَجسامِ، والّذي صَرَفَنا عن كَونِه جِسمًا مِن الأدِلّة النُّطقِيّة قولُه: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾، ومِن أدِلّة العُقول أنّه لو كان جِسمًا لكانت صُورَتُه عرَضًا، ولو كان جِسمًا حامِلًا للأعراضِ لجازَ عليه ما يَجوزُ على الأجسامِ، واحتاجَ إلى ما احتاجَتْ إليه" اهـ.

(١) أي لا شَبِيهَ ولا نَظِيرَ ولا مَثِيلَ له في صُنعِه المصنوعاتِ، أو معناه لا مُخالِفَ له فيما أرادَ صُنعَه، فما شاء الله كانَ ولا أحَدَ يَمنَعُ نَفاذَ مُرادِه.

(٢) الفَرقُ بَين الجِسمِ والجَوهرِ أنّ الجوهرَ بَسِيطٌ فَرْدٌ وأنّ الجِسمَ مُركَّبٌ مِن جواهِرَ، وأمّا العَرَضُ فهو صِفةُ الجَوهرِ والجِسم، كالتحيُّز في جهةٍ والحرَكةِ والسُّكونِ والألوانِ وغيرِها.

وليسَ بِمحَلٍّ للحَوادِث[1]، ولا الحوادِثُ محَلٌّ له[2].

ولا حالٌّ في الأشياءِ، ولا الأشياءُ حالّةٌ فيه[3].

ولا يَتَجلَّى في شيءٍ[4]، ولا استَتَرَ بالحوادِث[5].

---

(١) أي ليس شيئًا تحُلُّ فيه الحوادِثُ، فهو عزَّ وجلَّ أزلِيٌّ لا يَتغيَّر، والحادثاتُ لها مبدأٌ بعد أنْ لَم تَكُنْ، فلو كان محلًّا للحوادِث للَزِمَ مِن ذلك مُحالاتٌ كثِيرةٌ مِنها كونُه مُتغيِّرًا، تَنزَّه اللهُ وتعالَى عن ذلك.

(٢) أي ولا هو في شيءٍ مِن المخلوقاتِ، فإنّ اللهَ تعالى لا يَتغيَّر ولا يحتاجُ إلى شيءٍ مِن خَلقِه.

(٣) يستحيلُ عليه الحُلولُ بأيّ وجهٍ كان، فلا يَجوزُ عليه حُلولُ الامتِزاجِ والسَّريانِ كامتِزاجِ اللّبَن في الماءِ، ولا حُلولُ المُجاوَرةِ كحُلولِ المظرُوفِ في الظَّرفِ.

(٤) أي ليس يَحُلُّ في شيءٍ فيَظهَر في صُورَتِه كظُهورِ الملَكِ بصُورةِ طائرٍ، لأنّه سبحانه ليس ذا صُورةٍ ولا هَيئةٍ.

(٥) لا يَستُرُه جِسمٌ ولا سِترٍ، فهو خالِقُ ذلِكَ كلِّه، وقد كان سُبحانَه أزلًا بلا كَيفٍ ولا مَكانٍ ولا شيءَ معَه.

وأنّه العالِمُ[1] بما كانَ، وبما يَكُونُ[2]، وبما لا يَكُونُ، وبما لو كانَ كيفَ يَكُونُ[3].

ويَعتقِدُ أنّه كانَ ولا شيءَ معَه[4].

وأنّه عالِمٌ ولا مَعلومَ[5].

وقادرٌ ولا مَقدُورَ[6].

---

(١) أي جُملةً وتفصيلًا، خلافًا لما يقولُه بعضُ الفلاسفةِ الكفّار كابن سِينا والفارابيّ.

(٢) أي الآنَ وما سيَكونُ فيما بَعدُ.

(٣) أي وهو عزَّ وجلَّ يَعلمُ ما لا يَكونُ أنْ لو كان يَكُونُ كيفَ يَكونُ، كما قال تعالى في شأنِ الكُفّارِ: ﴿وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ﴾ [سورة الأنعام: ٢٨] أي لَو رُدُّوا إلى الدُّنيا لَعادُوا لِمَا نُهوا عنه مِن الكُفرِ، لكِنّهُم لا يُرَدُّون، واللهُ عزَّ وجلَّ يَعلَمُ أنّهُم لا يُرَدُّونَ.

(٤) أي كان أزلًا ولا شيءَ معَه، لا ماءٌ ولا عرشٌ ولا أرضٌ ولا سماءٌ ولا هَواءٌ ولا خَلقٌ.

(٥) أي اللهُ متّصِفٌ بالعِلمِ الأزلِيّ ولَم يكُن وُجِدَ بعدُ شيءٌ مِن المعلوماتِ الحادثةِ.

(٦) أي متّصِفٌ بالقُدرةِ الأزلِيّة ولَم يكُن وُجِدَ بعدُ شيءٌ مِن المقدُوراتِ.

ورَاءٍ ولا مَرئِيّ[١].

ورازِقٌ ولا مَرزُوق، وخَلَّاقٌ ولا مَخلُوقَ[٢].

---

(١) أي اللهُ متّصِفٌ بصفةِ البصَرِ الأزلِيّة ولَم يكُن وُجِدَ بعدُ شيءٌ مِن المُبصَرات الحادثةِ.

(٢) أي اللهُ متّصِفٌ بالتَّرزِيقِ والتَّخلِيق اللذينِ هُما صفةُ فِعلٍ أزليّةٌ له، ولَم يكُن وُجِدَ بعدُ شيءٌ مِن المرزُوقاتِ المخلُوقات، فلَم يَزددِ اللهُ شيئًا مِن صِفَتِه لَم يَكُن قَبل حُدوثِ المخلوُقاتِ والمَرزوقاتِ، لأنّ صِفاتِه كاملةٌ والتغيُّرَ عليه مُحالٌ.

ثمّ القولُ بأنّ صِفاتِ الأفعال أزليّةٌ هو مذهبُ كثيرٍ مِن مُتقدِّمِي الأشاعرة، وفي اعتمادِ ابنِ خفيفٍ هذا القولَ في العقيدةِ الّتي مشَى فيها على مُقرَّرات شيخِه الإمامِ الأشعريّ دليلٌ على أنّ القولَ في صِفاتِ الفِعل على ما سبَقَ هو قولُ الإمامِ الأشعريّ رضي الله عنه، وعلى هذا المذهبِ في هذه القضيّةِ أكثرُ الماتريديّة.

وذهَب بعض المتقدّمين من الأشاعرةِ وأكثر المتأخِّرين منهُم إلى أنّ التَّرزِيقَ والتّخلِيقَ صِفةُ فِعلٍ بمعنَى أنّها أثرٌ حادِثٌ مِن ءاثارِ قُدرةِ الله الأزليّة. فصِفاتُ الأفعالِ عِندَهُم كُلُّها أثَرٌ يَحصُل بتأثيرِ القُدرةِ الأزليّة، فليستْ صِفات عندَهُم أزليّة، لكن لمّا كانتْ حادثةً ءاثارًا للقُدرةِ الأزليّة سمَّوها صفاتِ الفِعل، ووافقَهُم على ذلك بعضُ الماتريديّة. =

والعِلمُ غيرُ الرُّؤيةِ[1].

وأنّه يرَى الأشياءَ موجُودةً[2] ويَعلَمُها مَعدُومةً[3].

= وبيانُ ذلك في قولِنا: اللهُ خَلَقَ العَالَم، فمعناه عِندَهم أنّه أَظهَرَ العالَم بقُدْرَتِه الأزليّة، فالإظهارُ حادِثٌ ليس أمرًا قائِمًا بذاتِ الله تعالى أي ثابتًا له كسائِر صفاتِه الأزليّة، وأمّا القُدرة فأزليّة يُوجِدُ بها اللهُ هذا الأثرَ، ولا يجوزُ عقلًا ولا شرعًا ثُبوتُ صِفةٍ حادثةٍ للهِ عزَّ وجلَّ.

(١) تكرَّر اسمُ اللهِ البَصِيرُ في القرءانِ أكثرَ مِن أربعينَ مرّةً، ونفَى البصَرَ عنه بعضُ الكافِرين فقالوا: بصِيرٌ بمعنَى عالِمٍ بالمُبصَراتِ، فرَدَّ ابنُ خفيفٍ عليهِم وصرَّح بأنّ اللهَ يعلَمُ بالمعلوماتِ كُلَّها بعِلمٍ أزليّ هو صفةٌ له، ومُبصِرٌ لكلّ الأشياءِ بصِفةِ البصَرِ الأزليّة، فليسَ العِلمُ البصَرَ، بل صِفتانِ أزلِيَّتانِ له عزَّ وجلَّ. وبصَرُه تعالى ليس كبَصَر المخلوقاتِ، فهو يرَى الأشياءَ كُلَّها لا يَحجُبُه عن رُؤيتِه له شىءٌ، ولا تُقدَّرُ رُؤيتُه لها بالبُعدِ المُسافِيّ ولا القُرْب، فبصَرُه ليسَ بباصِرةٍ ولا اتّصالِ شعاعٍ بالمَرئِيّ ولا حُدوثِ ما لَم يَكُن له، فذلك مِن أوصافِ المُحدَثاتِ.

(٢) فيه تصريحٌ بمذهبِ الإمامِ الأشعريّ بأنّ رُؤيةَ اللهِ الّتي هي صِفَتُه الأزليّةُ متعلِّقة بالأشياءِ كُلِّها، وقال بعضُهم: متعلِّقةٌ بالمُبصَرات.

(٣) عِلمُه تعالَى متعلِّقٌ بكُلِّ المعلوماتِ، ما كان وما يكُون وما سيَكُون وما لا يَكُون أنْ لو كان كيفَ يَكون، فهو تعالَى عالِمٌ بما لَم يُوجَد، والمعدومُ ليسَ بشىءٍ، ولا يقال بصَرُه تعالَى متعلِّقٌ بالمعدُوماتِ بل يقال: يرَى الأشياءَ أو يرَى المرئيّاتِ، والمرئِيّ موجودٌ لا معدومٌ.

فالمعدومُ ليسَ بمَرئِيّ ولا هو شيءٌ[1].

والصِّفةُ لا هي المَوصُوفُ ولا غيرُ المَوصُوفِ[2]، بل هي مَعنًى في

---

(١) قال شيخنا الهرريّ رحمه الله: "مِن حيثُ التّعبيرُ لا يُقال: "إنّ اللّهَ لا يرَى المعدُومَ" بل يقالُ: الرُّؤيةُ تَتعلَّق بالموجُودِ لا تَتعلَّق بالمعدُوم، يقالُ: إنّ اللّهَ يرَى المَرئيّاتِ برُؤيتِه الأزلِيّة، رُؤيَتُه ليسَتْ مُقيَّدةً بزمَنٍ. واللّهُ تعالى ليسَ يرَى الشيءَ برُؤيةٍ تَحدُث له عِندَ وُجودِ الشيءِ. نحنُ نرَى الأشياءَ عِندَما تحدُث برُؤيةٍ تَحدُث فِينا، أمّا هو عزَّ وجلَّ فيرَى الحوادِثَ برُؤيةٍ أزليّةٍ ليسَتْ تَحدُث له عِندَما تُوجَدُ الحادِثاتُ.

(٢) لأنّه لو قِيل إنّ الصفةَ هي الموصوفُ لأدّى ذلك إلى أنْ تكون القُدرة هي الذّات وأن تكون القِدَم هي الذّات، وهكذا يقالُ في سائِر الصّفاتِ الأزليّة، وهو مُحالٌ، فإنّنا نعبدُ الله ذاتًا أزليًّا متّصِفًا بصفاتٍ أزليّةٍ، ليست هي عينَ الذّاتِ. ولهذا يقولُ أهلُ الحَقّ: «صِفاتُ اللّهِ ليسَتْ عَينَ الذّاتِ ولا غَيرَ الذّاتِ»، ولا يُعبّرُ المحقّقُونَ مِن المتكلّمِين في كلامِهم علَى صِفاتِ اللّهِ الأزلِيّة بأنّها «مُتّفِقة» أو «مُختلِفة»، فهذا إطلاقٌ ممنوع، لأنّ الاختلافَ والاتّفاقَ مِن صفاتِ الحوادثِ، ولذلك كان الأشعريُّ رضي الله عنه يأبى أن يقال عن صِفاتِ اللّهِ «مُتّفِقة» أو «مُختلِفة»، كما أنّه لا يقال: صِفةُ اللّهِ غيرُ ذاتِه لأنّه يُوهِمُ أنّه يصِحُّ وُجودُها بدُونِ ذاتِه. =

المَوصُوفِ قائمٌ بالموصُوفِ[١].

وهو عالِمٌ بعِلمٍ وقادِرٌ بقُدرةٍ[٢].

= ولذا قال شيخُنا الهرريّ رحمه الله: "مِن حيثُ المفهومُ الصِّفةُ غيرُ الذّاتِ، أمّا مِن حيثُ الغَيرِيّةُ المُطلَقةُ فهي ليسَتْ غَيرًا بحيثُ يصِحُّ وُجودُها دُونَ الذّاتِ، ولا يصِحُّ وصفُ كُلِّ صِفةٍ مِن صِفاتِه عزَّ وجلَّ بالألُوهِيّة، فهو الإلهُ المتّصِف بالإلهيّةِ وبغيرِها مِن الصِّفاتِ" اهـ.

(١) أي صِفةٌ ونَعتٌ ثابِتٌ للذّاتِ المتّصِف بِها، ويستحيلُ أنْ لا يكونَ كذلكَ. فـ «قائمٌ» هنا بمعنَى ثابِتٌ له لا يصحُّ عدَمُه.

(٢) فيه رَدٌّ على نُفاة صفاتِ اللهِ الأزليّةِ ككُفّارِ المعتزِلةِ الّذين قالوا في الله إنّه عالِمٌ لا بعِلمٍ وقادِرٌ لا بقُدْرةٍ وحَيٌّ لا بحَياةٍ وسَمِيعٌ لا بِسَمْعٍ، وكذلك في سائر ما يُسمَّى اللهُ بِه مِن الأسماءِ، وهذا كُفرٌ وزندَقةٌ فيه نَفيٌ لصِفاتِ الله عزَّ وجلَّ، ولا يَنفَعُهم تأوُّلُهم الفاسِد الّذي ذهبوا إليه وهو أنّهم قالوا: "لو كان للهِ صِفاتٌ لكانت أزليّة أي قدِيمةً، ولو كانت قدِيمةً لتَعدَّدَ القُدَماء وبَطَل التَّوحِيدُ"، وكلامُهم ساقِطٌ.

ثُمّ إنّه لا نزاعَ بينَ أهلِ السُّنّة والجماعةِ على أنّ الله متّصِفٌ بصِفاتٍ لا بصِفةٍ واحدةٍ، والمستحيلُ تعدُّد ذَواتٍ قَدِيمةٍ لا وُجودُ ذاتٍ متّصِف بصِفاتٍ قَدِيمةٍ، فإذا قيل: "عِلمُ اللهِ" نَفهَمُ معنًى ثابِتًا لذاتِ اللهِ، وكذلك إذا قُلنا "قُدرةُ اللهِ" نفهَمُ معنًى ثابتا لذاتِه عزَّ وجلَّ.

وقد شَذَّ بعضُ أدعياءِ التّحقيقِ في هذا العِلمِ فدَفعُوا التّكفير زُورًا عن كُفّارِ المعتزلةِ النّافِينَ صفاتِ الله زعمًا أنّ أولئكَ المعتزلةَ متأوِّلُون =

والأسماءُ والصِّفاتُ مأخُوذةٌ مِن السَّمْعِ[1]، إمّا ما وَصَفَ اللهُ به نَفْسَه، أو وصَفَه به رَسولُه ﷺ، أو أجمَعَ المُسلِمونَ على صِفَتِه.

= لا يُرِيدُون نَفْيَ كونِ الله عالِمًا وقادِرًا ومُريدًا، والجواب عن ذلك كما قال شيخُنا المحقِّق الفهّامة الهرريّ رحمه الله: "المعتزلةُ يقُولون: اللهُ قادِرٌ لا بقُدرةٍ عالِمٌ لا بعِلمٍ، بعضُ النّاس يقولون: هذا لا يَلزَمُ مِنهُ نَفيُ كَونِه قادرًا وعالِمًا، وبعضُ النّاسِ يقولُون يَلزمُ، والصّحِيحُ والحَقُّ أنّه يَلزَمُ، معناه يكفَّرُ هؤلاءِ المعتزِلةُ ولا يَدفَع عنهُم قولُهم "لا بعِلمٍ" كَونَهم كافرِين، لأنّ هذا يُقال له "لازِمٌ بَيّنٌ"، اللّازِمُ البَيّنُ هو مَذهَبٌ لِقائِله لا يُدفَعُ عنه، أمّا إذا كان غيرَ بَيّنٍ فلا يَكُونُ مَذهبًا لِقائِلِه. "لازِمُ المذهَبِ مذهبٌ" معناه إذا قال شَخصٌ قولًا يَلزَمُ مِنه شىءٌ فهذا الّذي يَلزمُ مِنهُ أي يَتولَّدُ منه هو قولُه المأخوذُ به، وقال بعضُهم: لازِمُ المذهَبِ ليسَ بمَذهبٍ أي إنّما يُنسَبُ إليه القَولُ فقَط لا اللازِمُ مِنهُ، وهذا إنْ لَم يَكُن اللّازِمُ بَيّنًا، أمّا إنْ كان بَيّنًا فلازِمُ المذهَبِ مَذهَبٌ، ولذلكَ نحن نقولُ: "لَزِم مِن قَولِ المعتزِلةِ عالِمٌ لِنَفْسِه لا بعِلمٍ نَفْيُ العالِمِيّة عنه عزَّ وجلَّ" وقولُهم كُفرٌ، هذا هو الصّوابُ" اهـ.

(١) أي يُتوقَّفُ على ما وَرَد في الشَّرعِ مِن أسماءٍ أُطلِقَت على الله عزَّ وجلَّ، فالإلحادُ في أسماءِ الله تعالى هو تَسمِيَتُه بما لَم يُسَمِّ بِهِ نَفْسَه، أي تسمِيَتُه بما لَم يَرِدْ فيه نصٌّ مِن قُرءانٍ أو سُنّةٍ أو إجماعٍ، ومِن الإلحادِ في أسمائِه تعالَى ما يُوصِلُ فاعِلَه إلى الكُفرِ كمَن سمَّى اللهَ جِسمًا =

لا تُؤخَذُ أسماؤُه تَلقِيبًا[1] ولا قِياسًا[2].

والاسمُ والصِّفةُ ليسَا بمَخلُوقَين[3].

= أو جَوهرًا أو عَقلًا أو عِلَّةً أو سبَبًا أو رُوحًا أو مُستَحْيِيًا أو مُضِلًّا، وتسميةُ اللّهِ بالعِلّة أشَدُّ قُبحًا مِن تَسمِيَتِه بالسَّبَبِ لأنّ العِلةَ في اللُّغة المرَضُ ونَحوُه، وأمّا ما لا يَكفُر الفاعلُ بتَسمِيَتِه لكنّه لا يَجوزُ فهو كقولِهِم عن الله "يا كاملُ، يا قاضِي" فإنّه لا يُكفَّر مُطلِقُه على اللهِ لمجرَّد ذلكَ، لكنّ إطلاقَه عليهِ عزَّ وجلَّ مِن بابِ الاسمِ حَرامٌ لأنّه لَم يَرِد بِه نصٌّ شرعيٌّ أو إجماعٌ.

(١) أي لا يَجوزُ أن يُشتَقَّ له أسماءٌ مِن صِفاتِه مثلًا، فلا يقال: لمّا كان متّصِفًا بالوُجودِ وبالمُخالَفةِ للحوادِث أطلَقْنا عليهِ مِن بابِ الاسمِ "الموجودَ" أو "المُخالِفَ"، لا يجوزُ ذلكَ، أمّا "القدِير" والعلِيم" والسّميعُ" فهي أسماءٌ ثبَت شرعًا إطلاقُها على اللهِ مِن بابِ التّسميةِ ومِنها يُفهَمُ اتّصافُه عزَّ وجلَّ بالقُدرة والعِلمِ والسَّمعِ الأزليّةِ، كما أنّه يُوصَف بمُفرِّجِ الكُروبِ ولا يجوزُ تسمِيتَهُ "مُفرِّجًا".

(٢) أي لا يجوزُ اشتِقاقُ اسمٍ له تعالى ولو أخذًا مِن معنَى اسمٍ ءاخرَ ثابتٍ له، هذا هو المعتمَدُ، كإطلاقِ الطّاهِر عليه تعالى وإنْ كان بمعنَى القُدُّوسِ، وأجازَ إطلاقَ ذلك ومثلِه بعضُ الأشاعرة بشُروطٍ ثَلاثةٍ.

(٣) ليس معنَى ذلك أنّ القُدرةَ والقَدِيرَ والعِلمَ والعَلِيمَ والبصَرَ والبَصِيرَ ألفاظٌ أزلِيّةٌ، بل كلماتٌ مركَّبةٌ مِن حُروفٍ حادثةٍ، إنّما =

وكلامُ اللهِ تعالَى[1] مِنهُ وإلَيهِ[2].

= معنَى قول العلَماءِ «أسماءُ اللهِ وصفاتُ ذاتِه أزليّةٌ» أنّ مَدلُولَها أزلِيٌّ، فالقدِيرُ اسمٌ يَدُلُّ على ذاتٍ أزلِيّ مُتّصفٍ بقُدرةٍ أزليّةٍ.

(١) كلامُ الله عزَّ وجلَّ يُطلَقُ على أمرَين: على صِفةِ اللهِ أي كلامِه الذّاتِيّ الأزَلِيّ الّذي ليس حرفًا ولا صوتًا ولا لغةً، ولا مبتدأً ولا مختتمًا ولا مُتتابِعًا ولا متقطِّعًا، لا يُشبهُ كلامَ الخَلقِ بأيّ وَجهٍ مِن الوُجوهِ. ويُطلَق كلامُ اللهِ أيضًا على القرءانِ الّذي هو اللفظُ المنزَّل المؤلَّفُ مِن حُروفٍ والمتلُوُّ باللُّغةِ العربيّةِ والّذي ليسَ مِن تألِيف أحَدٍ مِن الخَلقِ، فاللَّفظُ المنزَّلُ دليلٌ على كلامِ الله الذاتيّ. وتقريبُ ذلكَ كما قال الشّيخُ أبو المَحاسِن القاوقجِيُّ (ت ١٣٠٥ هـ) رحمه الله: "فلَو كُشِفَ عنّا الحِجابُ [المَعنوِيُّ] وسَمِعْنا الكلامَ الإلهِيَّ لفَهِمْنا مِنه الأمرَ كـ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، والنَّهيَ كـ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ ونحوَ ذلك" اهـ.

(٢) فإنْ حُمِلَ «**كلامُ اللهِ**» على الإطلاقِ الأوّل وهو صِفتُه الذاتيّةُ الأزليّةُ كان معنَى «**مِنهُ**» أنّ اللهَ أظهَره لِمَن شاءَ مِن خَلقِه أي أَسمَعَه لَهُم مِن غَيرِ أن يَكُون كلامُ اللهِ الذاتِيُّ حادِثًا، وإنّما الحدُوث لِسَماعِ مَن شاءَ اللهُ مِن خَلقِه، فسَماعُ أولئكَ حادِثٌ أمّا مَسمُوعُهم فليسَ حادِثًا، كما أنّه عزَّ وجلَّ يُرِي المؤمِنين وهُم في الجنّةِ ذاتَه الأزلِيَّ الأبدِيَّ الّذي لا يُشبِهُ الذّواتِ ومِن غيرِ مُقابلةٍ بينَه وبينَهُم، فالمَرئِيُّ أزلِيٌّ =

مَسمُوعٌ[(١)]، ومَكتُوبٌ ومَحفُوظٌ ومَتلُوٌّ ومَدرُوسٌ[(٢)].

= ورُؤيةُ الرّائِينَ حادثةٌ. وكان معنَى «**وإليه**» أنّ الأمرَ والنَّهيَ الّذي يَدُلُّ عليهما كلامُ الله عزَّ وجلَّ إليه أي إلى اللهِ عزَّ وجلَّ، هو يسألُ عِبادَه عمّا أمرَهُم به ونهاهُم عنه، وقال بعضُهم: معنَى «**وكلامُ اللهِ إليهِ يَعودُ**» أنّ بيانَ صِدقِ ما يدُلُّ عليه كلامُ اللهِ مِن خبَرٍ ووعدٍ ووعيدٍ أمرُه إلى اللهِ هو يُظهِرُ صِدقَ ذلكَ سُبحانَه.

فإنْ حُمِلَ «**كلامُ اللهِ**» على الإطلاقِ الثّاني كان معنَى «**مِنهُ**» أنّ اللهَ هو مُنزِلُ اللّفظِ المنزَّلِ على محمّدٍ ﷺ، واللَّفظُ المنزَّلُ يدُلُّ على كلامِ اللهِ الذاتيّ الّذي ليس حرفًا ولا صوتًا ولا يُشبِهُ كلامَ الخَلقِ. وكان معنَى «**وإليه**» أنّ القرءانَ يُرفَع في ءاخِرِ الزّمانِ مِن الصُّدورِ والمَصاحِف إلى السّماءِ محَلِّ كرامتِه عزَّ وجلَّ، فكلمةُ «**إليه**» مفِيدةٌ محلَّ كرامَتِه لا أنّ الله مُتحيِّزٌ في السّماءِ أو غيرِها مِن الأماكِن والجِهاتِ، حاشا لله.

(١) راجِعٌ إلى الإطلاقَين، فمَن كشَفَ اللهُ عنه الحِجابَ المعنوِيَّ كسيّدِنا محمّدٍ وموسَى عليهِما السّلامُ فسَمِعَ كلامَ اللهِ الذاتيَّ الأزليَّ الّذي ليس حرفًا ولا صوتًا فمَسموعُه ليسَ حادِثًا بل سَماعُه الحادِثُ.

(٢) الإخبارُ بأنّه مكتوبٌ أي بحُروفٍ ورُسومٍ ومحفوظٌ أي في صُدورٍ وصُحفٍ ومَتلُوٌّ أي مَقروءٌ بألسِنةٍ ومَدرُوسٌ أي مُذاكَرٌ، كلُّ ذلكَ يَدلُّ على أنّ المراد المُخبَرَ عنه كلام اللهِ بمعنَى اللَّفظِ المنزَّل لا بمعنَى الصِّفةِ الذّاتِيّة.

ويَعتقِدُ أنّه علَى عَرشِه استوَى[1].

وأنّه يَنزِلُ إلى سَماءِ الدُّنيا عِندَ الأَسحارِ بمعنَى الصِّفةِ[2] لا بمَعنَى الانتِقالِ.

---

(١) الأصلُ في ذلكَ قولُ اللهِ تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ أي استِواءً يَلِيقُ بِه مِن غيرِ استقرارٍ ولا تحيُّزٍ ولا تمكُّنٍ ولا مُقابَلةٍ ولا اتّصافٍ بشيءٍ مِن صِفاتِ الخَلقِ، وهذا التأويلُ إجماليٌّ، ومَن شاءَ أوّل تأويلًا تَفصِيليًّا فقال: استوَى على العرشِ بمعنَى قهَر العرشَ وحَفِظَه وأبقاهُ ومنَعَه مِن السُّقوطِ مع أنّ العرشَ عظِيمُ الحجمِ جِدًّا، فهو أكبرُ مخلوقٍ حجمًا، فلمّا كان مقهورًا للهِ عزَّ وجلَّ كان ما دُونَه كذلكَ.

(٢) أي ينزِلُ أمرُه عزَّ وجلَّ أو بنُزولِ ملائكةٍ يُنادُونَ بأمرِه، وقوله «**بمَعنَى الصِّفةِ**» أي نزولُه عزَّ وجلَّ ليس بذاتِه حاشاه بل إنزالُ الملَكِ فِعلٌ مِن أفعالِه، فالملَكُ وما يُدبِّرُه الملَكُ من الأمورِ كُلٌّ بخَلقِ اللهِ وفِعلِه وتصرِيفِه وتَدبِيرِه، فيُرَدُّ قولُه «**بمَعنَى الصِّفةِ**» أي صِفةِ فِعلٍ له سبحانه، وليس معنَى ذلك أنّ صِفةً مِن صِفاتِ اللهِ تعالَى تَنتقِلُ أو تَحُلُّ في الملَكِ أو غيرِه أو تَتطوَّرُ، حاشاه، فصِفاتُه عزَّ وجلَّ لا يُشارِكُه فيها غَيرُه، وهي صفاتٌ كامِلةٌ لا نَقصَ فيها.

قال الزُّرقانيّ في «شرحه على الموطأ»: "وقال ابن العرَبِيّ: النُّزول راجِعٌ إلى أفعالِه لا إلى ذاتِه، بل ذلك عبارةٌ عن مَلَكِه الّذي يَنزِلُ بأَمرِه ونَهيِه، فالنُّزولُ الحسِّيُّ صِفةُ الملَكِ المبعوث بذلك. =

= والحاصل أنّه تأوَّله بوجهَين: إمّا أنّ المعنَى يَنزِل أَمرُه أو الملَكُ، وإمّا أنّه استِعارةٌ بمعنَى التلَطُّف والإجابةِ لهُم ونحوِه.

وكذا حُكِي عن مالكٍ أنّه أوَّلَه بنُزولِ رَحمتِه وأَمرِه أو مَلائِكَتِه، كما يقالُ: فَعَل المَلِكُ كذا أي أتباعُه بأَمرِه.

وقال الباجِيُّ: هو إخبارٌ عن إجابةِ الدّاعِي وغُفرانِه للمُستَغفرِين وتَنبِيهٌ على فضلِ الوَقتِ كحَدِيث: «**إِذَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي شِبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيهِ ذِراعًا**» الحديثَ، لَم يُرِد قُربَ المَسافةِ لِعَدَمِ إمكانِه، وإنّما أرادَ أنَّ العمَل مِن العَبدِ ومِنهُ تعالَى الإجابة.

وحكى ابن فُوركَ أنّ بعضَ المشايخ ضَبَطه بضَمّ أوّلِه على حَذفِ المفعول أي يُنزِلُ مَلَكًا. قال الحافظ: ويُقَوّيه ما رواه النَّسائيُّ مِن طريق الأغَرّ عن أبي هُريرةَ وأبي سَعِيدٍ: «**إنَّ اللهَ يُمْهِلُ حَتَّى يَمْضِيَ شَطْرُ اللَّيلِ، ثُمَّ يَأْمُرُ مُنَادِيًا يَقُولُ هَلْ مِنْ دَاعٍ فَيُسْتَجابَ لَهُ؟**» الحديثَ، وحديثُ عثمانَ بنِ أبي العاص عند أحمد: «**يُنادِي مُنادٍ: هَلْ مِن داعٍ يُسْتَجابُ له؟**» الحديثَ. قال القُرطبيُّ: وبهذا يَرتفِعُ الإشكالُ.

ولك أن تَقُول: الإشكالُ مَدفوعٌ حتَّى على أنّه يَنزِلُ بَفتح أوّلِه الّذي هو الرواية الصّحِيحةُ، وكلٌّ مِن حَدِيثَي النَّسائِيّ وأحمدَ يُقوّي تأوِيلَه بأنّه مِن مَجازِ الحَذفِ أو الاستعارةِ. وقال البيضاويُّ: لمَّا ثَبَتَ بالقَواطِع أنّه سُبحانَه مُنزَّه عن الجِسميّة والتحَيُّز امتَنَعَ عليه النُّزولُ على معنَى الانتِقالِ مِن مَوضِعٍ إلى موضِعٍ أخفَضَ منه، فالمرادُ دُنُوُّ رَحمَتِه" اهـ. =

وأنّه خَلَقَ ءادمَ علَيه السّلامُ بِيَدِه[١] لا بِيَدِ قُدرَتِه بل بِيَدِ صِفَتِه[٢].

= قال القاضي عياضٌ في «الإكمال»: "لا خلافَ بين المسلمِين قاطبةً، مُحدِّثِهم وفَقيهِهم ومُتكلِّمِهم ومُقلِّدِهم ونظّارِهم، أنَّ الظواهِرَ الوارِدةَ بذِكرِ الله في السّماءِ كقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ أنّها ليستْ على ظاهرِها، وأنّها مُتأوَّلةٌ عِندَ جَميعِهم" اهـ. وأقرَّ النوويّ على ذلك في «شرح مُسلِم».

وقال الملّا علي في «المرقاة»: "اتّفَق السّلَفُ والخلَفُ على تَنزِيه الله تعالى عن ظواهِر المُتشابِهات المُستحِيلة على الله تعالى" اهـ.

(١) أي بِعنايَتِه.

(٢) أي لمّا عَلِمْنا أنّ الله عزّ وجلَّ أوجَدَ ءادمَ عليه السّلامُ بعِنايةٍ منهُ على وجهِ الإكرامِ والتعظيمِ والخُصوصيةِ خلَقَه وأرادَ له المَقامَ العالِيَ والخيرَ العَظِيمَ، علِمْنا أنّهُم لَم يُأوِّلُوا «خَلَقَ اللهُ ءادَمَ بِيَدِهِ» بمعنَى بقُدرَتِه لأنّ كلَّ المخلوقاتِ وُجِدُوا بقُدرةِ اللهِ، ألا ترَى أنّ إبليسَ قَد خَلَقَه بِقُدرَتِه لا بعِنايَتِه لأنّ اللهَ عالِمٌ في الأزَل أنّ إبليسَ خَبِيثٌ.

وهكذَا جَمِيعُ الأخبارِ الصّحِيحةِ[1] الّتي رُوِيَتْ في الصِّفاتِ[2].

---

(١) قَيدٌ لإخراجِ الأحاديثِ الضّعيفةِ، فإنّه لا يُعمَل بها في العقائِد. قال الحافظ السُّيوطي في «تحذيرِ الخَواصّ مِن أكاذيب القُصّاص»: "وقد أطبَقَ على ذلك علماءُ الحدِيث فجزَمُوا بأنّه لا تَحِلُّ رِوايةُ الموضوعِ في أيِّ معنًى كانَ إلّا مَقرُونا ببيانِ وَضعِه، بخلافِ الضّعِيف فإنه تجوزُ روايتُه في غيرِ الأحكامِ والعَقائِد" اهـ

وقد نُقِل عن الأئمّة أحمدَ بنِ حنبل وابنِ مَهدِيّ وابنِ المبارَك أنّهم قالوا: «إذَا روَيْنا في الحلالِ والحرامِ شَدَّدْنا، وإذَا رَوَيْنا في الفَضائِل تَساهَلْنا». فمِن باب أَولَى أنّهُم تشدَّدُوا في شُروطِ الأحاديثِ الّتي يُحتَجُّ بِها في العقائِد، وذلك كحدِيث: «رأَيتُ رَبِّي فِي أحسَنِ صُورةٍ» فقد قال فيه الإمام المحدِّث المجتهِدُ محمد بن نصرٍ المَروَزِيُّ في «مختصر قِيام اللّيل»: "هذا حدِيثٌ قد اضْطَرَبَتِ الرُّواةُ في إسنادِه على ما بَيَّنّا، وليسَ يَثبُت إسنادُه عِندَ أَهلِ المَعرِفة بالحَدِيث" اهـ.

(٢) ويُسمِّيها العُلماء الصِّفاتِ الخبريّةَ.

قال شيخنا الإمام الهرريّ رحمه الله: "العقلُ لو لَم يَرِد نَصٌّ فإنّه يُدرِكُ ثُبوتَ القُدرةِ الشّامِلةِ للهِ والعِلمِ الشّامِل والإرادةِ الشّامِلةِ ووُجوبِ السَّمْعِ والبصَرِ له على ما يَلِيقُ به، وهكذا بَقِيّة الصِّفاتِ الثّلاثَ عَشْرةَ، أمّا الوَجهُ واليَدُ والعَينُ ونَحوُها ممّا وَرَد في النّصِّ إطلاقه على اللهِ على أنّها صِفاتٌ لا جوارِحُ، فإنّ ذلك لا يُدرَك بالعَقل. =

يَعتقِدُه إيمانًا وتسلِيمًا لا مُقايَسةً ولا مُفاتَشةً[1].

ويَعتقِــدُ أنّــه تعــالى يَــراهُ المؤمِنُــونَ في يــومِ القِيامــةِ[2] كمــا يَــرَوْنَ القَمــرَ ليلــةَ البَــدرِ[3] لا يُضــامُونَ في رُؤيتِــه[4]

= ولنَضرِبْ لذلك مثلًا: شَخصٌ سَمِعَ إضافةَ اليَدِ والعَينِ إلى اللهِ تعالَى فأَنكَر لأنّه لَم يَسمَعْ بأنّ النَّصّ وَرَد بذلك فإنّه لا يُكفَّر بل يُعلَّمُ أنّ هذا ممّا وَرَد بِه النَّصُّ. قال البيهقيُّ: للهِ صِفاتٌ خبَرِيّةٌ كالوَجهِ واليَدِ طرِيقُ إثباتِها وُرودُ خبَرِ الصّادِق بها، فنُثبِتُها ولا نُكَيِّفُها" اهـ.

(١) المُقايَسةُ القِياسُ، والمُفاتَشة المُباحَثة.

(٢) يرَى المؤمِنُون في الآخِرة وهُم في الجنّة ربَّهُم عزَّ وجلّ وهو بلا كَيفٍ ولا مكانٍ ولا شَكلٍ ولا صُورةٍ ولا مُقابَلةٍ كما عرَفُوه وءامَنُوا بِه ليسَ كمِثله شىءٌ كذلك يرَونَه غيرَ مُشابِهٍ لشىءٍ مِن مَخلوقاتِه بلا كَيفٍ ولا مَكانٍ، أمّا الكافِرُ فلا يرَى اللّهَ تعالَى لأنّ الله عزَّ وجلَّ يقول: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾ والحَجبُ صِفةٌ للمخلُوقِين.

(٣) أي يرَونَه رُؤيةً مُحقَّقةً لا يَشكُّون فيها، فهو تَشبِيهٌ لحالِ الرّائِي مِن حيثُ إنّه لو رأى القمَر ليلةَ اكتِمالِه فإنّه لا يَشُكُّ هل الذي رَءاه القمَرُ أم لا، وكذلك لا يَشُكُّ الرائِي مِنهُم هل رأَى اللّهَ أم لا، فليسَ في ذلك تَشبِيهٌ للمرئِيّ الّذي هو القمَرُ بالمَرئِيّ وهو اللّهُ عَزَّ وجَلَّ.

(٤) أي لا يَلحَقُكم ضَيْمٌ وهو المشَقّةُ والتّعَبُ والظُّلم.

مِن غَيرِ إحاطةٍ[1] ولا تَحديدٍ إلى حَدٍّ مُستَقبَلٍ أو مُستَدْبَرٍ أو فَوقٍ أو تَحتٍ أو يَمْنةٍ أو يَسْرةٍ[2].

ويَعتقِدُ أنّه تعالى فَعّالٌ لِمَا يُرِيدُ، لا يُنسَبُ إلَيهِ الظُّلمُ[3].

---

(١) أي يرَونَه سُبحانَه وهُم في الجنّة مِن غَيرِ أن يَحُدُّوه أو يُكيِّفُوا له شَكلًا أو هَيئةً لأنه موجودٌ لا يُشبِهُ شيئًا مِن الموجوداتِ، وهذا معنَى قولِ الله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ على ما في أحَدِ وُجوهِ التّفسيرِ.

(٢) أي يرَونه كما هو ليسَ كمِثلِه شيءٌ، مِن غَيرِ أن يكُونَ محدُودًا أو محصُورًا بجِهةٍ مِن الجهاتِ السِّتِّ، لأنّه عزَّ وجلَّ موجودٌ بلا كيفٍ ولا مَكانٍ ولا جِهةٍ.

(٣) ويستحيلُ عليه الظُّلمُ عقلًا وشرعًا.

قال الفقيه الأصوليّ بدر الدِّين الزَّركشيّ في «تشنيف المَسامِع»: "[وَيستحِيلُ علَيه الظُّلمُ] أي شرعًا وعَقلًا، أمّا شرعًا فلِقَوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ﴾، وقولِه تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾، وقولِه تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمۡنَٰهُمۡ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا﴾، فتَمَدَّح سبحانه وتعالى بنَفي الظُّلمِ عنه، فلا يجوز زَوالُه عنه كما لا يَجُوز نَفيُ ما أثبَتَهُ لِنَفسِه مِن النُّعوت والصِّفات كذلك ما نَفاهُ عنه مِن النَّقائِص. وفي الحديث الصحيح: «**يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمتُ الظُّلمَ عَلَى نَفسِي**»، وأمّا عَقلًا فلِأَنَّ الظُّلمَ إنَّما صار ظُلمًا لأنّه مَنهِيٌّ عنه، ولا يُتَصَوَّر في أفعالِه تعالَى ما يُنهَى عنه، إذْ لا يُتَصَوَّر له نَاهٍ، ولأنّ =

وأنّه يَحكُمُ في مُلكِه كيفَ يَشاءُ بلا اعتِراضٍ[1]، فلا مَرَدَّ لِقَضائِه[2]، ولا مُعَقِّبَ لحُكمِه[3].

= العالَم خَلْقُه ومِلكُه، والمُتَصَرِّف في مِلْكه يَستحِيلُ وَصفُه بالظُّلم، وأيضًا فلا يُتَصَوَّر إلّا على مَن يُتَصَوَّر في حَقِّه الجَهلُ لأنّه وَضعُ الشيء في غَيرِ مَوضِعه، وأَمّا مَن أحاطَ عِلمُه بالأشياءِ ومواقِعها فَلا، والمُخالِفُ في هذه المسألةِ القَدَرِيَّةُ قالوا: "إِنّ القَدِيمَ يَصِحُّ مِنهُ الظُّلمُ لكن لا يَظلِمُ لِكَونِه قَبِيحًا". قال الشّيخُ أبو إسحاقَ: وفي هذَا إِسقَاطٌ لِمَا يُشِيعُونَه عَن أهلِ الحَقِّ أنّهُم يَنسُبُون إليه فِعلَ القَبائحِ، تَعالَى اللّٰهُ عَن ذلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا" اهـ.

(١) ومَن اعترَضَ على اللهِ عزَّ وجَلَّ فقد كَفَر والعياذُ بالله، قال الله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾.

(٢) أنه لا أحدَ يردُّ قَضاءَ اللهِ تعالَى، والقَضاءُ هو على قولِ بعضِ عُلماءِ أهلِ السُّنّة إرادةُ اللهِ المُتعلّقةُ بالحادثاتِ، وهو عند ءاخَرِين خَلْقُ اللهِ الأَشياءَ أي إبرازُه إيّاها من العدَم. فلا أحدَ مِن العبادِ يَقدِرُ على رَدِّ ما أرادَ الله وُجودَه لأنّه ما شاء الله كان، ولو جازَ رَدُّ قَضائِه لكانَ في ذلكَ إثباتُ عَجزِه، والعجزُ على اللهِ مُحالٌ.

(٣) إن أُريد بالحُكمِ الخِطابُ التَّكليفِيُّ للعِبادِ فمعناه لا أحَدَ يَجعَلُه باطِلًا، وإنْ أُرِيدَ به الحكمُ التَّكوينِيُّ كان المعنَى أنّه لا أحَدَ يَستطِيعُ مَنْعَ نَفاذ مشيئةِ الله، فما أرادَهُ اللّٰهُ نَفَذَ لا مَحالة، لا مُؤخِّرَ لِما قَضاهُ.

ويَعتقِدُ أنّه تعالى يُقَرِّبُ مَن يَشاءُ بِغَيرِ سبَبٍ، ويُبعِدُ مَن يَشاءُ بِغَيرِ سبَبٍ[1].

إرادَتُه مِن عِبادِه ما هُم فِيه[2]، وبرِضاهُ طاعَتُهم[3]، والمعصِيةُ بمُرادِه لا برِضاه[4].

---

(١) معناهُ يَجعَل مَن يَشاءُ مِن عبادِه في المقرَّبِين قُربًا معنويًّا أي مِن الّذين ينالُهم رِضوانُه عزَّ وجلَّ مِن غيرِ وُجوبٍ عليهِ، وذلك بأنْ يَهدِيهم ويُوفِّقَهُم إلى أداء ما أمرَ بِه والانتهاءِ عمّا نهَى عنه، كما أنّه يُضِلُّ ويُبعِدُ مَن يَشاءُ مِن رَحمتِه الخاصّةِ ولا مُكْرِهَ له على ذلك بل يَفعَلُه بِمَحضِ عَدلِه عزَّ وجلَّ، فهو المُتَصَرِّفُ في خَلقِه بما يَشاءُ وليس لأحَدٍ عليه محكُوميّةٌ.

(٢) أي كلُّ فِعلٍ صادر مِن العبدِ فهو بمشيئةِ اللهِ وقُدرَتِه وتَقديرِه وعِلمِه.

(٣) أي ولا تكونُ طاعةٌ مِن الطائِعِينَ للهِ إلّا بمشيئةِ اللهِ وإرادتِه ورِضاهُ ومَحبَّتِه وأَمرِه وقَضائِه وقدَرِه.

(٤) أي ولا تكونُ مَعصِيةٌ وكُفرٌ مِن العُصاةِ إلّا بقَضاءِ اللهِ وقدَرِه وإرادتِه ومَشيئتِه لا بأَمْرِه ورِضاهُ ومَحبَّتِه، لأنّ اللهَ عزَّ وجلَّ لا يأمُر بالمُخالَفةِ ولا يرضَاهُ مِن عَبدِه ولا يُحِبُّ ذلكَ، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَ﴾، ومع ذلكَ فإنّه لَم يشأ الطاعةَ مِن الكُلِّ، قال تعالى: =

ويَعتقِدُ أنّه يُعطِي ويَمنَعُ[1]، ويَذُمُّ ويَمدَحُ[2].

ويَعتقِدُ أنّ الأفعالَ للهِ تعالَى لا لِلخَلْقِ[3]، والاكتِساب لِلخَلْقِ[4]،

= ﴿فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾، وقال أيضًا: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًا﴾ أي ولكنّه لَم يشأْ ذلكَ.

(١) أي يُعطِي مَن يَشاءُ ما يَشاءُ مِن المقدُوراتِ، ويمنعُ عمّن يشاءُ ما شاء منها. وقال بعضُهم: هو بمعنَى يَقبِضُ ويَبسُطُ أي يُوسِّعُ على مَن يشاءُ في العطِيّةِ ويُضَيِّقُ فيها على مَن يشاءُ.

(٢) أي مَن يشاءُ، فقد أثنى على عِبادِه المتّقِين فقال في السّابقِين إلى الإيمانِ مِن هذه الأُمّة: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾، وذَمَّ الكافرِين فقال: ﴿بِئۡسَ مَثَلُ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ أي قَبُحَ أولئكَ القومُ.

(٣) أي خَلْقُ أفعالِ العِبادِ صِفةٌ له عزَّ وجلَّ، لا أحَدَ يُشارِكُه في شىءٍ مِن صفاتِه تعالى.

(٤) أي ليسَ لِلعَبدِ سوى الكَسب، والكَسبُ أمرٌ دُونَ الخَلْقِ والتَّكوينِ، فهو أن يُوجِّهَ العبدُ قَصدَه وإرادتَه نحو العمَلِ فيَخلُقُه اللهُ تعالى عِندَ ذلك، ويقال أيضًا: الكَسبُ مُباشَرةُ الفِعل، وعرَّفَهُ بَعضُهم بأنّه المَيلُ والتَّوجُّه نحوَ تَحصِيل الشىء، قال الله تعالى: ﴿لَهَا﴾ أي للنّفْس ﴿مَا كَسَبَتۡ﴾ أي مِن الخَير ﴿وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡ﴾ أي مِن الشَّرّ.

والاكتِسابُ أيضًا خَلْقُ اللهِ لا خَلْقٌ لهُم[1].

وأنّ الأشياءَ لا تَعملُ بِطَبْعِها[2]، فلا الماءُ يُرْوِي ولا الخبزُ يُشْبِع ولا النّارُ تُحْرِق[3]، بل يُحْدِثُ اللهُ تعالى الشِّبَعَ عِندَ الأَكلِ، والجُوعَ في غيرِ وَقتِ الأكلِ.

---

(١) أي اللهُ خالِقُ قَصْدِ العبدِ وإرادَتِه الفِعلَ، كما أنّه عزَّ وجلَّ خالِقُ فِعلِ العبدِ، فلا شيءَ يَدخُل في الوُجودِ إلّا بمشيئةِ الله وقُدرَتِه وتقدِيرِه وعِلمِه، قال الله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾. وقد ذَمَّ الله تعالى المُشركِين وبَيَّن لَهُم أنّهم يعبُدون مخلُوقاتٍ أمثالَهم وأنّه لا خالِقَ لشيءٍ إلّا الله فقال في سُورة الرَّعد: ﴿أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلۡقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلۡخَلۡقُ عَلَيۡهِمۡۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّٰرُ﴾.

(٢) أي لا تَستقِلُّ بالتأثِير بذاتِها في غيرِها بالقُوّة المُودَعةِ فيها.

(٣) أي لا أحَد مِن تلكَ المذكوراتِ يؤثِّر فيما يُباشِرُه بِطَبعِه استِقلالًا إلّا أنْ يَشاءَ اللهُ أنْ يؤثِّر ذلك في غيره؛ فالنّار لا تُحرِقُ بمجرَّدِ كونِ طَبعِها إحراقَ ما تُباشِرُه بل لا يُوجَد الأَثَرُ إلّا بإيجادِ الله إيّاه بقُدرتِه ومشيئتِه وتقدِيرِه وعِلمِه، فلَم يشأ اللهُ لنارِ الظَّلَمةِ أن تُحرِقَ إبراهيمَ ﷺ، ومَن لَم يشأ له أن يَرتوِي مِن شُربِ كثيرِ الماء فلا يَرتوِي، لأنّ الإحراقَ والإرواءَ طَبْعانِ، فلا النّار مُوجِبةٌ للإحراقِ ولا الماءُ مُوجِبٌ للإرواء بل هما مِن جُملةِ الأسباب العاديّة الّتي قد تتخلَّف، فإنْ شاءَ اللهُ تعالى =

وهكذا الشُّربُ مِن الشّارِبِ والرِّيُّ مِن اللهِ تعالى[1]، والقَتْلُ مِن القاتِل، والمَوتُ مِن اللهِ تعالى[2].

لا يُدرِكُه الوَهمُ[3].

ولا يُحِيطُ به العِلمُ[4].

= حُصولَ أثَرٍ مِن مُماسّةِ النّارِ الشيءَ احترَقَ، وإنْ شاءَ حُصولَ أثَرٍ مِن شُربِ الماءِ ارتوَى الشّاربُ، وهكذا يُقال في بقيّة الأسبابِ.

(١) أي الشّاربُ يَكسِبُ الفِعلَ الّذي مَكَّنَه اللهُ مِنه، وخَلقُ الرِّيّ مِن اللهِ عزّ وجلَّ، لا شيءَ لِلعبدِ إلّا الكَسب.

(٢) أي القاتِلُ يكسِبُ الفعلَ لو شاءَ الله ذلكَ، والإماتةُ والقَتلُ بخَلْقِ اللهِ.

(٣) أي لا يُدرِكُه وَهْمُ متوهِّم، فالوَهمُ أكثَرُه خطأٌ، وقد يُتَوَهَّمُ الشيءُ على غَيرِ ما هو بِه، فلَيس للأَوهامِ ولا لِلخَيالِ ولا للتَّمثِيل في حَقِّ البارئ سبحانه وتعالى مَجالٌ، لأنّه ليسَ له مِثلٌ يَقِيسُ الوَهمُ علَيه، ولا له كَيفِيّةٌ يُكَيِّفُها العَقلُ.

(٤) لا يُحِيطُ باللهِ عِلمًا أحَدٌ مِن خَلقِه أي لا يَعلَمُ أحَدٌ مِن الخَلْقِ ذاتَ اللهِ وصِفاتِه عِلمَ إحاطةٍ، بل يَعجزُ المُتفكِّرون عن الإحاطةِ عِلمًا بِه مَهما أَعمَلُوا فِكرَهُم في شأْنِه سُبحانَه، فلا يَنتهِي المُتفكِّرُ بالفِكْرةِ إلى مَعرفةِ حَقِيقةِ ذاتِ الله وصفاتِه جلَّ وعزَّ، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمًا﴾.

ولا يَنعَتُه العَقلُ[1].

هو الواحدُ الأحدُ[2].

الصّمَدُ[3] الفَرْدُ[4].

له الأسماءُ الحُسنَى[5] والصِّفاتُ العُلَى[6].

له الحُكمُ في الآخِرة والأُولَى[7].

---

(١) أي لا يَصِفُه الواصِفُون مِن الخَلقِ وصفَ المُحطِينَ بِكُنْهِ صِفاتِه، فإنّه لا يَعلَمُ حقيقةَ ذاتِه وصِفاتِه إلّا هو عزَّ وجلَّ.

(٢) الواحدُ الّذي لا شَرِيكَ له ولا عدِيلَ، قال بعضُهم: وبِمَعناهُ الأحَدُ، وقال غيرُهم: الأحَدُ الّذي لا شَبِيهَ له ولا نَظِيرَ.

(٣) قال بعضُهم: معناه مَن له السِّيادةُ المُطلَقة، وقال غيرُهم: هو الّذي يُصمَدُ إليه أي يُلجَأُ إليه في جميعِ الحوائِج، فلا يحتاجُ هو إلى أحدٍ ويحتاجُ إليه كلُّ أحَد، وقال ءاخَرُون: الصّمَدُ الدّائمُ الّذي لا نِهايةَ لِوُجودِه، وقال غيرُهم: الصّمَدُ الّذي لا جوفَ له.

(٤) أي المُنفرِدُ بالقِدَم والإبداعِ والتَّدبِير.

(٥) أي الأسماءُ الدّالّةُ على الكَمالِ اللّائِق به عزَّ وجلَّ.

(٦) أي الجليلةُ الشأْنِ الكاملةُ، فصِفاتُ اللهِ كاملةٌ لا نَقصَ فيها.

(٧) أي له الحُكمُ النافِذُ في الدُّنيا والآخِرة، ومَصِيرُ الخَلقِ كُلِّهم في عواقِب أُمورِهم في الآخِرة إلى حُكمِه.

وله الحَمدُ والشُّكرُ[1] والثَّناءُ والمَجدُ[2].

ثم يَعتقِدُ أنّ النُّبوّةَ حَقٌّ[3]، وأنّها الحُجّةُ على الخَلْقِ القاطِعةُ للعُذرِ[4].

---

(١) الشُّكرُ مِن الخَلقِ أعَمُّ مِن جهةِ أسبابِه وأخَصُّ مِن جِهةِ مُتعلَّقاتِه، والحمدُ أعَمُّ مِن جِهةِ مُتعلَّقاتِه وأخَصُّ مِن جِهةِ أَسبابِه. فالشُّكرُ يَحصُل بالقَلبِ خُضوعًا واستِكانةً، وباللِّسانِ ثَناءً واعتِرافًا، وبالجَوارِح طاعةً وانقِيادًا، ومُتعلَّقُه الإحسانُ. والحَمدُ يَختَصُّ باللِّسانِ، ومُتعلَّقُه الإحسانُ وغَيرُه. فكلُّ ما يَتعلَّقُ به الشُّكر يَتعلَّق به الحَمدُ ولا عَكسَ، وكلُّ ما يقَع به الحَمدُ يقَع بِه الشُّكرُ ولا عَكسَ.

(٢) الثَّناءُ المَدحُ، والمَجدُ العظَمةُ، والمرادُ عظَمةُ الشأْنِ والقَدْرِ، فهو عزَّ وجلَّ مُمَجَّدٌ أي مُعظَّمٌ بألْسِنةِ الخَلقِ.

(٣) أي أمرٌ ثابِتٌ لا مِريةَ في حَقِّيَّتِها.

(٤) أي أنّها حُجّةٌ على مَن بلَغَتْهُ دعوةُ النّبِيّ الّذي أرسلَه اللهُ ولَم يُؤمِن به، فلا يُقبَلُ يومَ القيامةِ عُذرٌ مِن مُكلَّفٍ لَم يُؤمِن بدَعوةِ النّبِيّ، قال الله تعالَى: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيۡمَٰنَۚ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا ١٦٣ وَرُسُلٗا قَدۡ قَصَصۡنَٰهُمۡ عَلَيۡكَ مِن قَبۡلُ وَرُسُلٗا لَّمۡ نَقۡصُصۡهُمۡ عَلَيۡكَۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤ رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمٗا﴾.

وأنّ نبِيَّنا محمّدًا ﷺ خَيرُ الأنبياءِ والمُرسَلِينَ[1] وخاتِمُ النُّبوّة[2] لا نبِيَّ بَعْدَه[3].

طاعَتُه فَرضٌ[4]، ومُخالفَتُه كُفرٌ[5].

وأَمْرُه حَتْمٌ إلّا ما قامَ به دلِيلُ نَدْبِه[6].

---

(١) أي أفضَلُهم على الإطلاقِ، والأفضليّةُ معلُومةٌ مِن صريحِ نُصوصِ الشَّرعِ، مِنها قولُه ﷺ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ ءَادَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

(٢) بفَتح التّاء وكَسرِها وبهِما قُرئَ في العَشْرِ المُتواتِرة، أي ءاخِر الأنبياءِ بَعثًا.

(٣) أي لا يَبعَثُ الله نَبِيًّا بَعدَه، فهو ﷺ ءاخِرُ الأنبياءِ بَعثًا وأوَّلُهم فَضلًا، أمّا أوَّلُهم خَلْقًا فآدَمُ ﷺ، وءاخِرُهم وَفاتًا الخَضِرُ عليهِ السّلامُ.

(٤) أي طاعةُ النَّبِيّ ﷺ فيما أمَرَ بِه مِن الواجباتِ فَرضٌ على المكلَّفِين.

(٥) أي مُنازَعةُ أمرِه بمعنَى رَدِّ حُكمِه وما جاءَ بِه كُفرٌ لِتضَمُّنِه التّكذِيبَ له والعِياذُ باللهِ.

(٦) معناهُ صِيغةُ الأمرِ في كلامِ النّبِيّ ﷺ تُحمَلُ على الوُجوبِ إلّا أنْ يَدُلَّ دليلٌ على كونِها مَندوبةً أو مُباحةً. والمشهورُ عن الإمام أبي الحسَن الأشعريّ الوقفُ أي بأنّ صِيغةَ الأمرِ لا تدلُّ بِنَفسِها على الوُجوبِ حتّى تقترِنَ بدليل يصرِفُ الأمرَ إلى الوُجوبِ دُونَ غَيرِه، لكن نقَل الشيخُ أبو إسحاق الشِّيرازيُّ أنّ الإمامَ أبا الحسَن أملَى على أصحابِه ببغدادَ =

وأفعالُه سُنّةٌ[1].

ويَعتقِدُ أنّه ليسَ كأَحَدِنا في جمِيع مَعانِيه[2]، وأنّه قد اطَّلَع على عُلومٍ لَم يَدْعُ الخَلْقُ إلَيها[3].

وأنّه العالِمُ بما كانَ وبِما يَكُون وأخبَرَ عن عِلْمِ الغَيبِ[4].

= أنّ الأمرَ يَقتضِي الوُجوبَ، وهذا يقتضِي أنّ للأشعريّ قولًا ءاخرَ وهو الّذي جرَى عليه ابنُ خفيفٍ ههنا.

(١) هذا جارٍ على القولِ بأنّ فِعلَه ﷺ يَدُلُّ على النَّدبِ ما لَم يَدُلَّ دليلٌ على وجوبِه، والقائلُون بذلك يحتَجُّون بأنّ فِعلَه ﷺ يَدُلُّ على مَشرُوعِيَّتِه، قالوا: وأقَلُّ أحوالِ المشرُوعِ أن يكُون مَندُوبًا، وفي المسألة أقوالٌ أُخرَى مقترِنةٌ بالحُجَجِ محَلُّها كُتب أُصولِ الفِقه.

(٢) أي ليسَ أحَدُنا مثلَ رسولِ الله ﷺ في جَمِيع صِفاتِه وأحوالِه.

(٣) أي أعلَمَهُ اللهُ عزَّ وجلَّ بمعلُوماتٍ لَم يَعلَمْ بِها أحَدٌ مِن الخَلقِ.

(٤) هذه العِبارةُ لا تُفِيد شُمولَ عِلمِه ﷺ جميعَ المعلوماتِ وإلّا لأدَّى ذلكَ إلى رَدِّ النُّصوصِ الشَّرعِية، والعياذُ باللهِ. فقد أطلَعَ الله نَبِيَّه ﷺ على كثيرٍ مِن المُغَيَّباتِ الّتي وقعَتْ ماضِيًا وكثيرٍ مِمّا يَقَعُ مُستَقبلًا فأخبَرَ ﷺ عن بعضِ الصِّنفَين، وهو ﷺ صادِقٌ في كُلِّ ما أخبَرَ بِه. والأدِلّة على أنّه ﷺ لا يَعلَمُ الغَيبَ كُلَّه أنّ الله جلَّ جلالُه قال في مُحكَمِ كِتابِه: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾، وقال عزَ وجلَّ: =

وأنّه رُفِع[١] لَيلةَ أُسرِي بِه[٢] في المِعراجِ[٣] لا رُؤْيا[٤].

وأنّه رأَى رَبَّه عزّ وجلّ[٥].

= ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءً بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾، ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ أي إلى اللهِ عزَّ وجلَّ لا إلى غَيرِه، وقولِه تعالى: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ﴾ أي كُلَّه، وقولِه سُبحانَه: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ﴾.

(١) أي رُفِعَ إلى السّماواتِ فما فوقَها.

(٢) أي مِن المسجِد الحرامِ بمكّة إلى المسجِد الأقصى بفِلَسطِينَ، وذلك قبلَ الهِجرةِ بسنةٍ أو سنةٍ وبضعةِ أشهُرٍ أو بخمسٍ سنينَ.

(٣) أي وفي اللّيلةِ الّتي أُسرِي به فيها عُرِج به أيضًا إلى السّماوات.

(٤) أي كان إسراؤُه ومِعراجُه ﷺ بشَخصِه في اليقَظةِ لا في المَنامِ، وهو الّذي نصَّ عليه الإمامُ الأشعريّ في «المقالات» لابن فُورَكَ.

(٥) معناهُ أزالَ اللهُ عزَّ وجلَّ عن قَلبِ النّبِيّ ﷺ المانِعَ فرأَى اللهَ تعالَى بقَلْبِه - ولا يُقالُ رءاهُ فِي قَلْبِه - ومعناهُ جعَلَ اللهُ للنّبِيّ ﷺ قُوةَ الرُّؤيةِ بقَلبِه فرأَى ﷺ رَبَّه بِقَلْبِه ولَم يَرهُ بِعَيْنَي رأسِه لأنّ اللهَ تعالَى لا يُرَى في الدُّنيا بالعَينِ، ولو كان يَراهُ أحَدٌ في الدُّنيا بالعَينِ لرءاه سَيّدُنا محمّدٌ ﷺ، ولذلك قال ﷺ: «**إنَّكُمْ لَنْ تَرَوا رَبَّكُم حَتَّى تَمُوتُوا**» رواه مُسلِم =

وكلَّمَه(١).

= ويُفهَم ذلك أيضًا مِن قولِه تعالى لسيّدنا موسَى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾. وقد رُوِي أنّه قِيل له ﷺ: هل رَأيتَ رَبَّك لَيلةَ المِعراجِ؟ فقال: «**سُبْحَانَ اللّهِ سُبْحَانَ اللّهِ، رَأَيْتُهُ بِفُؤَادِي وَمَا رَأَيْتُهُ بِعَيْنِي**» لكنّه حدِيثٌ ضَعِيفٌ لَم يَثبُت.

وأما قولُ بعضِ أهلِ السُنّة إنّه ﷺ رأَى رَبَّه ليلةَ المِعراجِ بِعَينَي رأسِه فهو قولٌ ضَعِيفٌ، لكن مَن قالَ به لا يُبدَّع ولا يُفسَّق، فقد قال بِه جَمعٌ مِن السَّلَف الصالحِين رضي الله عنهُم وأرضاهُم، فمَن قالَ به يقال له: هذا القولُ مَرجوحٌ، والراجِحُ أنّه ﷺ رءاهُ بِفُؤادِه أي بقَلْبه لا بِعينَيهِ كما ثَبَت ذلك عن أبي ذَرٍّ رضي الله عنه قال: «**رَءَاهُ بِقَلْبِهِ وَلَمْ يَرَهُ بِعَيْنِهِ**».

(١) أي أسمَعَ اللهُ نَبِيَّه ﷺ كلامَه الأزليَّ الّذي هو ليس بِحَرف ولا صوت ولا لُغة ولا يُشبِهُ كلامَ الخَلقِ، وليسَ ذلكَ بِمُحالٍ؛ فكما أنّ المؤمنِينَ يرَوْن ذاتَ الله وهُم في الآخِرة واللّهُ تعالَى بلا مَكانٍ ولا كيفٍ ولا جهةٍ، فسَماعُ كلامِ الله تعالَى الذاتيّ جائزٌ لأنّ العَقلَ لا يُحِيلُ سَماعَ ما ليسَ بِحَرفٍ ولا صَوتٍ، فكان مِن الجائز أنْ يَسمَع ﷺ كَلامَ الله تعالى القَدِيمَ ويَفهَمَ مِنه ما فَهِمَ. وبعبارةٍ أُخرَى يُقال: أزالَ اللّهُ تعالَى عن سيّدنا ﷺ المانِعَ ومَكَّنَه مِن سَماعِ كلامِه القَدِيم، ثُمّ حَجَب عنه ﷺ سماعَ كلامِه تعالَى فعادَ ﷺ إلى حالِه الأوّلِ، وهذا التغَيُّر هو في حالِ النّبِيّ ﷺ، فلا يَطرَأُ على اللهِ تغَيُّر في ذاتِه أو صِفاتِه. =

= وليسَ معنَى ذلكَ أنّ اللهَ ابتدأَ الكلامَ بَعد أنْ كان ساكِتًا ولا أنّه كَلَّمَ محمّدًا ﷺ ثُمّ انقطَعَ كلامُه تعالَى وسكَت، تعالى الله عن ذلك علُوًّا كبِيرًا. فكلامُه تعالَى ليسَ بِحَرفٍ ولا صَوتٍ ولا لُغةٍ، وليس مُبتدَأً ولا مختَتَمًا ولا مُتَجزِّئًا ولا مُتبعِّضًا ولا يَتخلَّلهُ انقطاعٌ، بل هو صِفَةٌ له أزليّةٌ أبديّةٌ وكلامٌ واحِدٌ بلا فَمٍ ولا لِسانٍ ولا شِفاهٍ ولا لهاةٍ ولا لُغاتٍ، وكما أنَّ ذاتَ الله لا يُشبِهُ الذَّواتِ فكلامُه لا يُشبِهُ كلامَ المخلوقينَ بأَيِّ وَجهٍ مِن الوُجوه، وقَد نَقَل الإجماعَ على كُفرِ مَن شبَّه كلامَ اللهِ بكلامِ الخَلقِ الإمامُ أبو بكرٍ الصِّقِلِيُّ في كتابه «مسألةِ الشَّارِع في القُرءان».

وينبغِي التّحذيرُ مِن روايةٍ مَردودةٍ واقعة في بعض كُتب التّفسِير فيها أنّ الله يَسأل يوم القيامة: «لِمَن المُلكُ اليَومَ» وأنّه هو يجِيبُ نَفْسَه «للهِ الواحِد القهّار»، فهذه الرّوايةُ غيرُ صَحِيحةٍ وقَد نَصّ على رَدِّها الفَخر الرّازي في تفسيره فقال: "قال أهلُ الأصُولِ: هذا القَولُ ضَعِيفٌ" اهـ.

قلتُ: بل مَن يَفهَم مِن ذلكَ أنّ الله تعالَى يتكلَّمُ ثُمّ يَسكُتُ ثُمّ يتكلَّمُ فقد وَصفَ الله بصِفاتِ البشَر مِن السُّكوتِ والآفةِ وهو كُفرٌ مُخالِفٌ للعَقل مُصادِمٌ للنّقل، والصّوابُ في الخبَرِ أنّ مَلَكًا كريمًا يُنادِي يومَ القيامةِ بأمرِ اللهِ تعالَى فيقول: «لِمَنِ المُلْكُ اليومَ؟» ثُمّ الملَكُ نفسُه يُجِيبُ قائلًا: «للهِ الواحِدِ القَهّار»، ويَشهَدُ لذلك ما رَواهُ أبو نُعيمٍ في «الحِلية» بسنَدِه إلى ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهُما قال: «فيُنادِي المُنادِي: لِمَن المُلْكُ اليَومَ؟ للهِ الواحدِ القَهّار». =

وأَوْصاه[١]، وفَرَضَ علَيهِ، وأَباحَ لهُ[٢].

وأنّه رأَى الأنبياءَ علَيهم السّلامُ[٣].

= وقال المفسِّر النّحوي السَّمِينُ الحلَبيّ في «عُمدة الحُفّاظ»: "وقد رُوِي أنّه يُنادِي مُنادٍ: لِمَن المُلكُ اليومَ؟ فيُجابُ بأنّه للهِ الواحِد القَهّار كما صَرَّحَتْ به الآيةُ الكَرِيمةُ ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾" اهـ. ونصَرَ هذا القولَ أبو حَيّان الأندلسيّ في «البحر المحيط» وبيَّن ما يَشهَدُ له مِن جِهة اللُّغةِ.

(١) أي بوَصايا تَعمَلُ بِها أُمَّتُه.

(٢) أي أوجَبَ عليه ﷺ وعلى أُمّتِه أمُورًا في تلكَ اللّيلةِ كالصَّلواتِ الخمسِ في اليومِ واللّيلةِ، وأباحَ له أُمورًا أُخرى.

(٣) جمَعَ اللهُ عزَّ وجلَّ لنَبِيّه ﷺ الأنبياءَ في المسجِد الأقصَى فصلَّى بهم رسولُ الله ﷺ إمامًا، ثُمّ عُرِجَ به ﷺ إلى السّماواتِ السّبعِ فكان يَلقَى في كُلِّ سماءٍ نَبِيًّا إلّا الثانيةَ فإنّه لَقِيَ فيها عِيسى ويحيَى عليهما السّلامُ وهُما ابنا خالةٍ، فإنّ أُمّ يحيَى هي إيشاعُ بِنتُ فاقُوذَ أختُ حَنّةَ أُمِّ مَريمَ، وعِمرانُ بنُ ماثانَ زَوجُ حَنّةَ، وزَكرِيّا عليه السّلامُ زَوجُ إيشاعَ، فوَلَدَتْ إيشاعُ يحيَى، وولَدَتْ حَنّةُ مَريمَ، فإيشاعُ خالةُ مَريمَ وحَنّةُ خالةُ يحيَى، وليسَ عِمرانُ هذا أبا مُوسَى ﷺ، إذْ بَينَهُما فيما قِيلَ أَلْفٌ وثَمانُمائةِ سَنةٍ.

ودخَلَ الجنّةَ[1].

ورأى النّارَ[2].

وأنّه سَألَ فأُعطِيَ[3].

---

(١) أي يقَظةً، ورأى بعضًا مِن نَعِيمِها العامّ.

(٢) أي اطّلعَ إليها مِن مَكانٍ عالٍ، حيثُ جعَلَ اللهُ تعالَى لنبِيّه ﷺ القُوّةَ على رؤيتِها معَ بُعدِ المَسافةِ فكُشِفَ له عن بعضِ ما فِيها وصُوِّرَ لهُ أمثِلةُ مَن يَدخُلُها فقال ﷺ يومًا: «**يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ، فَإِنِّي رَأَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ**»، فقُلنَ: وبِمَ ذلكَ يا رَسولَ اللهِ؟ قالَ: «**تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ، وَتَكْفُرْنَ العَشِيرَ**».

(٣) أي سألَ رسولُ الله ﷺ رَبَّه عزَّ وجلَّ أُمورًا في تلكَ اللّيلةِ فاستجابَ الله له؛ مِن ذلكَ ما جاء في الحدِيث الصّحِيح أنّه ﷺ سألَه تَخفِيفَ الخمسينَ مِن الرَّكَعات المفروضاتِ مِن الصّلاةِ في اليومِ واللّيلة، وكان ذلكَ السُّؤال بإشارةِ سيّدنا موسى ﷺ على سيّدنا محمّد ﷺ بعدَ أنْ قال له موسى: «**إِنَّ أُمَّتَكَ لاَ تَسْتَطِيعُ خَمْسِينَ صَلاَةً كُلَّ يَوْمٍ، وَإِنِّي وَاللهِ قَدْ جَرَّبْتُ النَّاسَ قَبْلَكَ وَعَالَجْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَشَدَّ المُعَالَجَةِ**»، وفي هذا دليلٌ للمُسلمِينَ علَى أنّ للنَّبيّ تَصرُّفًا بَعد وفاتِه وأنّه يَنْفَعُ بإِذْنِ الله عزَّ وجلَّ، فقَد نفَعَ موسَى ﷺ أُمّةَ محمّدٍ ﷺ نَفْعًا عَظِيمًا بما حصَل لَيلةَ المِعراجِ حينَ أشارَ علَى سيّدنا محمّدٍ أن يَطْلُبَ مِن اللهِ التّخفِيفَ في عدَدِ الصّلواتِ فاستجابَ اللهُ له وجَعلَ ثوابَها ثوابَ خَمسِينَ، وفي =

وقال فَسُمِعَ[1].

وأنّه أوّلُ شافِعٍ[2].

وأنّه أوّلُ مُشفَّعٍ[3].

وأنّه أوّلُ مَن يَقُومُ مِن القَبرِ[4].

وأنّه أوّلُ مَن يَدخُلُ الجنّةَ[5].

= هذا رَدٌّ على مُشَبِّهة العَصرِ المُجسِّمة النّافِينَ حُصولَ النَّفْعِ مِمّن ماتَ سواءٌ كان نَبِيًّا أو وَلِيًّا، بل ويَعتبِرُون المتوسِّلَ بالأنبياءِ والأولياءِ إلى اللهِ مُشرِكًا باللهِ على الحقِيقةِ.

(١) أي سألَ فاستُجِيبَ له، فمعنَى سَمِعَ اللهُ له أي استجابَ دُعاءَه، ومِنهُ «سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَه» أي تَقبَّلَ اللهُ حَمْدَ مَن حَمِدَه.

(٢) أي أوّلُ طالِبٍ للشّفاعةِ لبعضِ عُصاةِ المؤمنِينَ يومَ القِيامةِ.

(٣) أي أوّلُ مَن يُشفَّعُ في عُصاةِ المؤمنِين فتُقبَلُ شَفاعتُه.

(٤) صحَّ في حدِيثِ مُسلِمٍ عن أبي هريرةَ رضي الله عنه أنّه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**أَنا سَيِّدُ وَلَدِ ءادَمَ يَوْمَ الْقِيامَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ الْقَبْرُ، وَأَوَّلُ شافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ**».

(٥) روَى مُسلِم مِن حديثِ أنسٍ رضي الله عنه أنّه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**ءاتِي بابَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيامَةِ فَأَسْتفْتِحُ، فيَقُولُ الْخازِنُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَأَقُولُ: مُحَمَّدٌ، فَيَقُولُ: بِكَ أُمِرْتُ لا أَفْتَحُ لِأَحَدٍ قَبْلَكَ**».

وأنّه بَعَثَه اللهُ تعالى إلى الجِنّ والإنسِ كافّةً[1].

وأنّ شَرِيعتَه نَسَخَتِ الشَّرائعَ الّتي قَبْلَه كلَّها[2].

وأنّه بَلَّغ الرِّسالةَ[3].

---

(١) أي نُصَّ على أنّه مُرسَلٌ لا إلى قومٍ مخصُوصينَ فقط، فقد قال ﷺ: «**وَكانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النّاسِ كافَّةً**» وليس معنَى ذلكَ أنّ مَن سِوَى نبِيّنا محمّد مِن الأنبياءِ عليهِمُ الصّلاة والسّلامُ لَم يَجِب عليهِم أنْ يُبَلِّغُوا مَن هُم من سِوَى قَومِهم، إنّما المعنَى أنّ الأنبياءَ سوى محمّدٍ ﷺ نُصَّ لَهُم على أنّهُم رسُلٌ إلى قومٍ مخصُوصِين، لكنّ إنكارَ المُنكَر والتَّبلِيغَ مِن حيثُ المعنَى هو مأمورٌ به سَواءٌ أكانَ لِقَومِه أم غَيرِهم.

(٢) فلا يجوزُ لنا العمَلُ بشيءٍ مِن الأحكامِ الّتي كانتْ في الشّرائِع السّابقةِ إلّا أحكامَ شريعةِ محمّدٍ ﷺ، لأنّ شريعتَه هي خاتِمةُ الشّرائِع، وكلُّ شَرِيعةٍ كان يَجِبُ العمَلُ بها قبل أن تأتي شَرِيعةٌ تَنسَخُها. ثُمّ النَّسخُ لا يَدخُل العقائِدَ ولا الأخبارَ، إنّما هو في الأمرِ والنَّهيِ.

(٣) فيستحيلُ عليه ﷺ أنْ يكونَ كاتِمًا لشيءٍ أمرَه اللهُ بتَبلِيغه، قال الله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ أي لا يَبخَل بتبليغ ما أُوحِي إليه وأُمِرَ بتبليغِه، وكذلك شأنُ الأنبياءِ كافّةً.

ثُمّ ليُحذَر مِن مقالة مَن يقول في تعرِف النّبِيّ: «هو إنسانٌ أُوحِيَ إليه بشَرعٍ ولَم يُؤمَر بتبلِيغِه» فإنّها باطِلٌ، وصَدَقَ اللهُ العظِيمُ القائلُ =

ونَصَحَ الأُمّة[1].

وأنّه غُفِرَ له ما تَقدَّمَ مِن ذَنْبِه وما تأخَّرَ[2].

وفَرَضَ اللهُ علَيه أشياءَ دُونَ أُمّتِه[3]، وحَظَرَ علَيه أشياءَ أباحَها

= في مُحكَمِ التّنزيلِ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ﴾ أي إلّا إذَا قرأ وتَلا على قومِه مُبلِّغًا إيّاهُم، وذلك دليلٌ على أنَّ النَّبِيَّ مُرسَلٌ مأمورٌ بالتَّبليغ.

وقال الشّيخ أبو العبّاسِ أحمدُ بنُ أحمدَ بنِ زَرُّوقٍ الفاسيّ (ت ٨٩٩هـ) في كتابِه «تُحفة المُريد ورَوضة الفَريد» (ص/٥٣) ما نصُّه: "ولا يَصِحُّ قولُ مَن قالَ: النّبِيُّ نَبِيٌّ في نَفْسِه والرّسولُ مَن أُرسِلَ إلى غَيرِه، لأنّ الله تعالى يقول: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ﴾ الآيةَ، فشَرَّك بينهُما في الإرسالِ وفرَّق بينَهُما في التّسميةِ" اهـ.

(١) أي للخاصّةِ والعامّةِ، وقد أكَّد على ذلكَ ﷺ بقولِه: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**» ومعناه عِمادُ الدِّين وقِوامُه النَّصِيحةُ وهي إرادةُ جُملةِ الخيرِ حِيازةً لِحَظّ المنصُوحِ له.

(٢) وكذلك الأنبياء عليهمُ السّلامُ مِن قَبلِه.

(٣) خصَّ اللهُ عزَّ وجلَّ نبِيَّهُ ﷺ بأحكامٍ خاصّةٍ دُونَ أمّتِه، مِنها ما هو واجب عليه دُونَ أُمّتِه الضُّحى والأضحيّةِ والوِتر والتهَجُّد والسِّواك والمُشاوَرة ومُصابَرة العَدُوّ وإنْ كَثُروا.

لِغَيرِه[1]، كُلُّ ذلكَ إِكرامًا له[2]، فَصلَّى اللهُ علَيه وعلَى ءالِه وصَحابَتِه.

ثمّ يَعتقِد أنّ الإيمانَ هو صِفةُ المُؤمِن[3]، والتّوحِيدَ صِفةُ الموحِّد[4]، والمعرفةَ صِفةُ العارِف[5]، والمحَبّةَ صِفةُ المُحِبّ[6]، كما أنّ العِلْمَ صِفةُ العالِم، والقُدْرةَ صِفةُ القادِر.

---

(١) كصدَقةِ التطوُّع، ولكن يأخذ الهديّة. وأباحَ له اللهُ عزَّ وجلَّ أشياءَ حرَّمها على أُمَّتِه كالوِصال في الصَّومِ، واصطِفاءِ ما أُبيحَ له مِن الغَنِيمةِ قَبلَ القِسمةِ، وأنّه لا يَنتقِضُ وُضوؤُه بالنَّومِ مُضطجِعًا.

(٢) أي لِمُضاعَفةِ الأجرِ له ﷺ.

(٣) وهو الّذي ءامَن باللهِ وبما جاءَ عن اللهِ، وءامَن برَسولِ اللهِ ﷺ وما جاء عن رسولِ الله، وصانَ نَفْسَه عن الوُقوعِ في الكُفر، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ﴾.

(٤) مُرادُه بالموحِّد المُنزِّهُ للهِ عمّا لا يَلِيقُ به.

(٥) يُريدُ العارِفَ الكامِلَ أي التّقِيَّ الصّالحَ، ولقَبُ العارِف باللهِ لا يُطلَق عُرفًا إلّا على عِبادِ الله الكُمَّل، أمّا مِن حيثُ الأصلُ فكُلُّ مؤمنٍ عارفٌ باللهِ على ما يليق به سُبحانَه، لأنّ ذلكَ أساسُ الإيمانِ.

(٦) يُريدُ الصُّوفيَّ الكامِلَ، وإلّا فكُلُّ مؤمنٍ مُحِبٌّ للهِ مَحبّةَ تعظِيمٍ.

والإيمانُ قَولٌ وعمَلٌ ونيّةٌ[١]، ويَزِيدُ ويَنقُص[٢]، وأنّه نُورٌ يُقذَفُ في القَلبِ لا نُور الذّاتِ[٣].

والإيمانُ غيرُ الإسلامِ[٤].

---

(١) هو إقرارٌ باللِّسانِ وتَصدِيقٌ بالقَلبِ وعمَلٌ بالأَركانِ.

(٢) أي مِن حيثُ الكَمالُ، فيزِيدُ بالطّاعةِ ويَنقُص بالمَعصِية.

(٣) ليس ذاتُ الإيمانِ نُورًا حقيقيًّا بل هو تصديقٌ يهتدِي إليه مَن شاء الله له ذلك، قالوا: يَقذِفُ الله في قَلبِ العبدِ نُورًا فيَعرِفُ بذلكَ النُّورِ الحَقَّ فيقبَلُه ويُذعِنُ له قَلبُه.

(٤) فالإيمانُ التَّصديقُ باللهِ ورَسُولِه، والإسلامُ الإقرارُ والانقِيادُ والاستِسلامُ لِمَا جاءَ عن اللهِ ورَسُولِه.

قال إمام الحرمَين الجُوَينِيُّ: "هما شيئانِ لا يَتِمُّ هذا إلّا بهذَا" اهـ.

وقال البدرُ العَينِيُّ: "والإيمانُ والإسلامُ مُتلازِمان، لا عِبرةَ للتّصدِيق بِدُونِ الانقياد للأوامِر والنَّواهي، وكذا على العَكسِ" اهـ.

وقال تقي الدّين السُّبكِيُّ: "فإنْ قُلتَ: فهل الإيمانُ والإسلامُ مُتلازِمانِ، وهل بينَهُما عمومٌ وخُصوصٌ؟"، فقدَّم الجَواب عنهُما ثُمّ قال: "فحاصِلُه أنّ الشارِعَ شَرَطَ في اعتبارِ الإيمانِ بَعضَ الإسلامِ وشَرَطَ في اعتِبارِ كُلِّ إسلامٍ الإيمانَ - أي أصلَه - فلا يَصِحُّ شيءٌ مِن الإسلامِ إلّا معَ الإيمانِ، ولا يُعتَدُّ بالإيمانِ إلّا إذَا انقادَ ونَطَقَ بالشَّهادتَينِ وكَفَّ عمّا يُوقِعُ في الكُفرِ مِن الأَفعالِ وغَيرِها" اهـ.

والتَّوحيدُ غيرُ المَعرفةِ(١).

والمَعرفةُ غيرُ الإيمانِ(٢).

ويَعتقِدُ أنّ معرِفةَ الإثباتِ للصّانِع ضَرورةٌ(٣)،

---

(١) فالمُشرِكُون كان مِنهُم مَن يعتقِدُ أنّ اللهَ هو خالِقُ كُلِّ شيءٍ ولكنّهم لا يُوحِّدُونه بل يُشرِكُون معَه غيرَه، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ أي وقالُوا في معبوداتِهم الباطلة: "ما نَعبُدهم إلا لِيُقرّبُونا إلى الله تقريبًا"، فالحِكايةُ مُقدَّرة.

(٢) لأنّ مجرّدَ العِلمِ بالشيء ليس اعتقادًا وتصدِيقًا، فاليهودُ كانوا يعرِفُون أنّ محمّدًا ﷺ صادِقٌ وأنّه نَبِيُّ ءاخِرِ الزّمان ومع ذلك فقد كذَّبُوه، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡ﴾.

(٣) يُريد بذلكَ أنّ إثباتَ وُجودِ الصّانِع الخالِقِ للمَصنُوعاتِ بدِيهِيٌّ لا يَتفقِرُ[1] إلى دليلٍ، وهذا جارٍ على ما قالَه بعضُ المتكلِّمِين وفسَّره الرّازيُّ بقَولِه: "فإنّك لو لطَمْتَ وَجهَ الصَّبِيّ وقلتَ: حصَلَتْ هذه اللَّطمةُ مِن غيرِ فاعلٍ ألبتّةَ فإنّه لا يُصدِّقُكَ فيه ألبتّةَ، بل والعِلمُ بذلك مَركوزٌ في فِطْرةِ البَهائِم، فإنّ الحِمارَ إذَا أَحَسَّ بِصَوتِ الخشَبةِ فَزِعَ لأنّه تَقرَّرَ فِي فِطْرَتِه أنّ حُصولَ صَوتِ الخشَبةِ بِدُونِ الخشَبةِ مُحالٌ" اهـ.

1 الصواب: يفتقر

ومعرِفةَ الصِّفاتِ مُكتسَبةٌ[1]،

ومعرِفةَ التَّخصِيصِ مَوهِبةٌ[2]،

وأصلَ الإيمانِ مَوهِبةٌ، وشرائِطَه مُكْتسَبةٌ[3].

ويَعتقِدُ أنّ للإيمانِ والمعرِفةِ والتَّوحيدِ ظاهرًا وحقِيقةً[4]، وأنّه تعالى دَعا الخَلْقَ إلى ظاهرِها[5]، وهدَى مَن شاءَ لحَقِيقَتِها[6].

---

(١) يُستَدلُّ لَهَا بأدِلّةٍ عقليّةٍ إجماليّةٍ وتفصيليّةٍ، ألَا ترَى أنّك تَقولُ: مُحْدِثُ هذا العالَمِ قادِرٌ، لأنّه لو لَم يَكُن كذلكَ لعجَز عن إيجادِ العالَمِ.

(٢) يُريدُ بذلكَ مرتَبةَ «معرِفة التّعريف» عند الصُّوفيّة، وذلك بأنْ يُفِيضَ اللهُ عليهِم باللُّطفِ الخاصِّ الّذي يَنالُون بِه درَجة الإحسانِ.

(٣) يُريدُ بذلكَ أنّ العَبدَ لا يَسَعُه أن يُوجِدَ الهِدايةَ في قَلبِه ولكنّ الله هو الهادِي إلى الحَقّ، ولكنّ العبدَ يسَعُه أنْ يعملَ بالأسبابِ الّتي يسَّرَها اللهُ له، فإنّ العبدَ مُختارٌ تحتَ مشيئةِ اللهِ، يَكسِبُ مِن الأعمالِ باختيارِه ما شاءَ اللهُ له أنْ يختارَه، فالعبدُ والأسبابُ واختِيارُ العَبدِ كُلٌّ بخَلقِ اللهِ عزَّ وجلَّ.

(٤) فباطِنُ الإيمانِ التّصديقُ بالقَلبِ والإذعانُ وظاهرُه الإقرارُ باللِّسانِ والعمَلُ بالجَوارِحِ.

(٥) أي وإلى باطِنِها، ولكن مَن لَم يشأ اللهُ له الهِدايةَ لا يَهتَدي.

(٦) أي وفَّق إلى الإيمانِ مَن شاءَ له الهدايةَ.

وكلّ مُؤمنٍ مُسلِمٌ، ولا كُلُّ مُسلِمٍ مُؤمِنًا[١].

ويَعتقِدُ أنّ الاستِطاعةَ معَ الفِعلِ[٢].

وأنّ نَعِيمَ الجنّةِ باقٍ بإبقاءِ اللهِ تعالى[٣]، وعذابَ أهلِ الكُفرِ باقٍ بإبقاءِ اللهِ تعالى[٤].

---

(١) أي قد يكونُ مُستَسلِمًا مُنقادًا ظاهِرًا وهو في الحقيقةِ كافِرٌ كحال المُنافقِينَ الّذين يُظهِرُون الإسلام ويُبْطِنُونَ الكُفرَ.

(٢) يُريدُ بذلك أحدَ نوعَي الاستطاعةِ؛ فهي عِندَ أهلِ الحَقّ نَوعانِ: استِطاعةٌ تَكونُ معَ الفِعل تُقارِنُه، واستِطاعةٌ تَكونُ مِن شأنِها أنّها سابِقةٌ للفِعلِ حتّى يَحصُل الفِعلُ بِها. فالاستِطاعةُ الّتي تَكونُ معَ الفِعلِ هي الّتي يَتحقَّقُ بها مِن العَبدِ الفِعلُ، يُحدِثُها اللهُ مَقرُونةً بالفِعلِ، ففي الطاعاتِ تُسمَّى تَوفِيقًا، وفي المعاصِي تُسمَّى خِذلانًا، هذا عند أهلِ الحَقّ.

(٣) أي بقاءُ نعِيمِ الجنّةِ لا بالذّاتِ بل لأنّ اللهَ تعالى شاءَ بقاءَ الجنّةِ ونعِيمِها، فالجنّة باعتِبارِ ذاتِها يَجوزُ علَيها الفَناء غير أنّ اللهَ عزَّ وجلَّ شاءَ لها أنْ تَبقَى.

(٤) وقد خالَفَ في ذلكَ شيخ المُجسِّمةِ ابنُ تيميةَ فقال بفَناءِ النارِ بعدَ أن كان قد ذكرَ في بعضِ كُتُبِه أنّ المُسلمِين اتّفَقُوا على بقاءِ الجنّة والنّارِ وأنّ جَهمَ بنَ صَفْوان خالفَ في ذلك فقال بفَنائِهما فكفَّرهُ المُسلِمونَ، فحكمُهُ حكمُ جَهمٍ في التّكفِير.

وأنّ المؤمنِينَ يَخرُجون مِن النّار[1].

ويَعتقِدُ أنّ الكبائرَ لا تُخلِّدُ فاعِلَها في النّار[2].

ويَعتقِدُ أنّ اللهَ تعالى لا يُجْبِرُ عِبادَه على مَعصِيَتِه[3].

وأنّــه لا يَــدخُلُ الجنّــةَ أحــدٌ بِعمَلِــه إلّا بِفَضْــلِه ورَحمتِــه[4]

---

(١) أي عُصاة المُؤمنِين مِن أهلِ الكبائِر الّذين شاءَ اللهُ لَهُم أن يُعذَّبُوا في النّارِ قَبلَ دُخولِ الجنّةِ.

(٢) أي ما لَم يَرتَكِبْها مُستحِلًّا، فإنِ استَحَلَّها كفَرَ.

(٣) فليسَ الإنسانُ مَجبُورًا لأنّ الجَبْرَ يُنافِي التَّكلِيفَ، وهذا هو المذهبُ الحَقُّ وهو خارِجٌ عن مَذهبِ الجَبْرِيّة والقدَرِيّة. فالجَبْرِيّةُ يَعنُونَ بالمَجبُورِ أنْ يكُونَ مِثلَ الرِّيشةِ المُعلَّقةِ في الهَواءِ تأخُذُها الرِّياحُ يَمْنةً ويَسْرةً من غيرِ اختِيارٍ لها في ذلك، فلَو كان العَبدُ مِثلَ هذِه الرِّيشةِ لَم يُؤمَر بالأَوامِر ولَم يُنْهَ عن المَناهِي، أمّا القدَرِيّةُ فيَقولُون إنّ العَبدَ يَخلُق أعمالَ نَفْسِه استِقلالًا بِقُدرةٍ خَلَقَها اللهُ فيه، وكِلا الفرِيقَين كُفّارٌ خارِجُون عن عقيدةِ الإسلام، وأمّا أهلُ السُّنّة فوَسَطٌ بينَ الاثنَين.

(٤) معناهُ العمَلُ الصالِحُ لا يُوجِبُ للعِبادِ دُخولَ الجنّةِ إلّا برَحمةِ الله يَدخلُونها، لأنّ اللهَ ليسَ مُلْزَمًا بأنْ يُدخِلَهُم الجنّة، إنّما ذلك بفَضلِه ورَحمَتِه، حتَّى العمَلُ الحسَنُ الّذي يَعمَلُه المؤمِنُون هو فَضلٌ مِنهُ عزَّ وجلَّ، هو خَلَقَه فِيهِم لَيسُوا هم الخالقِين له.

ومِنَّتِه[1].

ويَعتقِدُ أنّ الجنّة حَقٌّ وأنّ النّارَ حَقٌّ[2]، والبَعثَ حَقٌّ، والحِسابَ حَقٌّ، والمِيزانَ حَقٌّ، والصِّراطَ حَقٌّ، وعَذابَ القَبرِ حَقٌّ[3]، وسُؤالَ مُنكَرٍ ونَكِيرٍ[4] حَقٌّ.

ويَعتقِد أنّ خَيرَ النّاسِ بَعدَ رَسولِ اللهِ ﷺ أبو بكرٍ ثُمّ عمَرُ ثُمّ عُثمانُ ثُمّ عليٌّ رِضوانُ اللهِ تعالى علَيهم أجمَعِينَ.

ويَعتقِدُ أنّ خَيرَ القُرونِ[5] ما بُعِثَ فيه النّبِيُّ ﷺ، ثُمّ الصّحابةُ ثُمّ التابِعُونَ[6]، ثُمّ الأفضَلُ بالأعمالِ مَن رَأَيْنا مِنهُ فَضْلًا

---

(١) أي نِعمَتِه على عِبادِه.

(٢) أي وُجودُهما ثابِتٌ وهُما مَخلُوقَتانِ الآنَ.

(٣) أي ونَعِيمُه.

(٤) أي للمَيِّتِ.

(٥) جَمع قَرنٍ، وهو في الأصلِ المِقدارُ الّذي يَقترِنُ فِيه أهلُ زَمانٍ واحِدٍ مِن حيثُ الأعمارُ والأحوال، وقدَّرُوه بمائة سَنةٍ مِن الزّمان، وقيل: ثَمانُون، وقيل: مائةٌ وعِشرُون.

(٦) أي ثُمّ يَلِي بالفَضل الزّمانُ الّذي كان فيه الصّحابةُ، ثمّ الّذي كان فيه التّابعُون.

شَهِدْنا له بِه[١].

ويَعتقِدُ أنّ مَن شَهِدَ بالشَّهادتَينِ وصلَّى إلى القِبلةِ وءاتَى الزّكاةَ وصامَ شَهرَ رَمضانَ وحَجَّ البَيتَ لَم نَشهَدْ له بالجنّةِ ولا بالنّارِ[٢]، ولا نَشهَدُ علَيهِ بالكُفرِ إلّا على مَعنًى مِن مَعانِي الكُفرِ ووَجهٍ مِن وُجوهِه[٣]، مِثلُ قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ

(١) والعِبرةُ بالتَّقوَى، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾.

(٢) هذا بمعنَى ما قاله الإمامُ الطحاويّ رحمه الله في عقيدتِه: «نَرجُو للمُحسنِينَ مِن المُؤمنِين أنْ يَعفُوَ عَنهُم ويُدخِلَهم الجنّةَ برَحْمَتِه ولا نأْمَنُ علَيهِم» ومعَ ذلك فلا نَقولُ بالتَّعيين لآحادِ النّاسِ الّذين لَم يأْتِ نصٌّ شَرعِيٌّ يُخبِرُ عن خاتِمَتِهم بأنّ فُلانًا مِن أهلِ الجنّة لأنّنا لا نَطّلِعُ علَى باطِن حالِه إنّما نَعلَمُ ظاهِرَه، ومع ذلك فإنّنا نَعتقِدُ أنّه إنْ تَحققَتْ فيه صِفةُ التّقوَى فهو مِن أهلِ الجنّةِ ءامِنٌ، واللهُ أعلَمُ بحالِه، أمّا مِن حَيثُ الاعتِقادُ فإنّنا نَجزِمُ بأنّ المؤمِنَ الّذي وصَلَ إلى هذِه الرُّتبةِ فهو مَقطُوعٌ له بدُخولِ الجنّةِ بلا عَذابٍ.

(٣) أي إلّا إنْ فسَقَ فارتكَبَ ذنبًا فإنّه يُحكَم عليه بأنّه ارتكَبَ كُفرًا دُون كُفرٍ أي ذنبًا كبيرًا.

ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[١]، ومَن لَم يَحُجَّ[٢] فليسَ بكافِرٍ.

ويُصلِّي خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وفاجِرٍ[٣]، ويُطِيعُ الوالِيَ[٤] ولو كان عَبدًا حبشِيًّا[٥].

---

(١) أراد بذلكَ موافقةَ المفسِرين الّذين قالوا: إنّ لفظَ «كَفَر» في الآيةِ يَعنِي لَم يشكُر اللهَ الّذي أنعَمَ علَيهِ الشُّكرَ الواجبَ فيَحُجَّ معَ استِطاعتِه بل عصَى اللهَ وترَكَ فريضةَ الحَجِّ مع الاستطاعةِ فوَقَع في كُفرٍ دُون الكُفرِ النّاقِل عن المِلّة أي وقَع في ذَنبٍ مِن كَبائِر الذُّنوبِ.

(٢) أي وجبَ عليه الحَجَّ ولَم يَحُجَّ عن تَهاوُنٍ لا عَن جُحودٍ.

(٣) أي تُجوزُ الصّلاةُ خَلفَ التَقِيّ وخَلفَ الفاسِقِ مِن المؤمنِين معَ الكَراهةِ خَلفَ الفاسِق، والمعروفُ في مذهب الإمام أحمدَ أنّه لا تَصِحُّ الجَماعةُ خَلفَ المُسلِم الفاجِر إلّا في الجُمعةِ والعِيد.

(٤) أي والِيَ أُمورِ المسلِمين الّذي عُقِدَتْ له البَيعةُ على الوَجهِ الشّرعيّ، فلا يَخرُج عليه ولا يُنازعه الأمرَ.

(٥) وهو مُقتبَسٌ مِن حدِيثٍ لرسولِ الله ﷺ: «**أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا مُجَدَّعًا**»، والمعنَى أنّه لو استوَلَى عليكُم عَبدٌ حبَشِيٌّ فأَطِيعُوه مَخافةَ إثارةِ الفِتَن، فعلَيكُم بالصَّبْرِ =

ويَعتقِدُ أنّ أخبارَ الآحادِ تُوجِبُ العَملَ ولا تُوجِبُ العِلمَ[1]، وأخبارَ التَّواتُر تُوجِبُ العِلمَ[2] والعَملَ.

والعَقلُ لا يُحسِّنُ ولا يُقبِّحُ[3] بل الشَّرعُ يُحسِّنُ ويُقبِّحُ.

والشّرعُ حاكِمٌ على العَقلِ[4].

والنّاسُ على العَدالةِ حتّى يَظهَر فيهِم الجَرحُ[5].

= والمُداراةِ فيما لا معصيةَ فيه حتّى يأتِيَ أمرُ اللهِ، وقيل: هذا وارِدٌ على سَبِيل الحَثّ والمُبالَغةِ على طاعةِ الحُكّام لا على التَّحقِيقِ، وذلك لِقَولِه ﷺ: «**الأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيشٍ**».

(١) أي تُعُبِّدْنا بالعمَلِ به، ولكن لا يَلزَمُ مِنهُ العِلمُ القَطعِيُّ.

(٢) أي القَطعِيَّ اليَقِينِيَّ.

(٣) لأنّ العَقلَ لا يَستقِلُّ بمَعرفةِ تفاصِيل الخَيرِ والشَّرِّ، بل الحُكمُ على حسَبِ ما ورَد في الشّرعِ، ومِثالُ ذلكَ أنّ العَقلَ لا يَستقِلُّ بمَعرِفةِ وُجوبِ خَمسِ صلَواتٍ في اليَومِ واللَّيلةِ.

(٤) والعقلُ السّلِيمُ شاهدُ الشّرعِ، فلا يأتي الشّرعُ بما لا يوافِقُ مُجوَّزات العَقلِ.

(٥) أي ما يكونُ سببًا لسُقوطِهم عن مَرتبةِ العَدالةِ.

والأشياءُ على الإباحةِ حتّى يَقُومَ دليلُ الحَظرِ[1]، وأموالُ المسلمِينَ وذَبائِحُهم حَلالٌ إلّا ما رُوِّينا فيه التّحرِيمَ.

ونذكر في هذا الفصل ما يَختَصُّ بِه هذِه الطائِفةُ أعنِي الصُّوفيّةَ دُونَ غَيرِهم.

ويَعتقِدُ أنّ الفَقرَ أفضلُ مِن الغِنَى[2]، وأنّ الفَقِيرَ الصابِرَ الصادِقَ أفضَلُ مِن الغَنِيّ الشاكِر[3].

---

(١) ويدُلُّ على ذلك حديثُ: «**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَحَرَّمَ حُرُمَاتٍ فَلَا تَنْتَهِكُوهَا، وَحَّدَ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا، وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ مِنْ غَيْرِ نِسْيَانٍ فَلَا تَبْحَثُوا عَنْهَا**» وليسَ السُّكوتُ في «**وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ**» السُّكوتَ المعهودَ في الخَلْقِ الّذي يُقابِلُ الكلامَ لأنّ كلامَ اللهِ أزَلِيٌّ أبدِيٌّ لا يُشبِهُ كلامَ المَخلُوقِينَ فلا يُوصَفُ بسُكوت بَعد كَلامٍ ولا بِكَلام بعد سُكوتٍ، بل كلامُه تعالى كَلامٌ واحِدٌ لا يَتَبَعَّضُ ولا يَتجزَّأُ ولا يتغَيَّرُ ولا يَتطوَّرُ، إنّما السُّكوتُ في هذا الحديثِ بِمعنَى التَّرْكِ أي تَرَكَ تَحرِيمَ هذه الأشياءَ رَحمةً بِكُم.

(٢) هو محمولٌ على مَن كان لا يُصلِحُه إلّا الفَقرُ ومَن لا يؤدِّي ما افتَرَضَ اللهُ عليه في حالِ الغِنَى ويؤدِّيه في حالِ الفقرِ.

(٣) هي مسألةٌ خِلافيّةٌ عند العُلماء، والّذي اختاره الإمامُ ابنُ خفيفٍ هنا هو مذهبُ كثيرٍ مِن العلَماء، لكن إنِ استوَى رَجُلانِ مِن حيث التَّقوَى وكان أحدُهما غنِيًّا والآخَرُ فقِيرًا فالفقيرُ له مَزِيدُ فَضلٍ لِصَبرِه.

والزُّهدُ في الكُلِّيّةِ[1] أفضَلُ مِنهُ في البَعضِ.

والوُصولُ إلى الحَقِّ[2] مِن غَيرِ طَرِيقِ العِبادةِ مُحالٌ.

والرُّؤيةُ في دارِ الدُّنيا مُحالٌ[3].

والنُّبوّةُ أفضَلُ مِن الوِلايةِ[4].

ولا يُبْلَغُ إلى دَرجةِ النُّبوّةِ بالعِلمِ والعَملِ[5].

---

(١) أي في كُلّ حالٍ.

(٢) أي إلى رِضَى اللهِ تعالى، فمِن أسمائِه عزَّ وجلَّ الحَقُّ ومعناهُ الموجودُ الّذي لا يجوزُ عدَمُه ولا شَكَّ في وُجودِه.

(٣) لأنّ الله عزّ وجلّ الله تعالَى لا يُرَى بالعَينِ الفانيةِ، قال الكَلاباذيّ في «التعرُّف»: "وأجمَعوا أنّه لا يُرَى في الدُّنيا" اهـ. وأمّا سيّدنا محمّد ﷺ فقد رأَى ربَّه عزَّ وجلَّ بِفُؤادِه لا بِعَينَي رأسِه، رءاهُ عزَّ وجلَّ بلا كيفٍ ولا مكانٍ ولا جِهةٍ ولا شَكلٍ ولا صُورةٍ ولا مُقابَلةٍ ولا مُدابَرةٍ، وسيأتِي الكلامُ على مسألة الرُّؤية.

(٤) ونبِيٌّ واحدٌ أفضلُ مِن جَميعِ الأولِياءِ.

(٥) لأنّها باصْطِفاءٍ مِن الله.

والمُعجِزةُ للأنبياءِ، والكَرامةُ للأولياءِ[1].

والفِراسةُ كَسبٌ[2].

والمُحَدَّثُ[3] والمُكَلَّم[4] غيرُ صاحبِ الفِراسةِ.

---

(١) والكَرامةُ الظاهرةُ على يَدِ الوَلِيّ مُعجِزةٌ للنّبِيّ المُتَّبَعِ.

(٢) فِراسةُ المُتّقِين نوعٌ مِن الإلهامِ والمُكاشَفة، وقد يَعِيها المُكاشَف أو لا يَعِيها، وقد ذهَب كثيرٌ مِن العلَماء إلى بَيانِ كيفيّة كونِها كسبيّةً، فَمِن الفِراسة ما هو عامٌّ، ومِنها ما قد يتعلَّقُ بنَوعِ كَسبٍ وتحصيلٍ غير أنّ الأصلَ وَهبِيٌّ فَيضِيٌّ.

(٣) المُحدَّث مِن غيرِ الأنبياءِ هُوَ المُلْهَم، ولذلكَ أصلٌ في الحديثِ المرفوع: «**لَقَدْ كَانَ فِيمَا قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ مُحَدَّثُونَ فَإِنْ يَكُ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ فإِنَّه عُمَرُ**»، وكان عُمرَ رضي الله عنه رأسَ أهلِ الكَشفِ في هذه الأُمّة، وليس معنَى قولِه ﷺ ذلكَ أنّه لا يوُجَد سوَى عمرَ مُحدَّثٌ في هذه الأُمّة.

(٤) المُكلَّم مِن غيرِ الأنبياءِ هو الّذي يُكلِّمُه الهاتِفُ مَلَكٌ أو غيرُه، والهاتِفُ صَوتٌ يُسمَعُ ولا يُرَى صاحِبُه.

والحرِّيّةُ مِن رِقِّ العُبودِيّة باطِلةٌ[1]، ومِن رِقِّ النُّفوسِيّةِ جائِزةٌ[2]، والعُبودِيّة لا تَسقُطُ بحالٍ[3].

والصِّفاتُ المَذمُومةُ مِن العارفِين تَفنَى[4]، ومِن المُريدِين تَخْمَدُ[5].

---

(١) أي مَهما بلَغَ العبدُ مِن رَفِيع الدّرَجاتِ وكَمالِ الرُّتَب فإنّه لا يُحَطُّ عليه شيءٌ مِن التّكالِيف الشّرعيّة الّتي وجَبَتْ عليه.
قال أبو المَعِين النسفيّ (ت ٥٠٨هـ) في «بحر الكلام»: "قال أهلُ الإباحة: إذا بَلَغَ العَبدُ في الحُبّ غايةَ المحَبّةِ تَسقُط عنه العِبادةُ الظاهِرةُ نحوُ الصّلاةِ والزّكاةِ والحَجّ وغيرِ ذلك، وكانت عِبادَتُه بَعد ذلك التَّفكُّرَ، ويَصعَدُ بِنُورِه إلى السّماءِ، ويَدخُل الجنّةَ ويُعانِقُ الحُورَ العِينِ ويُباضِعُهُنّ، وقال أهلُ السُّنّة والجماعةِ: مَن اعتَقَد هذا يَكفُر" اهـ.

(٢) يعني التحَرُّرَ مِن الأخلاقِ الرّديّةِ والصِّفاتِ الذَّمِيمةِ.

(٣) أي لا تسقُط في الدُّنيا ولا في الآخِرة، أمّا التّكاليفُ مِن صلاةٍ وصِيامٍ وزَكاةٍ فإنّها في الحياة الدُّنيا.

(٤) أي تَزُولُ ويُعوَّضُون عنها غيرَها لا أنّها تَخمَدُ وتبقَى كامِنةً فيهم.

(٥) فإذا ترَقَّى المُرِيدُ إلى مرتبةِ العارِف فَنِيَتْ منه.

والرُّجوعُ بَعدَ الوُصولِ جائِزٌ[1].

ويَعتقِدُ أنّ العَبدَ يُنقَل في الأحوالِ[2] حتّى يَصِيرَ إلى نَعتِ الرُّوحانيّةِ[3] فيَعلَمَ الغَيبَ[4]، ويُطوَى له الأرضُ[5]، ويَمشِيَ على الماءِ[6]، ويَغِيبَ عن الأبصارِ.

---

(١) رُجوعُ المُرِيد أو السّالِك الّذي لَم يَبلُغ الوِلايةَ إلى حالٍ سَيِّئٍ ولو إلى الكُفرِ والعياذُ باللهِ مُمكِنٌ حُصولُه، أمّا مَن دخَل الوِلايةَ فلا يَخرُج مِنها ولا يَنقلِبُ كافِرًا، وهو الّذي دلَّتْ عليه النُّصوص الشّرعيّة، قال الله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾.

(٢) يُريدُ الأحوال الّتي تَعتَرِي العبدَ على اصطلاحِ الصُّوفيّة، وهي درَجاتٌ مِن الاستِغراقِ في حُبِّ اللهِ عزَّ وجلَّ.

(٣) أي حتّى يَبلُغَ درجةَ الوِلايةِ فيكونَ مِن أحبابِ المَرضِيّ عنهُم.

(٤) أي يُطلَعُ على بعضِ الغَيبِ، فإنّه لا شَكَّ أنّه لا أحدَ يَعلَم الغَيبَ كُلَّه إلّا اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾.

(٥) فيجتازُ المَسافاتِ بخَطوةٍ خفيفةٍ.

(٦) وقَد لا يَبتَلُّ خُفُّه ولا نَعلُه، كما حصَل لجَيشِ ورِكابِ العَلاء بن الحضرميّ رضي الله عنه.

والسُّكرُ للمُرِيدينَ حَقٌّ، وللعارِفِينَ باطِلٌ[1]، وغَلَباتُ الحَقِّ على سائِرِ الخَلقِ جائِزٌ[2].

والأحوالُ للمُتوسِّطِينَ، والمَقاماتُ للعارِفِينَ، والشِّدّةُ للمُرِيدينَ.

والصَّحْوُ أفضلُ مِن السُّكْرِ[3]، والإفاقةُ أفضلُ مِن الاصْطِلامِ[4].

---

(١) حَقٌّ أي موجودٌ واقعٌ مِنهُم، وباطِلٌ أي مَنفِيٌّ لا يَحصُل مِنهُم. والسُّكرُ عند الصُّوفيّة هو حالٌ يَعترِي المُرِيدَ فيَغِيبُ غَيبُوبةَ ذُهولٍ عمّا حولَه بسببِ استغِراقِه في محبّةِ الله تعالى، فإنْ ترَقَّى المُرِيدُ فصا عارفًا فإنّه يَستغنِي عن حالِ السُّكرِ ويدخُل في حالٍ أخرى أعلَى من السّابِقةِ إلى أن يَبلُغَ شُهودَ المنتَهِين.

(٢) يُريد أنّ غلبةَ الحالِ جائزٌ على طبقاتِ الصُّوفيّة الثلاثةِ.

(٣) والمُرادُ هنا الصَّحوُ الثانيُ الّذي يكونُ بعدَ السُّكرِ لا الصَّحوُ السّابِقُ، فإنّ الصَّحوَ الثانيَ مرتبةٌ أعلَى مِن السُّكرِ، فالصَّحوُ الثاني هو «صَحوُ الجَمْع»، ولمّا كان السُّكر حالًا والصّحوُ الثاني مَقامًا عُلِمَ أنّه أعلى منه درجةً لأنّ المَقاماتِ أعلَى مِن الأحوال عند الصُّوفيّة.

(٤) الاصطِلامُ هو الوَلَهُ الوارِدُ على القلبِ الذي يُسكِنُ النَّفْس تحت سُلطانِه فيَستغرِقُ معه العبدُ في بحر المحَبّة حتّى يَسلُبَه عن حِسّه. =

ودُخولُ العارفِ في الأشياءِ[1] غيرُ قادحٍ في حالِه، فإذَا صَحَّ التوَكُّلُ لَم يَضُرَّ الادِّخارُ[2].

ويَعتقِدُ أنّ عِصيانَ الأنبياءِ سَببٌ لقُرْبَتِهم وفوائِدُ لأُمَّتِهم[3]، ولا يُسمَّونَ عُصاةً لعِصْيانِهم بل نَقولُ: "عصَى ءادمُ"[4] ولا نَقولُ:

= قال شيخنا الهرريّ رحمه الله: "الكُمَّل مِن أولياءِ الله لا يَحصُل لهم جَذْبٌ يُذهِبُ عَقلَهُم فيُخرِجَهم عن وَعيِهم بسبَب الوجدِ فيَقُولوا ما يُعارِضُ شرعَ الله، أمّا غيرُ الكُمَّل فيَحصُل لهُم ذلكَ وهو مُشاهَدٌ، لكِنّ انجِذابَ القَلبِ على معنَى تَعلُّقِ قَلبِ الوَلِيّ بمَحبّة اللهِ هو مَوجُودٌ في قَلبِ كُلّ وَلِيّ ولا يَلزَم مِن ذلك غَيبوبةُ العَقلِ" اهـ.

(١) أي تَعاطِيه الأسبابَ المُباحةَ في التكسُّب وغيرِه.

(٢) أمّا مَن ذهَب إلى تحرِيم الادِّخارِ مِن الصُّوفيّةِ فلَم يَكُن ذلكَ مِنهُم محمولًا على مُطلَق الأحوالِ بل هو فِي الادِّخارِ المانِع من الإنفاقِ الواجِب بلا عُذرٍ.

(٣) قال الكَلاباذيُّ في «التعرُّف»: "ومُعاتَبات الحَقّ (أي اللهِ) لَهُم علَيها إنّما جاءَتْ إعلامًا للأَغيارِ لِيَعلَموا عِندَ إتيانِهم المعاصيَ مواضِعَ الاستِغفار" اهـ.

(٤) أي في مَقامِ بَيانِ حقيقةِ ما حصَل كما أنّه يُتلَى قُرءانًا: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ أي أخطأَ في قضيّةِ الشجَرة خطأً لا خِسّةَ فيه ولا دناءةَ =

"هو عاصٍ"[1].

ويَعتقِدُ أنّ التصَوُّفَ ليسَ بعِلمٍ ولا عمَلٍ بل هو صِفةٌ جَلِيّةٌ يُحَلّى بها ذاتُ الصُّوفيّ[2]، ولها عِلمٌ وعمَلٌ[3]، وهو مِيزانُ العِلمِ والعمَل.

= ولا يَحُطُّ مِن قَدْرِه، وكان ذلكَ مِنه عليهِ السّلامُ قبل النُّبُوّة والإرسال، فقد جَعَلَه اللهُ رَسولًا إلى خَلقِه مِن أولادِه بَعدَ هُبوطِه مِن الجنّة.

(١) لِمَا فيه مِن إساءةِ الأدَب، ولأنّه كما أخبَر عنه رَبُّه عزَّ وجلَّ بِقَولِه: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾، وحاشاهُ

(٢) يعني أنّ التصوُّفَ ليس مجرَّدَ عِلمٍ يُدرَس أو عمَلٍ يُؤدَّى في وقتٍ فيُفرَغَ منه، بل هو مَسلَكٌ ومِنهاجٌ يُسلَكُ وصِفةٌ يتحلَّى بها مَن اتَّبَع النَّبِيَّ في سِيرتِه وأحوالِه، وتَحَلّيه هو بتحلِّي ذاتِه باطِنًا بالصَّفاءِ واستِقامةِ ظاهِره على ما يُحِبُّه اللهُ ويَرضاهُ رسولُه.

(٣) أي لا يَبلُغُ المُريدُ رُتبةَ المتصوّفِين الحقّةَ إلّا بأنّه مُحصِّلٌ للعِلم مُطبِّقٌ للتّعالِيم بالعمَلِ. قال سيّدنا الجُنَيد البغداديّ رضي الله عنه: «مَذهبُنا هذا مُقيَّدٌ بأُصول الكتابِ والسُّنّة». وقال سيّدنا أحمد الرفاعيّ رضي الله عنه: «لا بُدّ لِكُلّ مَقامٍ مِن عِلم وعمَلٍ وحالٍ». وقال الشيخ محيي الدّين بن عربيّ رضي الله عنه: «الأمرُ محصورٌ في عِلمٍ وعمَلٍ». وقال الشيخ عبدُ الوهّاب الشّعرانيّ: «إنّ حَقِيقةَ طَرِيقِ القَومِ عِلمٌ وعمَلٌ».

والتصَوُّف غيرُ الفَقرِ[1]، والتَّقوَى غيرُ التصَوُّف[2].

وليسَ لِلفَقِيرِ أنْ يَتصرَّف في الأسبابِ، وللصُّوفيّ التَصرُّف[3].

والمَعرِفةُ والإِيمانُ والتَّوحِيدُ ليستْ بأَحوالٍ[4].

والوَجدُ ليسَ بِحالٍ وهو مَصْحُوبُ العَبدِ في الأَحوالِ[5].

---

(١) أي ليسَ هو عينَ الفَقرِ عند الصُّوفيّة، ولذلك قال السُّهْرَوَرْدِيّ: «التصوُّف اسمٌ جامِعٌ لِمَعانِي الفَقرِ والزُّهدِ معَ مَزِيدٍ وإضافاتٍ لا يَكونُ الرّجُل بِدُونِها صُوفِيًّا».

(٢) فقد يكونُ التّقِيُّ متوسِّعًا في الملَّذّاتِ الجائزةِ والّتي لا يكونُ مَعها زاهِدًا ولا صُوفِيًّا.

(٣) يَجرِي هنا على تعرِيف أنّ الفقِيرَ عند الصُّوفيّة هو الّذي يَترُك التكسُّبَ عِندَ العدَم ويَصبِرُ ويعيشُ على الفَتحِ والتوكُّل.

(٤) هذا جارٍ على أنّ الأحوالَ فُيوضاتٌ لا تُنالُ بالاكتِسابِ، وأمّا المَعرِفةُ والإِيمانُ والتَّوحِيدُ فتُنالُ بالاكتِسابِ.

(٥) الوَجدُ نَسِيمٌ في القَلبِ تَضطَرِبُ منه الجوارِحُ لِوُرودِ واردٍ مِن شِدّةِ التأثُّر للاستِغراقِ في محبّةِ الله عزّ وجلّ، وهو مُصاحِبٌ للعَبدِ المتقلّب في الأحوالِ، والحالُ ما يَرِد على القَلبِ مِن غيرِ تأمُّل ولا اجتِلابٍ ولا

ومَعرِفةُ المُتعرِّفِينَ غيرُ مَعرِفةِ المُعرَّفِين[1].

والسَّماعُ للعارفِينَ جائِزٌ وللمُرِيدينَ باطِلٌ[2]، وليسَ هو بِحالٍ ولا قُربةٍ[3]، وتَرْكُه أَولَى علَى الجُملةِ لِكَثْرةِ ءافاتِه وعُظمِ فِتنَتِه[4].

اكتِسابٍ: من طرَبٍ أو حَزَنٍ أو غَمٍّ أو فَرَحٍ أو بَسْطٍ أو قَبْضٍ أو شَوقٍ أو ذَوقٍ أو انزِعاجٍ أو هَيبةٍ أو أُنسٍ أو غيرِ ذلك.

(١) ويقال لهُما معرِفةُ التّعرُّف ومعرِفةُ التّعريفُ، أمّا الأُولى فمعرِفةُ العارفِينَ ربَّهُم على ما يَلِيقُ به وإقرارُهم بأنّه صانعُ المصنوعاتِ، وأمّا معرفة التّعريفِ فالاستِدلالُ بالمصنُوعاتِ لمَعرِفة الصّانِع أي اعتقادِه على ما يَلِيق به.

(٢) أي غيرُ مطَلوبٍ.

(٣) أي هو مِن الأحوالِ عندَ الصُّوفيّة ولا يُقال إنّ سماعَ القصائدِ الّتي فيها ذِكرُ الهَجرِ والوَصلِ والمُحِبّ قُربةٌ بمُجرّده.

(٤) والمُرادُ بالسَّماع عند الصُّوفيّة سَماعُ الأشعار والقصائِد بالألحان الجائِزة والأنغامِ المُستلَذَّة أو بدُونِها، وهي مُباحةٌ ما لَم يَكُن فيها حَرامٌ أو جارَّةً إليه. وقد قسم الصُّوفيّة السّماع إلى نوعَين: سماعُ ما فيه ذِكرُ الجنّة والنّار والتّرهيب والتّرغيب وذلك محبوبٌ مرغوبٌ لِلكُلّ، وسماعُ القصائدِ الّتي فيها ذِكرُ الهَجرِ والوَصلِ والمُحِبّ، فإذا سمِعُوا = = هذه العِباراتِ تَفَكَّرُوا في أنفُسِهم وأحوالِهم واتَّهَمُوا أنفُسَهُم بالتّقصِيرِ

ويَعتقِدُ أنّ جَمِيعَ ما يَجِدُه الواجِدُ فهو وَجْدٌ لا غيرُ[١]، والحَقُّ مِن وَراءِ ذلكَ[٢].

وتحرَّك وَجدُهُم استِغراقًا في حُبّ اللهِ وطَمِعُوا أن يَزدادُوا رُقِيًّا في الدّرجات العُلَى عند الله.

فإذا سَمِعُ العارفُ قصيدةً لمُحِبٍّ يذكُرُ طَردَ حبيبِه له تفكَّرَ في حالِ نَفسِه وتذَكَّر معانِيَ الطَّردِ ونزَّلَ ذلكَ على نَفسِه وحالِه واتَّهَم نَفسَه بالتّقصِير في الطّاعةِ وخافَ أن يكونَ مطرُودًا مِن رحمة اللهِ الخاصّة بعِيدًا عن رُقِيّ الدّرَجاتِ الرّفِيعةِ.

ولَمّا لَم يُخشَ على العارِف في السّماعِ مِن مُفتّرٍ عن الرُّقِيّ ارتضَوه له، أمّا المُريدُ فهو مُبتدِئٌ بالنّسبةِ للعارِف فرأَوا فيه كما قال الغزاليُّ: "والمرِيدُ الّذي يَستضِرُّ بالسَّماعِ أحدُ ثلاثةٍ، أقَلُّهم درَجةً هو الّذي لَم يُدرِك مِن الطّرِيق إلّا الأعمالَ الظاهرةَ ولَم يَكُن له ذَوقُ السَّماعِ، فاشتِغالُه بالسَّماعِ (أي لِقَصائِد الهَجرِ والوَصلِ ونحوِها) اشتِغالٌ بما لا يَعنِيه فإنّه ليسَ مِن أهلِ اللَّهوِ فيَلهُوَ ولا مِن أهلِ الذَّوقِ فيَتنعَّمَ بِذَوقِ السَّماعِ، فليَشتغِلْ بذِكرٍ أو خِدمةٍ وإلّا فهو تَضيِيعٌ لِزمانِه" اهـ.

(١) يعني أنّه وارِدٌ ليسَ كَسبِيًّا.

(٢) يُرِيدُ أنّ الله الحَقَّ هو أفاضَ بذلكَ على قَلبِكَ، والحَقُّ مِن أسماءِ الله تعالى ومعناهُ الموجودُ الّذي لا يجوزُ عدَمَهُ ولا شَكَّ في وُجودِه.

ومَن سَمِعَ باللهِ كَفَرَ[1]، ومَن سَمِعَ بِمَخلُوقٍ بمعنَى النُّفوسِيّةِ فَسَقَ[2].

ويَعتقِدُ أنّ الواجِدَ المُتحقِّقَ محفوظٌ[3]. وأهلُ الغَلَباتِ يَجرِي علَيهم ما يَفُوتُهم به الواجِباتُ فإنْ أفاقُوا أعادُوه[4]، وإن مَضَوا في سَكْرَتِهم عُذِرُوا[5].

---

(١) يُرِيدُ بذلكَ تَكمِلة مسألةٍ تتعلَّق بالسَّماع عند الصُّوفيّة، وهو أنّه إذا سَمِعَ المرءُ القصائدَ الّتي فيها ذِكرُ الوَصلِ والهَجرِ بينَ المخلوُقاتِ وأحوالِهِم في ذلكَ فنَزَّلَ وَصْفَ الحوادِث على اللهِ عزَّ وجلَّ فقد كَفَرَ، وفي ذلك قال الغزاليُّ في سَماعِ السّالِك: "فيَنبغِي أنْ يَكونَ قد أَحكَم قانُونَ العِلمِ في مَعرِفةِ الله تعالى ومَعرِفةِ صِفاتِه وإلّا خَطَر له مِن السَّماعِ في حَقِّ اللهِ تعالَى ما يَستحِيل علَيه ويَكفُر بِه" أي إن اعتقَدَه في حَقِّ اللهِ، كاعتِقادِه المُماسّةَ والحُلولِ بينَ اللهِ وعَبدِه، والعياذُ باللهِ.

(٢) أي مَن سَمِعَ قصائدَ الغزَلِ الّتي لا خيرَ فيها ولَم يأمَنْ على نَفسِه الانجِرارَ إلى الحَرامِ كان تحتَ خطَرَ الوُقوعِ في المُفسّقاتِ.

(٣) أي الّذي اعتَراهُ الوَجدُ وكانَ راسِخًا في العِلمِ والتَّقوَى فهو محفوظٌ مِن الشّطَحِ وتمويهاتِ الشّيطانِ، وقليلٌ ما هُم.

(٤) أي إن أفاقُوا ضِمنَ الوَقتِ.

(٥) كأنْ أفاقُوا في اليوم التّالي لَم يَقضُوا ما فاتَهُم في اليومِ الأوّلِ حالَ غَيبوبَة عُقولِهِم.

والشَّيطانُ لا يَعلَمُ ما في قَلبِ العَبدِ[1]، وليسَ له سوَى الوَسْوَسةِ شيءٌ[2].

ويَعتقِدُ أنّ النَّفْسَ غيرُ الرُّوح[3]، والرُّوحُ غيرُ الحياةِ[4]، والرُّوحُ يُفارِقُ الجسَدَ إذا نامَ[5]، والحياةُ لا تُفارِقُه إلّا إذا ماتَ[6]، وهي مَخلوقةٌ كُلُّها[7].

---

(١) قال تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ ۖ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾.

(٢) أي ذلكَ حَظُّه مِن ابن ءادمَ.

(٣) المُعتمَد الّذي دلَّت عليه النُّصوص أنّ النَّفْسَ هي الرُّوح، قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ أي الأرواحَ،

(٤) بالرُّوحِ حَياةُ البدَنِ.

(٥) ليسَ مُرادُه أنّ الرُّوحَ الّتي يَقبِضُها ملَكُ الموتِ تُفارِقُ البدَن عِندَ النَّومِ بل يُريدُ بذلكَ الإدراكَ الّذي يكونُ في اليَقْظانِ.

(٦) يُريدُ بالحِياةِ الرُّوحَ بمعنَى النَّفْسِ.

(٧) أي البَدنُ والإدراكُ والرُّوحُ الّتي بِها حياةُ البدَنِ كلُّ ذلكَ مَخلوقٌ، خِلافًا لِمَن قال مِن الزّنادِقة: إنّ بعضَ الأرواحِ أزليّةٌ لا أوّلَ لها، والعياذُ باللهِ مِن الكُفرِ.

هذا كلُّه ما حَضَرَ في الوَقتِ، وفيه مَقْنَعٌ لكَ[١] إنْ شاء الله تعالى، وليَكُنْ بعدَ ذلكَ اعتِقادُك في النّاسِ الخيرَ والنُّصحَ والأمانةَ[٢]، واحذَرْ فيهِم الغَدْرَ والخِيانةَ فهي طِباعُهم[٣].

واعتَقِدْ في نَفْسِك السُّوءَ والعَداوةَ[٤]، وفي الشَّيطانِ العِصْيانَ والمُخالَفةَ حتَّى تَنجُوَ مِنهُما[٥]، واعتَقِدْ في مَولاكَ الفَضْلَ والمِنّةَ[٦] وحُسنَ الظَّنّ والرَّجاءَ ءاخِرَ عَهدِك بالدُّنيا وأوّلَ عَهدِكَ بالآخِرةِ[٧] فهو لا يُخيِّبُ رَجاءَك ولا يَقْطَعُ أمَلَكَ إنْ شاءَ اللهُ.

وصلَّى اللهُ على خَيرِ خَلْقِه محمّدٍ وعلَى ءالِه وصَحْبِه وسلَّم.

---

(١) أي ما يُرضِيكَ.

(٢) الّذي هو الأصلُ في تحسِين الظَّنّ بالمُؤمِن.

(٣) أي هي غالبةٌ على كثِيرٍ مِنهُم.

(٤) أي احذَرْها واتّهِمْها بأنّها تأمُرُك بالسُّوءِ وأنّها أعدَى أعدائِكَ.

(٥) أي مِن شَرِّ النَّفْسِ الأمّارةِ بالسُّوء وشَرِّ الشّيطانِ.

(٦) أي أنّ له الامتِنانَ عليكَ بجَزِيل النِّعَمِ مِن غيرِ وُجوبٍ عليه.

(٧) قال الحافظ النوويّ: "قال العلَماءُ: معنَى حُسنِ الظَّنّ باللهِ تعالَى أنْ يَظُنَّ أنّه يَرحَمُه ويَعفُو عنه. قالوا: وفي حالةِ الصِّحّةِ يكونُ خائِفًا راجِيًا ويَكُونانِ سَواءً. وقيل: يكونُ الخوفُ أرجَحَ، فإذَا دَنَتْ أَمارات المَوتِ غَلَّبَ الرَّجاءَ" اهـ.

القَلائِد

فِيمَا أُجمِعَ علَيهِ مِن العَقائِد

اعلَم أَنّ أَهلَ السّنّةِ والجماعة قد أَجمعُوا على أنّ الحقائِقَ ثابِتةٌ والعِلمُ بِها مُتحقِّق[1]، وأَنَّ أسبابَ العِلم هِي الحواسّ الظّاهِرة السّلِيمةُ والخَبرُ الصّادِقُ والعَقلُ[2].

وأَنّ العالمَ عُلوِيَّه وسُفلِيَّه مُحْدَث بِجنسِه وأفرادِه وجواهِرِه وأعراضِه[3].

(١) المِنَن الكبرى (لَطائف المِنَن والأخلاق)، عبد الوهّاب الشّعرانيّ، (ص/٦٥٢).

(٢) حاشية على شرح العقائد النسَفيّة، عصام الإسفراييني، (ص/٤٦).

(٣) الفَرق بين الفِرَق، أبو منصور البغدادي، (ص/٣١٥).

وأَنّ اللهَ خالقُ العالَم لا يُماثِله ولا يُشابِهه شَىء في ذاتِهِ ولا في صِفاتِه ولا أفعالِه[١]، فليسَ سُبحانَه وتعالَى بِجسمٍ ولا عَرَضٍ[٢]، بل هو واحدٌ لا شرِيك له[٣].

قَديمٌ لا بِدايَة له، باقٍ لا نِهايَةَ له[٤]، مُرِيدٌ لا ءامِر له، شاءٍ لا يَكون إلَّا ما يُرِيد[٥]، قادِرٌ لا شَىءَ يُعجِزُهُ[٦]، عالمُ الغَيبِ والشَّهادَة[٧]، سَميعٌ بَسمعٍ من غَير أُذُن[٨]، بَصِيرٌ بِبصَرٍ من غيرِ حَدَقَة[٩]، مُتكلِّمٌ بِكلامٍ واحدٍ ليس بحرفٍ ولا صَوتٍ ولا

(١) إتحاف السّادة المتَّقِين، محمد مرتضى الزَّبِيديّ، (٣٥/٢).

(٢) التعرُّف لمذهب أهل التصوُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/٤١).

(٣) الأنوار القُدسيّة، عبد الوهّاب الشّعرانيّ، (ص/١٣).

(٤) أصول الدِّين، أبو منصور البغدادي، (ص/٩١).

(٥) الإنصاف فيما يجب اعتِقادُه ولا يجوز الجَهلُ به، أبو بكر الباقلّاني، (ص/١٣).

(٦) التعرُّف لمذهب أهل التصوُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/٣٥).

(٧) التعرُّف لمذهب أهل التصوُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/٣٥). الإقناع في مسائل الإجماع، أبو الحسَن القَطّان، (٣٥/١).

(٨) الإقناع في مسائل الإجماع، أبو الحسَن القَطّان، (٣٥/١).

(٩) المصدر السابق.

لُغَةٍ[١]، حَيٌّ قيُّومٌ أَحدٌ صَمدٌ، لَمْ يَلِدْ ولم يُولَدْ، لا تُدرِكُهُ الأوهامُ والأَفهامُ[٢]، مَهْما تَصوَّرْتَ بِبالِكَ فاللهُ لا يُشبِهُ ذلِكَ، وأَنّ صفاتِه الذّاتِيّةَ أَزليّة أَبَدِيّة وليسَتْ عَين الذّاتِ ولا غيرَه[٣].

وأَنَّ اللهَ تعالَى كانَ قبلَ كُلِّ شيءٍ[٤]، وهو مُستَغنٍ عمّا سِواهُ، فلا تَحوِيهِ الجِهاتُ ولا تَكتَنفُه الأرضُونَ والسَّماواتُ[٥]، وأَنَّه استَوَى كما أَخبَرَ لا كما يَخطُرُ للبَشَر.

وأَنَّ اللهَ خالِقُ الجَواهِر والأجسامِ والأَعمالِ والحرَكاتِ والسَّكَناتِ والخَواطِرِ والنِّيّاتِ والخيرِ والشَّرِّ والقَبيح والحسَن[٦].

وأنَّ للعبدِ مَشيئةً هي تابِعةٌ لمِشِيئةِ اللهِ، فمَن أَنكَرَها أو جعلَها بِخَلقِ العَبدِ فقد كفَرَ[٧].

---

(١) التعرُّف لمذهب أهل التصوُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/٤٠).

(٢) التعرُّف لمذهب أهل التصوُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/٣٥).

(٣) التعرُّف لمذهب أهل التصوُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/٣٧).

(٤) الإقناع في مسائل الإجماع، أبو الحسَن القَطّان، (٥٦/١).

(٥) الفَرق بينَ الفِرَق، أبو منصور البغدادي، (ص/٣٢١). الإرشاد إلى قواطِع الأدِلّة، أبو المَعالي الجُوَينيّ، (ص/٢١). التفسير الكبير، فخر الدّين الرازيّ، (٤٤٩/٢٩).

(٦) إتحاف السّادة المتَّقين، محمد مرتضى الزَّبيديّ، (٤٤٨/٢).

(٧) التعرُّف لمذهب أهل التصوُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/٤٤).

والاستِطاعةُ نَوعان: استِطاعَةٌ سابِقَةٌ على الفِعل وهِي سَلامةُ الأسبابِ والآلاتِ وبِها يكُونُ صِحَّة التَّكلِيف، واستِطاعةٌ تُقارِنهُ وهي حقيقةُ القُدرةِ الَّتِي يَكونُ بِها الفِعلُ.

وَأجمَعُوا أَنَّ اللهَ تعالى يُثِيبُ فَضلًا وَيُعاقِبُ عدلًا وَيرزُقُ كرَمًا[1]، ويُضِلُّ مَن يَشاء وَيهدِي مَن يَشاء.

وأنَّ تَعذِيبَهُ المُطِيعَ وإِيلامَه الدَّواب وَتَوجِيعَهُ الأَطفال ليسَ مِنه بِظلمٍ[2] بَلِ اتِّصافُهُ بالظُّلم مُحالٌ[3].

وَأَنَّ القُرءانَ كلامُ اللهِ عزّ وجلّ لا يُشبِهُ كلامَ المَخلُوقِينَ، وأَنَّ اللَّفظَ المُنَزَّل الَّذِي نَزَلَ بِه جِبرِيلُ علَى سيّدِ الأَنبياءِ والمُرسَلِين لَيسَ عَينَ الكَلام الذّاتِيّ بل هو عِبارةٌ عنهُ[4]، وَكُلٌّ يُسمَّى قُرءانًا.

---

(١) التعرُّف لمذهب أهل التصوُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/٦٢). أبكار الأفكار في أصول الدّين، سيف الدّين الآمديّ، (٢/٢٢٤).

(٢) الإقناع في مسائل الإجماع، أبو الحسَن القَطّان، (١/٥٧).

(٣) التعرُّف لمذهب أهل التصوُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/٥١).

(٤) التعرُّف لمذهب أهل التصوُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/٣٩). المِلَل والنِّحَل، أبو الفتح الشّهرستانيّ، (١/٨٩). نهاية العُقول في دراية الأصول، فخر الدّين الرازيّ، (٢/٣١٥).

وَنُؤمنُ بِمُحكَمِ الكِتابِ وَمُتَشابِهِه وَنَقُول كُلٌّ مِن عِندِ اللهِ - والمُحْكَماتُ هُنَّ أُمُّ الكِتابِ - وَنُنَزِّهُهُ عزّ وجلّ عَمّا تَقتَضِيهِ ظَواهِر المُتشابِهات مِن كُلّ وَصفٍ لا يَلِيقُ بِجَلالِه.

وَأَنَّ الرِّزقَ ما يَنفعُ وَلَو مُحَرَّمًا، والشَّيءُ هُو المَوجُودُ وَلَو قَدِيمًا.

وَأَنَّ الأَجلَ واحِدٌ والمَيّتُ مَقتُولٌ بِأَجَلِهِ[1].

وَأَنَّ الرُّوحَ مَخلُوقَةٌ حادِثَةٌ[2].

وَأَنَّ اللهَ بَعَث الأَنبِياء مُبَشِّرِينَ وَمنُذرِينَ، فَضَّلَهم على سائِرِ العالَمِينَ، أَوَّلُهُم ءادَم، وءاخِرُهم وأَفضَلُهُم مُحَمَّد صلوات ربّي وسلامه عليهم أَجمَعين[3]، أَيَّدَهُم بالمُعجِزاتِ الدّالَّةِ على صِدقِهِم، وَأَنزَلَ على بَعضِهم كُتُبًا.

---

(١) التعرُّف لمذهب أهل التصوُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/٥٧).

(٢) البحر المحيط في التفسير، أبو حيّان الأندلسيّ، (١٠٦/٧).

(٣) أصول الدِّين، أبو منصور البغدادي، (ص/١٧٧).

وَأَنَّهُ يجِبُ لِكُلٍّ مِنهُم الصِّدق والأَمانَة والفَطانَة والعِفَّة والتَّبلِيغ[1]، وَيستَحِيلُ عليهم كُلُّ ما يُنَفِّرُ عن قَبولِ دَعوَتِهم، وَيَجُوزُ فِي حَقِّهم الأَعراضَ الَّتي لا تَقدَحُ في مَراتِبِهم[2].

وَأَنَّ عذابَ القَبرِ ونعِيمَه وسُؤالَ المَلَكَينِ والقِيامَةَ والبَعثَ والحَشرَ والحِسابَ والمِيزانَ والصِّراطَ والحَوضَ والشَّفاعَة حَقٌّ[3].

وَأَنَّ الجَنَّةَ والنّارَ مَخلُوقتانِ لا تَفنَيانِ ولا تَبِيدانِ، وأَنَّ العَذابَ والنَّعِيمَ في القَبرِ وَيوم القِيامَة وفِي الجَنَّة والنّارِ بالرُّوحِ والجَسَدِ[4].

وَأَنَّ المُؤمِنِين يَرونَ اللهَ يَومَ القِيامَةِ بلا كَيفٍ ولا مَكانٍ ولا جِهةٍ لا كَما يُرَى المَخلُوق[5].

---

(١) المُحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عَطِيّة الأندلسيّ، (١/٢١١).

(٢) التعرُّف لمذهب أهل التصوُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/٦٩-٧٠).

(٣) الإقناع في مسائل الإجماع، أبو الحسَن القَطّان، (١/٥٠-٥٣).

(٤) الإقناع في مسائل الإجماع، أبو الحسَن القَطّان، (١/٥٢). أصول الدِّين، أبو منصور البغدادي، (ص/٢٦٣).

(٥) المنهاج في شرح صحيح مُسلِم بن الحَجّاج، محيي الدّين النوويّ، (٣/١٥). التعرُّف لمذهب أهل التصوُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/٤٢).

وأنَّ المَلائِكَةَ عبادٌ للهِ مُكرَمُونَ، ليسُوا ذُكُورًا ولا إِناثًا[1]، لا يأكُلون ولا يَشرَبونَ ولا يَنامُونَ ولا يَتناكحُونَ ولا يَتعبُونَ[2]، لا يَعصُون اللهَ ما أمَرَهُم ويَفعلونَ ما يُؤمَرُون[3].

وأنّ الجِنَّ موجُودُونَ[4]، أَبُوهُم الأوّل إبلِيسُ، وهم مُكلَّفُونَ مُتَعَبَّدُونَ فمِنهُم الصّالِحُ ومِنهُم الطّالِحُ.

وأنَّ شَرِيعَةَ سَيّدنا محمّدٍ ﷺ قد نَسَخَتْ ما خالَفها مِن الشَّرائِعِ أَجمَعِين[5].

وأنَّ كَراماتِ الأولياءِ حَقٌّ[6].

---

(١) قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ۚ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ﴾ [سُورة الزُّخرُف: ١٩].

(٢) قال تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [سُورة الأنبياء: ٢٠].

(٣) قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [سُورة التَّحرِيم: ٦].

(٤) أبكار الأفكار في أصول الدّين، سيف الدّين الآمديّ، (٣١/٤).

(٥) رَوضة النّاظِر، ابن قُدامة المقدِسيّ، (٢٢٩/١).

(٦) التعرُّف لمذهب أهل التصوُّف، أبو بكر الكلاباذي، (ص/٧١). الفَرق بينَ الفِرَق، أبو منصور البغدادي، (ص/٣١٠).

وأنَّ التَّوسُّلَ إلى اللهِ بالذَّواتِ الفاضِلَةِ والأعمالِ الصّالِحَةِ والتَّبَرُّكَ بآثارِ الأنبياءِ والصّالِحِينَ حَسَنٌ[1].

وأنَّ شَدَّ الرِّحالِ بِقصدِ زيارةِ قَبرِ النَّبِيّ ﷺ وغيرِه مِن الأولياءِ والصّالِحِينَ قُربَةٌ إلى اللهِ[2].

وأنَّ الأمواتَ يَنتَفِعُونَ بِدُعاءِ الأحياءِ لهُم وتَصدُّقِهم عنهم وقراءتِهم القُرءان عندَهم[3].

وأنَّ التَّحذِيرَ مِن أهلِ البِدَعِ واجِب[4].

وَأنّا لا نُكَفِّرُ أَحدًا مِن أَهلِ القِبلةِ بِذَنبٍ ما لَم يَستَحِلَّه.

وأنَّ المَعصِيَةَ وَلَو كَبِيرةً لا تُخرِج مُرتَكِبَها مِن الإِيمان[5].

---

(١) شِفاء السَّقام في زيارة خير الأنام ﷺ، تقيّ الدّين السُّبكيّ، (ص/١٢١).

(٢) المصدر السّابِق.

(٣) الإمتاع بالأربعين المُتباينة السَّماع، ابن حجَر العسقلانيّ، (ص/٧٩).

(٤) قال الله تعالى: ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ﴾ [سُورة ءال عِمران: ١٠٤].

(٥) شرح رسالة القَيرَوانيّ، ابن ناجِي التّنُوخيّ، (ص/٥٦).

وَأَنَّ اللّهَ لا يَغفِرُ الكُفرَ لِمَن ماتَ عَلَيهِ وَيغفِرُ ما دُونَ ذَلكَ لِمَن يَشاء[1].

وَأَنَّه قَد أُسرِي بِالنَّبِي ﷺ وعُرِجَ بِشَخصِهِ فِي اليَقَظَةِ إِلَى حيثُ شاءَ اللّهُ مِن العُلَى[2].

وأَنَّ المِيثاقَ الّذِي أَخذه اللّهُ تعالى مِن ءادَم وَذُرِّيَّته حَقٌّ[3].

وأَنَّ ظُهُورَ المَهدِيّ وَخُرُوجَ المَسِيحِ وَيأَجُوجَ وَمَأجُوجَ وَنُزُولَ عِيسَى ابن مَريمَ عليه السلام وطلوعَ الشَّمسِ مِن مغربِها وسائرَ ما أخبَرَ بِه النَّبِيّ ﷺ مِن الغَيبِيّات كُلّ ذلك حقٌّ.

وأَنّ خَيرَ القُرُونِ قَرْن رَسولِ الله ﷺ وأصحابِه ثمّ الّذين يلُونَهم ثمّ الّذين يلُونَهم[4]، وأَنَّ أَفضلَ الصَّحابَةِ والخُلَفاء الرّاشِدُونَ المَهدِيُّونَ[5]، وأَنّا نَعتَرفُ بِفضلِ أَهلِ بَيتِ رَسولِ اللهِ وأَزواجِه

(١) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [سُورة النِّساء: ٤٨].

(٢) التبصير في الدّين، أبو المظفَّر الإسفراييني، (ص/١٧٧).

(٣) قال الله تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدۡنَآ﴾ [سُورة الأعراف: ١٧٢].

(٤) الإقناع في مسائل الإجماع، أبو الحسَن القَطّان، (١/٥٨).

(٥) المصدر السابق، (١/٥٩).

أُمَّهات المؤمِنِينَ.

وأَنَّه يَجبُ علَى النّاسِ نَصبُ إِمامٍ[1] وَلَو مَفضُولًا، وأنّ طاعَةَ الإِمامِ العادِلِ واجِبةٌ[2].

وأَنَّ إِمامَةَ أَبِي بَكرٍ وَعُمَرَ وَعُثمانَ وَعَلِيّ كانَت حَقَّة[3] وأنّ عليًّا أَصابَ في قِتالِ أَصحابِ الجَمَلِ وأَهل صفّين وأَهل النَّهرَوان[4]، وأَنَّ عائِشَةَ مُبَرَّأَةٌ مِنَ الزّنا.

وأَنَّ أَبا الحَسَنِ الأَشعَرِيَّ وأَبا مَنصُورٍ الماتُرِيدِيَّ كُلّ مِنهُما إِمام لأَهلِ السّنّةِ مُقدَّم.

وأَنَّ طَريقَ الإِمامِ الجُنَيدِ البَغْدادِيّ طَريق قَوِيمٌ، وَأَنَّ الشّافِعِيَّ وَأَبا حَنِيفَةَ وَصاحِبَيهِ وَمالِكًا وأَحمدَ وَسُفيانَ وَسائِرَ أَئِمَّةِ الإِسلامِ أَئِمَّة هُدَى واختِلافهم رَحمَة بالأَنامِ.

وأَنَّ الصَّلاةَ تَجُوزُ خَلفَ علَى كلِّ بَرٍّ وفاجِرٍ مِن المُسلِمِينَ.

وَأَنَّ المَسحَ عَلَى الخُفَّينِ جائِزٌ فِي الحَضَرِ والسَّفَرِ.

---

(١) المنهاج في شرح صحيح مُسلِم بن الحَجّاج، محيي الدّين النوويّ، (٢٠٥/١٢).

(٢) الإقناع في مسائل الإجماع، أبو الحسَن القَطّان، (٦٠/١).

(٣) التبصير في الدّين، أبو المظفَّر الإسفراييني، (ص/١٧٨).

(٤) نقلَه عبد القاهِر الجُرجانيّ في كتابِه «الإمامة» وعنه القُرطبي. التّذكِرة بأحوال الموتَى وأمور الآخرة، شمس الدّين القُرطبيّ، (ص/١٠٨٩).

وأَنَّ الحَجَّ والجِهادَ فَرْضانِ ماضِيانِ مَع أُولِي الأَمرِ مِن أَئِمَّةِ المُسلِمِينَ إِلى قِيامِ السّاعَةِ.

والحمدُ للهِ رَبّ العالَمِين، وصلَّى اللهُ علَى سيّدِنا محمّدٍ وعلَى ءالِه الطّاهرِين وصَحابَتِه الطَيّبِين، وسَلامُ اللهِ علَيهِم أجمَعِين.

بيان أهمّية عِلم التَّوحِيد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد طه الأمين وعلى ءاله وصحبه الطيبين الطاهرين ومن اتبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ولا ضدَّ ولا ندَّ ولا زوجة ولا ولد له، ولا شبيه ولا مثيل له، ولا جسم ولا حجم ولا جسد ولا جثة له، ولا صورة ولا أعضاء ولا كيفية ولا كمية له، ولا أين ولا جهة ولا حيز ولا مكان له، كان الله ولا مكان، وهو الآن على ما عليه كان، ﴿فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَۚ ٧٤﴾، ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰۚ ٦٠﴾ تنزَّه ربّي عن الجلوس والقعود، وعن الحركة والسكون، وعن الاتصال والانفصال، لا يحل فيه شىء، ولا ينحل منه شىء، ولا يحل هو في شىء لأنه ليس كمثله شىء، مهما تصورت ببالك فالله لا يشبه ذلك، ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر. وأشهد أنَّ حبيبنا وعظيمنا وقائدنا وقرة أعيننا محمّدًا عبده ورسوله، ونبيه وصفيه وحبيبه وخليله ﷺ وعلى كلِّ رسول أرسله. الصلاة والسلام عليك يا سيدي يا حبيب الله، الصلاة والسلام عليك يا سيدي يا عظيم الجاه، ضاقت حيلتنا وأنت وسيلتنا، أدركنا وأغثنا وأنقذنا بإذن الله يا رسول الله، أما بعد عباد الله، أوصيكم ونفسي بتقوى الله في السرِّ والعلن، ألا فاتقوه وخافوه، يقول الله

عزَّ وجلَّ في القرءان الكريم ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ ويقول الله عزَّ وجلَّ ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ٢٥﴾، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ١٦٣﴾ وقال تقدَّسَت أسماؤه: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مُتَقَلَّبَكُمۡ وَمَثۡوَىٰكُمۡ ١٩﴾، وقد بوَّب البخاري رحمه الله تعالى وعنوَنَ في صحيحه لهذه الآية فقال: باب العلم قبل العلم والعمل، وفي هذه الآية قدَّم القرءانُ الأصلَ على الفرع، ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ١٩﴾ فالإيمان والتوحيد أصل وأساس وهو الحصن الحصين والركن الركين الذي بدونه لا يقبل العمل الصالح، ولذلك قال رسول الله ﷺ: «**أفضل الأعمال إيمانٌ بالله ورسوله**»، وهذه الأفضلية المطلقة، فأفضل الأعمال على الإطلاق الإيمان بالله ورسوله، فهو أفضل من الصلاة والصيام والزكاة والحج، وأفضل من قراءة القرءان والصدقات والذكر، وذلك لأنَّ الإيمان شرطٌ أساسٌ لا بدّ منه لقبول الأعمال الصالحة، وقد قال ربُّنا في القرءان الكريم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ٢٧٧﴾ فالإيمان أولًا، وفي ءايةٍ أخرى قال: ﴿وَيُبَشِّرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ٩﴾، وقال ﷺ:

«**أفضل الأعمال إيمانٌ لا شكَّ فيه**»، فإذا دخل عليه الشكُّ أفسده وأبطله، فلا يعود ولا يبقى الإنسان مؤمنًا إن شكَّ في وجود الله تعالى أو في صدق الرسول ﷺ أو في حَقِّيَّة الإسلام، أو شكَّ في تنزيه الله، فهذا لا يكون من المسلمين، لذلك قال ربنا في صفة المؤمنين، ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ ﴿١٥﴾﴾ أي لم يشكوا لأنَّ الإيمان إذا دخل عليه الشك أفسده؛ من هنا كان الواجب والفرض اللازم المؤكد الأول الإيمان بالله ورسوله، وهذا منهجٌ نبويٌّ وليس منهجًا مستحدثًا اليوم، وليس فكرةً ابتدعناها من عند أنفسنا وأخرجناها من جيوبنا، إنما هذا هو المنهج الذي جاء به **محمد** وعلَّمه ﷺ لصحابته وأمته.

وقد ثبتَ في الصحيح أنَّ أهل اليمن جاؤوا إلى رسول الله ﷺ فقالوا له: «يا رسول الله، جئناك لنتفقه في الدين، فأنبئنا عن بدء هذا الأمر ما كان»، فكان سؤالهم عن أول المخلوقات، أي عن أول هذا العالم وجودًا، وهو سؤالٌ مهم، إلا أن رسول الله ﷺ أجابهم عما هو أهم، أجابهم عن الأولى فقال ﷺ: «**كان الله ولم يكن شىء غيره**»، أي في الأزل لم يكن إلا الله، لا سماء ولا أرض ولا هواء ولا ماء ولا عرش ولا فرش، لا خلاء ولا ملاء، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ ﴿٣﴾﴾، فعلَّمهم الرسولُ ﷺ ذلك

وأكده عليهم مع أنهم يعتقدونه لأنهم كانوا من المسلمين ويعرفون التنزيه، مع هذا علَّمَنا المنهج، سألوا عن مهم فأجابهم عن أهم. وقوله ﷺ: «**كان الله ولم يكن شىء غيره**» يعني أن الله أزلي، أي أن الله لا مكان له فلا يسكن السماء ولا يجلس على العرش، ليس في جهةٍ واحدةٍ ولا في كل الجهات، فهو تعالى لا يحتاج إلى الأماكن أزلًا وأبدًا، هذا هو المنهج النبوي، وهذا تعليم الرسول ﷺ للأمة. ثم قال ﷺ: «**وكان عرشه على الماء**»، أي أنَّ الماء هو أول العالم حدوثًا ووجودًا، ثم بعد ذلك خُلِقَ العرشُ.

وانظر أخي القارئ إلى ما قاله حذيفة رضي الله عنه وأرضاه: «إنا قومٌ أوتينا الإيمان قبل أن نؤتى القرءان»، رواه البيهقي في السنن الكبرى وسعيد بن منصور في سننه. وقال سيدنا جندب بن عبد الله رضي الله عنه: «كنا غلمان حزاورة مع رسول الله فيعلمنا الإيمان قبل القرءان ثم يعلمنا القرءان فازددنا به إيمانًا»، رواه البخاري في التاريخ الكبير وابن ماجه في سننه والبيهقي في السنن الكبرى والبوصيري في زوائد ابن ماجه وقال: «إسناده صحيح». هذا هو المنهج النبوي الصحيح.

ورُوي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه قال: «كنا نتعلم التوحيد قبل أن نتعلم القرءان، وأنتم الآن تتعلمون القرءان ثم تتعلمون التوحيد»، وقول عبد الله بن عمر رضي الله

عنه هذا كان خطابًا للذين كانوا في زمانه، فكيف بكثير من أهل زماننا اليوم الذين أعرضوا عن تعلم علم التوحيد والعقيدة، وهذا هلاك كبير. وفي قوله رضي الله عنه «كنا» يشير إلى نفسه وإلى غيره من الصحابة، وفيه إشارةٌ إلى أن الصواب هو ما كانوا عليه، فهذا تأكيد منه رضي الله عنه على أهمية علم التوحيد.

وانظر رحمك الله إلى ما صنفه التابعي الجليل الإمام العظيم أبو حنيفة النعمان رضي عنه من رسائل في هذا العلم الشريف، فقد أَلَّف في علم التوحيد خمس رسائلَ، وقال في كتابه الفقه الأبسط: «الفقه في الدين أفضل من الفقه في الأحكام»، يعني أن تتعلم أصول العقيدة أفضل من تعلم الأحكام الفرعية. وهذا الإمام أبو حنيفة بلغ درجة الاجتهاد المطلق، ثم إنه كان تلميذ الصحابة، وأخذ العلمَ عن قريب المائة تابعي، فتأمل.

فهذا ما جاء في القرءان وما جاء في الحديث وما ورد عن الصحابة والتابعين. وقد سلك العلماء بعد التابعين مسلك من قبلهم، فانظر إلى ما جاء في كتاب «الفتاوى البزازية» أو الجامع الوجيز في مذهب أبي حنيفة للعلامة محمد بن محمد شهاب الدين يوسف الكردري البزازي الذي كان من علماء القرن التاسع الهجري، فقد قال رحمه الله: «تعليم صفة الخالق مولانا جلَّ

جلاله للناس وبيان خصائص مذهب أهل السنة والجماعة من أهم الأمور، وعلى الذين تصدروا للوعظ أن يلقنوا الناس في مجالسهم وعلى منابرهم ذلك، هذا الأصل في المجالس وعلى المنابر، هذا الأصل». وانظروا إلى ما قاله الفقيه الشافعي أبو حامد الغزالي في كتابه قواعد العقائد بعد أن تكلم عن مبحث الصفات والعقيدة والتنزيه والتوحيد: «اعلم أنَّ ما ذكرناه في ترجمة العقيدة ينبغي أن يقدم للصبي في أول نشأته ليحفظه حفظًا»، والصبي هو من كان دون البلوغ.

فأين الذين ينتقدون أهل الحق ويعترضون عليهم في تكرارهم لأمور العقيدة من هذا الكلام؟ عمَّ الجهل وطمَّ وانتشر الفساد، وصار أهل السنة والجماعة كاليتيم الذي لا كافل له، فتخيل أخي القارئ يتيمًا لا كافلَ له كيف يكون حاله وأمره.

ومن مسائل علم العقيدة معرفة صفات الله تعالى الواجبة له إجماعًا وهي الصفات الثلاث عشرة التي لطالما تكرَّر ذكرها في مصنفات العلماء، ولما تكرَّر ذكرها في القرءان والحديث ونصوص العلماء قال العلماء: «يجب معرفتها وجوبًا عينيًّا» على كل مكلف، والوجوب في هذه المسألة هو معرفة معناها لا أن تُحفظ عين الألفاظ، وهذا سهل - أي اعتقاد المعنى - فهذا فرضٌ على كل مكلفٍ، وممن ذكر ذلك أبو حنيفة الذي هو من أئمة

السلف وممن بعده السنوسي، وكذلك محمد الفضالي الشافعي وعبد المجيد الشرنوبي المالكي، وكذلك جمال الدين الخوارزمي، ومحيي الدين النووي في كتابه المقاصد، ومفتي لبنان الأسبق الشيخ عبد الباسط بن علي الفاخوري في كتابه الكفاية لذوي العناية وغيرهم من العلماء.

وصفات الله الثلاث عشرة الواجبة له إجماعًا هي:

الوجود: فالله تعالى يستحيل عليه تعالى العدم، موجودٌ أزلًا وأبدًا بلا جهة ولا مكان، ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ١٠﴾ أي لا شكَّ في وجوده سبحانه، ووجوده تعالى أزلي أبدي ليس كوجودنا الحادث، فوجودنا بإيجاد الله لنا.

الوحدانية، أي أنَّ الله تعالى واحدٌ لا شريك له، فهو تعالى واحدٌ في ذاته وصفاته وفعله؛ قال عزَّ من قائل ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١﴾.

القيام بالنفس: أي أنه تعالى مستغنٍ عن كلِّ ماسواه، وكلُّ ما سواه محتاج إليه، فالعالم بما فيه لا يستغني عن الله طرفة عين، قال عزَّ وجلَّ ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ٢﴾.

القِدَم: بكسر القاف وفتح الدال، أي الأزلية، أي أنَّ الله تعالى لا ابتداء لوجوده، فيستحيل عليه تعالى الحدوث؛ قال تعالى

﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ ٣﴾.

البقاء: أي أنَّ الله تعالى لا نهاية لوجوده، لا يفنى ولا يبيد ولا يهلك ولا يزول فيستحيل عليه الفناء، قال جلَّ جلاله ﴿وَٱلۡأٓخِرُ ٣﴾.

القدرة: وهي صفة أزليةٌ أبدية يؤثر الله بها في الممكنات، فيستحيل عليه تعالى العجز، قال تعالى ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ مُّقۡتَدِرًا ٤٥﴾

الإرادة: أي المشيئة، وهي تخصيص الممكن العقلي ببعض ما يجوز عليه دون بعض وبصفةٍ دون أخرى، فيستحيل حصول شيء خلاف مشيئته تعالى، قال الله عزَّ وجلَّ ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٩﴾.

السمع: فالله تعالى يسمع كلَّ المسموعات بدون أذن ولا ءالةٍ أخرى، فيستحيل عليه تعالى الصمم، قال تعالى ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ١١﴾

البصر: فالله تعالى يرى جميع المرئيات بدون حدقةٍ ولا ءالةٍ أخرى، فيستحيل عليه تعالى العمى، قال تعالى: ﴿ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾.

الكلام: أي أنَّ الله متكلم بكلام ليس حرفًا ولا صوتًا ولا

لغةً، وما نجده في القرءان من ألفاظٍ عربيةٍ إنما هو عبارةٌ عن كلام الله الذاتي الأزلي وليس عين الصفة القائمة بذاته الكريم، قال تعالى ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾.

الحياة: فالله تعالى حيٌّ يستحيل عليه تعالى الموت، وحياته ليست بروح ودم وعصب، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ٢٥٥﴾

العلم: أي أنَّ الله تعالى عالمٌ بكل شىء، فهو تعالى يعلم الممكن ممكنًا والمستحيل مستحيلًا والواجب واجبًا، فيستحيل عليه تعالى الجهل، قال عزَّ من قائل ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ٢٩﴾. وعلمه تعالى أزليٌّ أبدي لا يزيد ولا ينقص ولا يتجدد.

المخالفة للحوادث: أي أنَّ الله تعالى لا يشبه شيئًا من كلِّ مخلوقاته بالمرة ولا بأي وجهٍ من الوجوه، ولا بأيِّ صفةٍ من الصفات، يقول الله تعالى﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ١١﴾، وقال الإمام أبو جعفر الطحاوي: «ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر».

هذه عقيدة كل المسلمين، عقيدة جميع الأنبياء والرسل، عقيدة الصحابة، وعقيدة السلف والخلف، فمن شكَّ أو توقَّف

أو أنكر صفةً من صفات الله فهو كافرٌ بالله تعالى كما ذكر ذلك أبو حنيفة رضي الله عنه، وقال سيدنا عليٌّ رضي الله عنه: «من زعم أنَّ إلهنا محدود فقد جهل الخالق المعبود»، ومن جهل الله كان كافرًا به. وقد قال سيدنا علي بن إسماعيل أبو الحسن الأشعري: «الجهل بالله كفر به»، فالذي ينسب لله الحدَّ صغيرًا كان أم كبيرًا أو ينسب لله الكمية أو الجسم أو الشكل أو الصورة أو الهيئة ليس مسلمًا. وقد نقل الإمام عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي أبو منصور في كتابه تفسير الأسماء والصفات الإجماع على كفر المجسمة وعلى كفر القدرية الذين يكذبون بالقدر.

وبعد كلِّ ما نقلناه من ءاياتٍ قرءانية وأحاديث نبويةٍ وأقوالٍ للعلماء كيف يسعنا السكوت عن تعليم الناس أمور دينهم أو أن نقصِّر في نشر علم التوحيد والتنزيه الذي هو الأصل والأساس.

وأختم بما قاله الرازي في كتابه مناقب الشافعي، قال رحمه الله: «من أنكر وذمَّ وأبغض علم الكلام - يعني أصول العقيدة - فهو كافر»، وهذا نصٌّ صريحٌ من الإمام الرازي في تكفيره، بل وزاد قائلًا: «كافر لا يعرفُ اللهَ ولا يعرف الرسولَ ولا اليوم الآخر، وهو على دين ءازر» أي مشرك بالله، فهاك ما قاله الرازي

فيمن يذم علم التوحيد علم العقيدة والتنزيه، فلا تلتفتوا إلى الغوغاء الأراجيف الذين يهولون الأمر ويقولون: «لا تتكلموا في التوحيد، لا تتكلموا في العقيدة، العلماء ذموا علم الكلام»، قولوا لهم: كذبتم، العلماء ذموا المعتزلة والمجسمة والقدرية والمرجئة وأهل الأهواء، أما علم التوحيد فقد قال فيه الشافعي: «أحكمنا ذلك قبل هذا»، أي أتقن علم التوحيد قبل علم الفقه والفروع. هذا الشافعي وهذا أبو حنيفة وهذا حذيفة وهذا جندب وهذا عبد الله ابن عمر وهذه الأحاديث وهذا الإجماع الذي نقله العلماء على أهمية تعلم علمِ العقيدةِ علمِ الكلام الذي اشتغل به علماء أهل السنة والجماعة، فماذا يريد المعارضون بعد ذلك؟

تمكنوا في علم التوحيد، تمكنوا في علم العقيدة، فإنَّ من لم يعرف التنزيه والتوحيد لم يعرف الله، ومن لم يعرف الله ليس من المسلمين، ومن لم يكن مسلمًا لا تصحُّ منه صلاة ولا صيام ولا حج، ومن مات على غير الإسلام فإنه يخلد في النار، اللّٰهُمَّ إنّا نسألك العفو والعافية في الدّين والدّنيا والآخرة.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على أشرف المرسلين سيدنا محمدٍ ومن اتّبعه بإحسان إلى يوم الدّين.

فهرس الكتاب